التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي

2024

دعم القطاع الخاص وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

منظمة التعاون الإسلامي

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية

SESRIC

منظمة التعاون الإسلامي

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية
والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية

التوقعات الاقتصادية
لمنظمة التعاون الإسلامي 2024

دعم القطاع الخاص وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

© أكتوبر 2024 | مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)

Kudüs Cad. No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara –Türkiye
الهاتف +90–312–468 6172
الموقع الإلكتروني www.sesric.org
البريد الإلكتروني pubs@sesric.org

تخضع المادة المقدمة في هذا المنشور لقانون حقوق الطبع والنشر. ويعطي المؤلفون الإذن بعرض أو نسخ أو تحميل أو طباعة المواد المعروضة على أن لا يتم إعادة استخدامها لأغراض تجارية، في أي ظرف كان. وللحصول على الإذن لإعادة إنتاج أو طبع أي جزء من هذا المنشور، يرجى إرسال طلب يشمل جميع المعلومات الضرورية لدائرة النشر بسيسرك.

هذا العمل من إعداد موظفي سيسرك، ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار سيسرك أو دوله الأعضاء أو شركائه أو منظمة التعاون الإسلامي جهات مسؤولة عن المحتوى والآراء والتفسيرات والشروط الواردة فيه. ولا تعبر الحدود والألوان وباقي المعلومات الظاهرة على أي خريطة واردة في هذا العمل بأي حال عن رأي سيسرك بشأن الوضع القانوني لأي مكون كان. ويمكن الاطلاع على النسخة النهائية للتقرير على الموقع الإلكتروني لسيسرك.

يرجى الاستشهاد بالعمل بالصيغة التالية: سيسرك (2024). *التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي: دعم القطاع الخاص وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي*. دراسات التنمية الاقتصادية. مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. أنقرة.

أعد هذا التقرير فريق من الباحثين في سيسرك، بتوجيهات من معالي السيدة زهراء زمرد سلجوق، المديرة العامة لسيسرك، وتحت إشراف السيد مظهر حسين، مدير دائرة الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية. وتولى السيد كنان باغجي رئاسة فريق العمل، وأعد أيضا الفصلين 3 و 4. فيما أعدت السيدة إيبيك ديد أوغلو الفصل 1، وأعد السيد أسد باكملي الفصل 2.

وتوجه جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص إلى دائرة النشر بسيسرك على العنوان المذكور أعلاه.

ردمك: 978-625-7162-24-1

الغلاف من تصميم السيد سفاش بهليفان، دائرة النشر، سيسرك.

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع دائرة الأبحاث عبر البريد الإلكتروني: research@sesric.org

مصدر الصورة الداخلية: eduser.com.tr

المحتويات

المختصرات iii

تمهيد v

توطئة vii

ملخص 1

1 آخر التطورات في الاقتصاد العالمي: الاتجاهات والآفاق 12

النمو الاقتصادي 13

البطالة 18

الأسعار والتضخم 21

التجارة الدولية 24

ميزان الحساب الجاري 26

الاستثمار الأجنبي المباشر 28

الرصيد المالي 30

2 آخر التطورات الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي 34

الإنتاج والنمو الاقتصادي 35

البطالة 46

التضخم 48

التجارة الدولية 49

ميزان الحساب الجاري 56

الرصيد المالي 57

المالية الدولية 59

تغطية خاصة: دعم القطاع الخاص وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي 71

3 تنمية القطاع الخاص في بلدان منظمة التعاون الإسلامي 72

1.3 دور القطاع الخاص في التنمية 73

2.3 تنمية القطاع الخاص في بلدان منظمة التعاون الإسلامي 74

3.3 استراتيجيات دعم تنمية القطاع الخاص 95

4 تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي: قضايا وتحديات 104

1.4 دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في التنمية 105

2.4 وضع الشركات الصغيرة والمتوسطة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي 106

3.4 المشاكل والتحديات التي تعيق تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم 110

4.4 مبادرات سياسية وآليات الدعم 126

الملحق: تصنيف البلدان 132

المراجع 134

المختصرات

ADB	البنك الآسيوي للتنمية
BRIC	البرازيل وروسيا والهند والصين
COMCEC	لجنة منظمة التعاون الإسلامي الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
CPI	مؤشر أسعار المستهلك
DOTS	إحصاءات وجهة التجارة
EPR	نسبة العمالة إلى عدد السكان
EU	الاتحاد الأوروبي
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
GCF	إجمالي تكوين رأس المال
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GFCF	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
GNI	الدخل القومي الإجمالي
MVA	إجمالي القيمة المضافة
GVC	سلاسل القيمة العالمية
ICCD	الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية
ICD	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
IFC	مؤسسة التمويل الدولية
IFS	الإحصاءات المالية الدولية
ILO	منظمة العمل الدولية
IMF	صندوق النقد الدولي
IsDB	البنك الإسلامي للتنمية
ISIC	التصنيف الصناعي الدولي الموحد
ITC	مركز التجارة الدولية
ITU	الاتحاد الدولي للاتصالات
LAC	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
LAYS	سنوات التمدرس معدلة حسب مستوى التعلم
LDCs	أقل البلدان نموا
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MLC	عقد الإدارة والتأجير
MNE	شركة متعددة الجنسيات
MSME	المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة

MVA	القيمة المضافة للتصنيع
NLP	قرض متعثر
ODA	المساعدة الإنمائية الرسمية
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OIC	منظمة التعاون الإسلامي
OPEC	منظمة البلدان المصدرة للنفط
PPI	مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية
P-PP	الشراكة بين القطاعين العام والخاص
PPP	تعادل القوة الشرائية
R&D	البحث والتطوير
SDG	أهداف التنمية المستدامة
SEZ	منطقة اقتصادية خاصة
SME	المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم
SSA	أفريقيا جنوب الصحراء
STI	العلوم والتكنولوجيا والابتكار
UAE	الإمارات العربية المتحدة
UN	الأمم المتحدة
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
UNIDO	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
UNSD	شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة
US$	الدولار الأمريكي
WB	البنك الدولي
WBES	مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال
WDI	مؤشرات التنمية العالمية
WEF	المنتدى الاقتصادي العالمي
WEO	آفاق الاقتصاد العالمي
WTO	منظمة التجارة العالمية

تمهيد

أبانت السنوات القليلة الماضية مدى السرعة التي يمكن أن تؤثر بها مختلف الصدمات على الاقتصاد العالمي، لا سيما بسبب جائحة كوفيد-19 والصراعات الجيوسياسية. وتتطلب ديناميات التجارة والاستثمار المتطورة مرونة اقتصادية أفضل مع تركيز أقوى على تطوير قطاعات خاصة ومشاريع صغيرة ومتوسطة تتسم بالمتانة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، لأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي العمود الفقري للاقتصادات، مما سيحفز الابتكار ويخلق فرص العمل ويحقق التنويع الاقتصادي.

ومع ذلك، غالبا ما تواجه هذه المؤسسات تحديات مثل محدودية الوصول إلى التمويل والحواجز التنظيمية والبنية التحتية غير الكافية. ومعالجة هذه القضايا أمر بالغ الأهمية لتهيئة بيئة يمكن فيها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أن تزدهر وتسهم إسهاما كبيرا في النمو الاقتصادي. وفي هذا السياق، يقدم هذا التقرير رؤى شاملة للقضايا والتحديات التي تواجهها بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى جانب التوصيات المتعلقة بالسياسات الرامية إلى التغلب على هذه التحديات.

والمنظمة تقر بالدور الحاسم الذي يؤديه القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية. وتعتبر الجهود الرامية إلى تحسين فرص الحصول على التمويل من خلال تطوير الأدوات المالية التقليدية والإسلامية، وتبسيط العمليات التنظيمية، والاستثمار في البنى التحتية، أمورا بالغة الأهمية لدعم نمو هذه المؤسسات. ومن خلال تهيئة بيئة مواتية للشركات، تستطيع بلدان المنظمة تحسين القدرة التنافسية لقطاعها الخاص، وتعزيز التنويع الاقتصادي، وضمان النمو الشامل الذي يعود بالنفع على جميع شرائح المجتمع.

وعلى خلفية تزايد حالة عدم اليقين الاقتصادي العالمي، تمر بلدان منظمة التعاون الإسلامي عبر مشهد معقد من الفرص والتحديات الاقتصادية. وتمثل هياكلها الاقتصادية المتنوعة، وثرواتها من الموارد، وخصائصها الديمغرافية فرصا وتحديات على حد سواء. وقد أصبح القطاع الخاص، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة، محركا رئيسيا للعديد من بلدان المنظمة، حيث يوفر مسارات لتحقيق النمو والتنويع والشمول الاقتصادي. ويجسد ظهور المشاريع الصغيرة والمتوسطة فرصا وتحديات في الآن ذاته بالنسبة لبلدان المنظمة. فهي من جهة من العناصر التي من شأنها تحفيز القدرة على التنويع الاقتصادي، وتعزيز القدرة التنافسية، وتمكين الشباب والفئات النشطة في المجتمع. ومن جهة أخرى، هي تواجه تحديات كبيرة من حيث الوصول

إلى التمويل، والعبء التنظيمي، والوصول إلى الأسواق. وتتطلب مواجهة هذه التحديات بذل جهود منسقة لوضع سياسات داعمة، وتوفير حوافز مالية، وتهيئة بيئة مواتية للشركات.

وفي ظل الاتجاهات المالية وظروف السوق المتغيرة باستمرار في الوقت الراهن، تقر منظمتنا بالدور الحاسم الذي يلعبه تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المشاريع في تعزيز التقدم الاجتماعي والرفاه الاقتصادي. ويبرز التقرير باعتباره موردا قيما للمسؤولين الحكوميين والشركات والأكاديميين وأي شخص حريص على فهم الطبيعة المرنة للتجارة العالمية وكيف تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة مستقبلنا الجماعي. ومع تزايد ارتباطنا على نطاق عالمي، فإن الوصول إلى معلومات موثوقة واتخاذ خيارات مستنيرة أمر بالغ الأهمية. وتلقي نتائج التقرير ضوءا جديدا على هذه المواضيع الحيوية وتساهم في ترسيخ فهمنا للموضوع على نحو أفضل.

وبينما أعرب عن خالص تقديري لسيسرك لما قام به من عمل جاد توج بإصدار هذا التقرير الشامل، فإنني أحث دولنا الأعضاء بقوة على أن تغوص في المعلومات المدرجة فيه. فالتقرير بمثابة منبع للأفكار وخارطة طريق تيسر صياغة نُهج مصممة خصيصا لتعزيز نمو القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في دولنا الأعضاء. وبهذا، يمكننا أن نمهد الطريق لغد أكثر إشراقا وازدهارا.

حسين ابراهيم طه
الأمين العام
منظمة التعاون الإسلامي

توطئة

يقدم إصدار 2024 من التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي مركزا على "دعم تنمية القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في بلدان منظمة الالتعاون الإسلامي" دراسة شاملة للاتجاهات الأخيرة في الاقتصاد العالمي مع تسليط الضوء على الظروف الاقتصادية في بلدان المنظمة. وهو يوفر منظورات شاملة مدعومة ببيانات وتحليلات مقارنة، مع تسليط الضوء بشكل خاص على الدور الحاسم الذي يلعبه كل من القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في تشكيل مستقبل اقتصادي أكثر مرونة.

وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، عانى الاقتصاد العالمي من وقع التأثير الشديد للصدمات المتفاقمة على جانب العرض، مع استقرار النمو حاليا عند مستويات أقل من تلك التي شوهدت قبل عام 2020، وذلك في أعقاب الاضطرابات الناجمة عن الجائحة والصراعات والتضخم والتشديد النقدي. وفي مواجهة تحديات كبيرة خلال هذه الفترة، أظهر القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة والمتوسطة مرونة خاصة ولعب كلاهما دورا حاسما في استدامة النمو الاقتصادي، وتعزيز الابتكار، والحفاظ على استمرارية فرص العمل. واعترافا بدورها المحوري، يركز تقرير التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي لهذا العام على المساهمات الأساسية للقطاع الخاص والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يوفر فهما شاملا للتحديات القائمة والفرص المتاحة، ويحدد الاستراتيجيات اللازمة للتغلب على التحديات وإطلاق إمكاناتها الكاملة.

ولدعم التقدم التكنولوجي ونمو الإنتاجية وخلق فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة في جميع أنحاء منطقة منظمة التعاون الإسلامي، من الضروري تعزيز الدينامية الاقتصادية، التي تنطوي على خلق بيئة يمكن أن يزدهر فيها الابتكار، وحيث يمكن للشركات أن تنمو وتحقق النجاح، وحيث تتاح لكل فرد الفرصة للاستفادة من التقدم الاقتصادي. ومن شأنها أن تكون مفيدة في مواجهة التحديات الفريدة التي تواجهها بلدان المنظمة، مثل معدلات البطالة المرتفعة، وانعدام التنويع الاقتصادي، والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وتمكينها من تنويع اقتصاداتها، وتعزيز القدرة التنافسية، وتحقيق نمو شامل يعود بالنفع على جميع شرائح المجتمع.

وكما نوقش في التقرير بأكمله، فإن القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة والمتوسطة يبرزان كمحركين محوريين للنشاط الاقتصادي، ولكنهما يواجهان عقبات كبيرة، مثل محدودية فرص الحصول على التمويل، والعقبات التنظيمية، وعدم كفاية البنى التحتية، ونقص العمالة الماهرة. وإن معالجة هذه الحواجز أمر بالغ الأهمية

لتعزيز بيئة اقتصادية نابضة بالحياة ومستدامة حيث يمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أن تزدهر وتتوسع. وزيادة على ذلك، فإن أوجه التفاوت على مستوى التنمية والاستفادة من الموارد بين مختلف المناطق تستدعي بذل جهود تعاونية لتقاسم أفضل الممارسات ودعم المجالات المتأخرة. ويؤكد التقرير، عن حق، على أهمية وضع سياسات تكفل تهيئة بيئة مواتية للشركات، وتعزيز فرص الحصول على التمويل، وتبسيط العمليات التنظيمية، وتحسين مستوى البنى التحتية ونظم التعليم.

وينبغي أن نتذكر أيضا أن الإسلام يشجع على ممارسة أنشطة اقتصادية عادلة ومنصفة ومفيدة للمجتمع. والقطاع الخاص يلعب دورا حيويا في تعزيز الدينامية الاقتصادية وخلق فرص العمل وتحفيز الابتكار مع الالتزام بالمعايير الأخلاقية الإسلامية مثل الإنصاف والصدق والشفافية. فمن خلال تبني ممارسات الأعمال التجارية المسؤولة، يمكن للقطاع الخاص المساهمة في الرفاهية العامة للمجتمع، والحد من الفقر، وضمان توزيع الثروة، بما يتماشى مع مبادئ العدالة الإسلامية (العدل) والعدالة الاجتماعية. ولذلك، فإن القطاع الخاص لا يدفع عجلة النمو الاقتصادي فحسب، بل يعمل أيضا كوسيلة لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة وشاملة وفقا للقيم الإسلامية.

وبهذه الملاحظات، أدعو صناع السياسات ورواد الأعمال والجهات الفاعلة إلى استكشاف نتائج هذا التقرير القيمة والانضمام إلى الجهد الجماعي لتعزيز المشهد الاقتصادي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي من خلال التنمية الاستراتيجية للقطاع الخاص والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. فبتوحيد جهودنا نبني مستقبلا اقتصاديا أكثر دينامية ورفاها واستدامة، حيث يمكن للجميع الازدهار في بيئة عادلة ومنصفة.

زهراء زمرد سلجوق
المديرة العامة
سيسرك

ملخص

آخر التطورات في الاقتصاد العالمي

النمو الاقتصادي

رغم تسجيل الاقتصاد العالمي لمستويات نمو غير متكافئة، إلا أنه يعكس مستويات جيدة من المرونة في ظل التحديات التي تلوح في الأفق. فقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تسجيل انكماش اقتصادي على الصعيد العالمي بلغ نسبة 2.7% في 2020، فيما انكمشت الاقتصادات المتقدمة بنسبة 3.9% واقتصادات البلدان النامية بنسبة 1.8%. ومع تخفيف القيود المفروضة بسبب الجائحة تم تسجيل انتعاش قوي في 2021، حيث بلغ معدل النمو العالمي 6.5% بفضا الانتعاش في البلدان المتقدمة (5.7%) والبلدان النامية (7.0%). لكن هذا النمو السريع مرده نسبيا تأثير القاعدة. وفي 2022 تراجع النمو الاقتصادي العالمي إلى 3.5% وبلغ 3.3% في 2023، خاصة مع تركيز البنوك المركزية أكثر على التخفيف من مستويات التضخم. وتجسد التحديات الأبرز القائمة في العالم اليوم مصدر أثر كبير على الآفاق الاقتصادية، ومن ذلك الصراع بين روسيا وأوكرانيا والحرب الإسرائيلية على غزة وأوجه الضعف التي يتخبط فيها القطاع المالي.

البطالة

تراجع معدل البطالة العالمي بنسبة 0.6 نقطة مئوية، مسجلا بذلك نسبة 6.0% عام 2021، بعد أن بلغ ذروته المتمثلة في نسبة 6.6% عام 2020 بسبب تفشي جائحة كوفيد-19. وهذا المستوى هو الأعلى منذ 1991. وفي 2022 واصل المعدل تراجعه بنسبة 0.7 نقطة مئوية، وبذلك بلغ المعدل 5.3%. وفي 2023 نزل المعدل لنسبة 5.0%، ويتوقع أن يبلغ 4.9% لحساب عام 2024. وتبقى معدلات البطالة في صفوف النساء أعلى مقارنة بالرجال، لاسيما في المناطق النائية. ورغم الركود الاقتصادي العام، أبانت أسواق العمل عن مستويات عالية من المرونة، إذ بُذلت جهودا جبارة لخلق فرص العمل، وهذه الجهود ساهمت بصورة كبيرة في خفض معدلات البطالة وتجاوز المستويات المسجلة في فترة ما قبل جائحة كوفيد-19.

الأسعار والتضخم

شهدت أسعار السلع الأساسية زيادة بنسبة 33.7% في 2022، وتلاها انخفاض بنسبة 23.3% في 2023، وتشير التوقعات إلى أنها ستزيد انخفاضا في 2024 بنسبة 4.5%. وتراجع التضخم العالمي بنسبة 6.7% في عام 2023

بعد أن بلغ معدل 8.7% في 2022. وفي البلدان النامية، تراجع معدل التضخم من 9.8% إلى 8.3%، فيما تراجع في البلدان المتقدمة من 7.3% إلى 4.6%. وتشير التوقعات الخاصة بعام 2024 إلى أن التضخم العالمي سيواصل تراجعه، وقد بلغ 5.9% بفضل تشديد السياسات النقدية.

التجارة الدولية

كان للتدابير الاحتوائية وإجراءات الإغلاق التي اعتمدت لمحاصرة جائحة كوفيد-19 تأثير سلبي بالغ على جانبي العرض والطلب، ونتيجة لذلك حصلت اضطرابات كبيرة على مستوى النقل الدولي وسلاسل القيمة العالمية. وأدت الآثار غير المسبوقة التي خلفتها الجائحة إلى تراجع كبير في حجم التجارة العالمية قدر بنسبة 8.3% عام 2020. لكن تحقق الانتعاش سريعا، لا سيما على مستوى تجارة البضائع، لكن التجارة في الخدمات لم تشهد تحسنا سريعا بسبب العودة البطيئة لأنشطة الأسفار لنمط سيرها الاعتيادي. وفي أعقاب تراجع بنسبة 4.9% في 2020، حققت التجارة في السلع انتعاشا وتحسنا في عامي 2021 و 2022 بمعدل 11.3% و3.2%، تواليا، لكن سرعان ما تراجعت مجددا في 2023 بنسبة 0.9%. وتشير التوقعات إلى نمو التجارة في السلع بنسبة 2.8% في 2024 و3.3% في 2025. وعلى نفس المنوال، سجلت التجارة في السلع والخدمات نموا بنسبة 11.0% في 2021 وزيادة بنسبة 5.6% في 2022، وتلى ذلك زيادة متواضعة بلغت 0.8% في 2023. وتشير أحدث التقديرات إلى أن نمو حجم التجارة في السلع والخدمات على الصعيد العالمي من المتوقع أن يزيد بنسبة 3.1% في 2024 و3.4% في 2025.

ميزان الحساب الجاري

بلغ حجم ميزان الحساب الجاري العالمي 454.7 مليار دولار أمريكي في 2022. وسجلت البلدان المتقدمة عجزا بلغ قدره 193.9 مليار دولار أمريكي، في حين سجلت البلدان النامية فائضا قدره 648.6 مليار دولار. ولحدود عام 2023، ارتفع الرصيد العالمي ليبلغ 563.9 مليار دولار، بحيث سجلت البلدان المتقدمة فائضا قدره 286.8 مليار دولار وتراجع حجم فائض البلدان النامية إلى 277.1 مليار دولار أمريكي. وتشير التقديرات الخاصة بعام 2024 إلى إمكانية تسجيل زيادة جديدة في ميزان الحساب الجاري العالمي حتى يبلغ ما قدره 568.4 مليار دولار أمريكي. ويتوقع أن تشهد البلدان المتقدمة ارتفاع فائضها إلى 439.9 مليار دولار، في حين من المتوقع أن يتراجع فائض البلدان النامية بشكل كبير إلى 128.5 مليار دولار أمريكي. وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، من المتوقع أن تحقق البلدان المتقدمة فائضا بنسبة 0.7% في 2024، بعد أن بلغ ذات الرقم نسبة 0.5% في 2023. وبالمقابل، من المتوقع أن يتراجع الفائض نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية إلى 0.3% في 2024، بعد أن كان في حدود 0.6% في 2023.

الاستثمار الأجنبي المباشر

تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 1.8% في 2023 وبلغ بذلك حجمه 1.33 تريليون دولار أمريكي، ومرد هذا التراجع التوترات التجارية والتقلبات الجيوسياسية في ظل اقتصاد عالمي اتسم في مجمله بالركود. ففي البلدان النامية تراجع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 8.1% حتى بلغ 658 مليار دولار أمريكي، في

ظل شروط التمويل المتشددة، وهذا الوضع أدى إلى تراجع بنسبة 26% في حجم التمويل الدولي للمشاريع، مما أثر بشكل كبير على الاستثمارات في البنية التحتية، خاصة في أقل البلدان نموا. وسجلت البلدان النامية في آسيا تراجعا بنسبة 8.4% في الاستثمار الأجنبي المباشر، ليبلغ حجمه 621 مليار دولار أمريكي، مع تسجيل مستويات تراجع ملحوظة في الصين والهند، فيما شهدت منطقة جنوب شرق آسيا زيادة طفيفة بنسبة 1.4% وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر فيها 226 مليار دولار أمريكي. وسجلت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بدورها تراجعا بنسبة 1.4% حتى استقر حجم الاستثمار على رقم في حدود 193 مليار دولار أمريكي. وشهد الاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا تحولا جذريا، إذ ارتفع حجمه من رقم سلبي قدره 106 مليار دولار في 2022 إلى رقم إيجابي بلغ 16 مليار دولار في 2023. ولم تسلم منطقة أمريكا الشمالية بدورها من تسجيل تراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بلغ نسبة 4.6%، وبذلك أصبح حجمها في حدود 361 مليار دولار. وبلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى أفريقيا 53 مليار دولار في 2023، وهو رقم أقل بنسبة 3.4% عن الرقم المسجل في العام الذي قبله.

الرصيد المالي

بلغ مستوى العجز المالي في البلدان المتقدمة في 2022 نسبة 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير التقديرات إلى أن العجز تفاقم في 2023 وبلغ نسبة 5.6%، ومن المتوقع تسجيل تحسن طفيف في مستوى العجز بتسجيل نسبة في حدود 4.4% في 2024 و4.2% في 2025. أما في البلدان النامية، بلغ مستوى العجز 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي في 2022، لكنه زاد ليصل معدل 5.4% عام 2023. وتشير التقديرات إلى أن حجم العجز سيزيد في 2024 حتى يبلغ 5.5% قبل أن يتحسن الرقم في 2025 ليسجل 5.3%. ومن تجليات استمرار التحديات المالية ارتفاع مستويات الإنفاق على قضايا مثل المعاشات النقاعدية والصحة والتخفيف من آثار تغير المناخ وهذا الوضع يعقد من مهمة إدارة الاستدامة المالية مستقبلا.

آخر التطورات الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

الإنتاج والنمو الاقتصادي

بلغ حجم مجموع الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي، بالأسعار الحالية، 8.9 تريليون دولار أمريكي في 2023، بمعدل أعلى بنسبة ضئيلة (1.4%) عن الرقم المسجل في العام السابق. وضمن حجم الاقتصاد هذا، استأثرت مجموعة البلدان الأعضاء في المنظمة بحصة 8.5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2023، وهو معدل أقل بـ 0.2 نقطة مئوية مقارنة بالعام الذي قبله. ومن المتوقع أن تتراجع هذه الحصة أكثر لتصل إلى نسبة 8.3% عام 2024. ومن حيث تعادل القوة الشرائية (PPP) المعبر عنها بالدولار الدولي، بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي لبلدان المنظمة 26.4 تريليون دولار، واستأثرت بذلك بحصة 15.0% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في 2023، وهي نفس القيمة المسجلة في العام السابق.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

بحكم النمو المستمر على مستوى الإنتاجية، واصلت قيم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حسب الأسعار الجارية، تسجيل زيادة في جميع أنحاء العالم خلال عام 2023. لكن الزيادة في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي لم تكن بالمستوى الكافي نتيجة للنمو الضعيف في الإنتاجية. ومن حيث القيمة بالدولار الأمريكي، زاد المتوسط العالمي بنسبة 3.9% مقارنة بمعدل العام السابق، مسجلا مبلغ 13.402 دولارا أمريكيا. وسجلت بلدان المنظمة نموا بمعدل 1.3%، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 4.571 دولارا أمريكيا في 2023، بعد أن كان في حدود 4.514 دولارا في 2022. ومن حيث تعادل القوة الشرائية، بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم 22,452 دولار في عام 2023، بمعدل زيادة بلغت 6.5% مقارنة بالعام الذي قبله. وفي بلدان المنظمة، زاد المتوسط بنسبة 6.7% ليبلغ 13,595 مليار دولار. وبذلك تبقى الأرقام الخاصة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المنظمة متدنية، سواء من حيث قيمتها بالدولار الأمريكي أو حسب تعادل القوة الشرائية، وزادت الهوة اتساعا نوعا ما في 2023.

النمو الاقتصادي

تراجع متوسط النمو في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى 3.3% في 2023، بعد أن كان في حدود 5.5% في 2022، وهو أعلى معدل سجل منذ 2011. لكن من المتوقع أن يحقق انتعاشا ليبلغ معدل 3.6% خلال عام 2024 ويواصل الزيادة غي 2025 ليصل 4.2%. وفي الوقت الذي بلغ متوسط معدل النمو في بلدان المنظمة في 2023 نفس المستوى المسجل على الصعيد العالمي، من المتوقع أن يبلغ النمو في العامين المقبلين في مجموعة بلدان المنظمة مستويات أعلى من المتوسط العالمي. وكانت غيانا، بمعدل نمو بلغ 33%، أسرع الاقتصادات نموا في مجموعة بلدان المنظمة والثانية على مستوى العالم في 2023. كما صنفت كل من ليبيا، بمعدل نمو عشري بلغ 10.2%، وطاجكستان، بمعدل 8.3%، ضمن قائمة الاقتصادات الخمس الأسرع نموا في العالم في ذات العام. وبالمقابل، سجلت 7 بلدان من أصل 54 بلدا عضوا في المنظمة التي تتوفر بشأنها البيانات معدل نمو سلبي في عام 2023: السودان (18.3-%) وفلسطين (6.1-%) والكويت (2.2-%) والعراق (2.2-%) واليمن (2.0-%) والمملكة العربية السعودية (0.8-%) وباكستان (0.2-%).

بنية الناتج المحلي الإجمالي: القيمة المضافة حسب القطاعات

تشير أحدث البيانات المتاحة بخصوص عام 2022 إلى أن *الأنشطة الزراعية*، التي لا تمثل سوى 1.3% من إجمالي القيمة المضافة في البلدان المتقدمة، تستأثر بحصة عالية من إجمالي القيمة المضافة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي تبلغ 10.1%، وهي حصة أكبر من نظيرتها حتى في مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (8.6%). وارتفع متوسط *الصناعة غير التحويلية* إلى 25.2% في 2022 بعد أن تراجع عن معدل 27.4% المسجل عام 2010 إلى معدل قياسي بلغ 19.1% عام 2020. وتبلغ حصة *قطاع التصنيع* 16.2% من إجمالي القيمة المضافة في مجموعة بلدان المنظمة، وهذا الرقم أعلى من نظيره في مجموعة البلدان المتقدمة (13.1%)، لكنه أقل بكثير من الحصة المسجلة في مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (22.7%).

ويواصل قطاع الخدمات تأدية دور بارز في معظم اقتصادات المنظمة، ويساهم بحصة متوسطها 48.5% من إجمالي القيمة المضافة في مجموعة بلدان المنظمة. مع ذلك تبقى هذه الحصة منخفضة بالنظر إلى كون القطاع يستأثر بثلاثة أرباع (76.2%) إجمالي القيمة المضافة في البلدان المتقدمة و55.4% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، وبمتوسط 66.6% على الصعيد العالمي.

بنية الناتج المحلي الإجمالي: النفقات

لحدود عام 2022، واصلت نفقات الاستهلاك النهائي، سواء من قبل الأسر المعيشية أو الحكومات، استئثارها بأكبر حصة في الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي وأيضا في بقية العالم. وبلغت حصة استهلاك الأسر المعيشية 53.7% من الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة بلدان المنظمة، وهو رقم أكبر من نظيره في مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (48.7%)، لكنه أقل من الحصة المسجلة في البلدان المتقدمة (59.5%). وبلغت حصة النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة في الناتج المحلي الإجمالي نسبة متدنية في بلدان المنظمة (12.3%) مقارنة بمجموعتي البلدان المتقدمة والبلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة. وبلغ متوسط حصة إجمالي تكوين رأس المال 27.9% بالنسبة لبلدان المنظمة، وهو رقم دون متوسط مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، لكنه أعلى من متوسط البلدان المتقدمة. وواصلت التجارة الدولية في السلع والخدمات استئثارها بحصة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المنظمة بالمقارنة مع البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. فقد بلغ متوسط حصة الصادرات والواردات في الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة المنظمة 39.0% و 33.9%، على التوالي.

سوق العمل

بعد أن تراجعت نسبة العمالة إلى عدد السكان في 2020 لمستويات هي الأدنى على الإطلاق (55.3%) على الصعيد العالمي بسبب فقدان الوظائف، عادت لتسجل انتعاشا وتبلغ معدل 57.7% في 2023. وطوال السنوات الخمس الماضية (2019-2023)، بلغت هذه النسبة معدلات متدنية بصورة ملحوظة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي مقارنة ببقية العالم. وبعد أن بلغت هذه النسبة معدلا متدنيا في بلدان المنظمة قدر بنحو 51.4% في عام 2020، عاد المعدل لبسجل انتعاشا بطيئا، وبحلول 2023 بلغ فقط نفس المستوى المسجل قبل بداية تفشي الجائحة (52.8%). ووفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية، تراجع عدد الأشخاص العاطلين عن العمل في بلدان المنظمة في 2023 بنحو 35 ألف شخص (0.1%)، وبذلك بلغ إجمالي العاطلين عن العمل 43.2 مليون شخص. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل معدل البطالة في مجموعة بلدان المنظمة تسجيل أرقام أعلى من المتوسط العالمي، رغم تراجع هذا المعدل من نسبة 6.8% المسجلة في 2020 إلى 5.7% في 2023.

التضخم

في 2023 تراجع معدل التضخم في أسعار المستهلك في جميع أنحاء العالم بعد أن ارتفع لمستويات قياسية في 2022. ففي بلدان منظمة التعاون الإسلامي انخفض مستوى التضخم من 17.7% في 2022 إلى 17.3% في 2023. وبحكم تراجع معدل التضخم إلى 4.6% في البلدان المتقدمة و 5.3% في البلدان النامية غير الأعضاء

في المنظمة، وبلوغ المتوسط العالمي 6.7%، ظل متوسط بلدان المنظمة مرتفعا جدا في 2023. وتشير التقديرات إلى أن هذا الاتجاه سيمتد حتى عام 2024 كذلك. وعلى صعيد بلدان المنظمة، سجلت السودان أعلى معدلات التضخم السنوي في 2023، بلغ حجمه 171.5%، وهو ثالث أعلى معدل على مستوى العالم. وتلى السودان كل من تركيا (53.9%) وسورينام (51.6%) وسيراليون (47.7%) وإيران (41.5%)، وكلها بلدان ضمن قائمة البلدان العشر المسجلة لأعلى معدلات التضخم في العالم.

التجارة الدولية

تجارة السلع

تراجع حجم تجارة السلع العالمية بنسبة 5.1% في 2023، وهذه أول مرة يسجل فيها انخفاض منذ عام 2020 الذي شهد تأثرا بسبب الجائحة. وسارت مستويات صادرات وواردات بلدان منظمة التعاون الإسلامي في منحى مماثل، حيث تراجعت الصادرات بصورة أكثر حدة من الواردات. وبتسجيل بلدان المنظمة لتراجع بنسبة 10.4% في صادرات السلع بلغ حجمها 2.51 تريليون دولار أمريكي في 2023، بعد أن كانت القيمة في حدود 2.81 تريليون دولار في 2022. وهذا الوضع أدى إلى تسجيل بلدان المنظمة لحصة متدنية في إجمالي حجم الصادرات العالمية: 10.6% في 2023 مقارنة بحصة 11.3% في العام الذي قبله. وصادرات السلع التي تراجعت بنسبة 1.1% فقط بلغ حجمها 2.42 تريليون دولار أمريكي في 2023، مقارنة بقيمة 2.45 تريليون دولار في 2022. وهذا ما رفع من حصة بلدان المنظمة في إجمالي الواردات العالمية، حيث زادت من 9.6% المسجلة في 2022 إلى 10.1% في 2023. وبصورة عامة، كانت بلدان المنظمة، من حيث القيمة الإجمالية، مصدرة صافية في تجارة السلع خلال فترة 2021-2023، رغم تراجع الفائض بشكل كبير في 2023.

التجارة في الخدمات

سجلت قيمة التجارة العالمية في الخدمات نموا بنسبة 8.9% في 2023، وسبق ذلك نمو بمعدل 15.5% في 2022. وكانت مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي قد سجلت معدلات نمو أعلى من المتوسط العالمي بعد 2020، وبهذا رفعت من حصتها في إجمالي التجارة العالمية في الخدمات. فقد بلغت صادراتها من الخدمات 630 مليار دولار أمريكي في 2023، أي بزيادة تقدر بنحو 14.1% عن قيمة 552 مليار دولار المسجلة في العام السابق وبأكثر من ضعف مستوى 2020 البالغ 290 مليار دولار. وكنتيجة طبيعية لهذا الاتجاه، ارتفعت حصة مجموعة بلدان المنظمة في إجمالي الصادرات العالمية للخدمات من نسبة 5.6% المسجلة عام 2020 إلى 8.1% في 2023. وعلى نفس النمط، بلغت قيمة واردات بلدان المنظمة من الخدمات 596 مليار دولار في 2022، بعد أن تراجعت لمستوى 411 مايار دولار في 2020، وزادت القيمة بنسبة 11.2% إضافية في 2023 لتصبح في حدود 663 مليار دولار. وهذا ما منح هذه البلدان فرصة لزيادة حصتها في إجمالي الواردات العالمية من الخدمات من 8.4% المسجلة في 2020 إلى 9.0% في 2022 و 9.1% في 2023. وبشكل عام، ظلت بلدان المنظمة على مدار آخر خمس سنوات (2019-2023) مستوردا صافيا لتجارة الخدمات، رغم تقلص حجم العجز بصورة كبيرة خلال العامين الأخيرين بفضل النمو الكبير في الصادرات.

تجارة السلع بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي

اتجهت قيمة الصادرات فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي في منحى مماثل لمنحى إجمالي الصادرات وتراجعت في 2023 لأول مرة منذ 2020. فبعد أن بلغت الصادرات فيما بين بلدان المنظمة رقما قياسيا في 2022 تمثل في 483 مليار دولار أمريكي، تراجعت بنسبة 6.2% في 2023 لتسجل قيمة 453 مليار دولار. لكن حجم الصادرات في اتجاه باقي بلدان العالم تراجع بنسبة أكبر بلغت 11.3%، وهذا ما أدى إلى زيادة حصة الصادرات فيما بين بلدان المنظمة من 18.5% في 2022 إلى 19.4% في 2023.

ومن بين بلدان المنظمة، كانت المملكة العربية السعودية أكبر مصدر لباقي البلدان الأعضاء في 2023، بحيث بلغت قيمة الصادرات 75.5 مليار دولار أمريكي. لكن من حيث الحصة من الصادرات فيما بين بلدان المنظمة، سجلت غامبيا أعلى المعدلات بتوجيهها لنسبة 99.5% من إجمالي صادراتها إلى باقي بلدان المنظمة. وبالمقابل، كانت الإمارات العربية المتحدة أكبر مستورد من البلدان الأخرى الأعضاء في المنظمة عام 2023، إذ بلغت قيمة هذه الواردات 80.7 مليار دولار. لكن من حيث حصة الواردات فيما بين بلدان المنظمة، سجلت مالي أعلى المعدلات بتلقيها لما يقرب من ثلثي (65.0%) إجمالي وارداتها من باقي بلدان المنظمة.

ميزان الحساب الجاري

سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي في 2023 فائضا في الحساب الجاري بلغ قدره 134 مليار دولار أمريكي مقارنة بقيمة 349 مليار دولار في العام الذي قبله. كما تراجع حجم الفائض كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من 4.0% المسجلة في 2022 إلى 1.5% في 2023. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى إمكانية تسجيل تراجع إضافي في حجم الفائض لقيمة 45 مليار دولار في 2024، أو ما يعادل 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي. ومن بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، سجلت الكويت أكبر فائض في الحساب الجاري بالقيمة الاسمية في 2023 (53.0 مليار دولار)، بينما سجلت تركيا أكبر مستويات العجز (45.2 مليار دولار). وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، بلغ الفائض مستوى عال قدر بنحو 32.8% في الكويت، بينما بلغ العجز أعلى مستوياته في قرغيزستان بنسبة 30.4%.

الرصيد المالي

زاد متوسط مستويات العجز الحكومي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بمعدل 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي في 2023، بعد أن تراجع عن المستوى القياسي البالغ 6.6% في 2020 إلى 0.1% في 2022. وهذه الزيادة نتجت أساسا عن ارتفاع النفقات وتراجع طفيف في الإيرادات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير التقديرات القائمة في الوقت الراهن بخصوص 2024 إلى إمكانية استمرار نفس النسق، إذ من المتوقع استمرار ارتفاع النفقات وتراجع الإيرادات وتوسع نطاق العجز ليبلغ 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى صعيد البلدان، سجل 23 بلدا من أصل 54 بلدا تتوفر بشأنها البيانات تحسنا في أرصدتها المالية في 2023 مقارنة بالعام الذي قبله، في حين أن عدد البلدان المسجلة لفائض تراجع من 13 بلدا في 2022 إلى 9 بلدان فقط في 2023.

المالية الدولية

تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر

بلغ حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي 150 مليار دولار أمريكي في 2023، وهو رقم أقل بنسبة 11.1% مقارنة بالمستوى القياسي غير المسبوق البالغ 169 مليار دولار في 2022. ونتيجة لذلك تراجعت حصة بلدان المنظمة في إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية من نسبة 12.4% المسجلة في 2022، وهو أعلى مستوى منذ 30 عاما، إلى 11.3% في 2023. وعلى نفس النسق، بلغت حصتها من التدفقات الواردة للبلدان النامية 22.8% في 2023، بعد أن كانت في حدود 23.6% عام 2022، وهو أعلى معدل سجل منذ 2009. وخلال فترة الخمس سنوات الممتدة بين 2019 و 2023، زادت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المنظمة بنسبة 14.8% لتصل إلى 2.4 تريليون دولار أمريكي، بينما زادت بنسبة 42.9% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة وبنسبة 35.8% في البلدان المتقدمة. وبهذا، تكون بلدان المنظمة قد استقطبت حصة أقل نسبيا من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2023 (4.9%) بالمقارنة مع عام 2019 (5.7%). وواصلت البلدان المتقدمة جذب الحصة الأكبر من الأرصدة العالمية، إذ بلغت هذه الحصة 75.8% في 2023.

الدين الخارجي

ارتفع إجمالي رصيد الدين الخارجي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي بمقدار 41 مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل نسبة 2.0%، ليبلغ 2127 مليار دولار أمريكي في عام 2022، مقارنة بمبلغ 2086 مليار دولار أمريكي المسجل في عام 2021. وهذه الزيادة ناجمة عن تنامي الدين قصير الأجل، مع تراجع باقي مكونات إجمالي رصيد الدين. فقد بلغ حجم الدين قصير الأجل 384 مليار دولار أمريكي في 2022، بزيادة قدرها 65 مليار دولار، أو زيادة بنسبة 20.5% مقارنة بالعام السابق، ونتيجة لذلك زادت حصته من إجمالي رصيد الدين الخارجي من 15.3% إلى 18.0% خلال هذه الفترة. وبصورة عامة، بلغ رصيد الدين طويل الأجل، الذي يشمل الدين العام والدين الذي تضمنه الحكومة والدين الخاص بدون ضمانات، 1626 مليار دولار أمريكي عام 2022، ويمثل ذلك تراجعا بقيمة 19.9 مليار دولار، أو ما يعادل 1.2% مقارنة بالعام الذي قبله، واستأثر بحصة 76.5% من إجمالي رصيد الدين الخارجي، مقارنة بنسبة 78.9% في 2021. وتراجع استخدام الائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي بمقدار 4.4 مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل 3.6%، ليبلغ حجمه 116.9 مليار دولار، وهو بذلك يشكل المكون الأصغر من إجمالي رصيد الدين الخارجي لبلدان المنظمة.

الاحتياطيات الدولية

بعد تراجع الإجمالي العالمي للاحتياطيات الدولية بنسبة 6.5% وبلوغ حجمه 14.8 تريليون دولار أمريكي في 2022، عاد ليسجل انتعاشا وبلغ قدره 15.5 تريليون دولار في 2023، وهذا يمثل زيادة قدرها 705 مليار دولار، أو ما يعادل 4.8%، مقارنة بالعام الذي قبله. وكانت البلدان النامية، حيث زادت الاحتياطيات بمقدار 440 مليار دولار أمريكي، أو 5.5%، ليبلغ حجمها 8.5 تريليون دولار، مصدر ما يقرب من ثلثي (62%) الزيادة في حجم الاحتياطيات العالمية في 2023. وفي البلدان المتقدمة، زادت الاحتياطيات بمقدار 265 مليار دولار

أمريكي، أو 3.9%، ليصل حجمها إلى 7.0 تريليون دولار. وتشير بيانات عام 2023 المتاحة بشأن مجموعة من 32 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي، التي تستأثر بحصة 84% من إجمالي الناتج المحلي للمنظمة، إلى زيادة في الاحتياطيات بنسبة 5.8% ليبلغ بذلك حجمها 1.68 تريليون دولار أمريكي. كما أن معظم هذه البلدان حسنت من مستوى احتياطياتها وكفايتها فيما يتعلق بالواردات.

المساعدة الإنمائية الرسمية

تشير أحدث البيانات المتاحة أن صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية التي استفاد منها العالم النامي في 2022 بلغ ما يناهز 245.9 مليار دولار أمريكي، وهو أعلى معدل مسجل على الإطلاق، بزيادة ملحوظة قدرها 41.6 مليار دولار، أو ما يعادل 20.4%، مقارنة بالعام الذي قبله. وتراجع حجم المساعدات الإنمائية الرسمية المبلغ عنها على مستوى فرادى البلدان (ما يقرب من ثلث إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لا يتم الإبلاغ عنها على المستوى القطري) بمعدل 11.7% وبلغت قيمتها بذلك 151.3 مليار دولار أمريكي في 2022، وهذا ما يمثل 61.6% من إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. لكن على مستوى مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي تراجع حجم تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 12.3%، ليبلغ بذلك 69.3 مليار دولار في 2022 مقارنة بحجمها في 2021 البالغ 79.0 مليار دولار. وفي 2022 تقلصت أيضا حصة بلدان المنظمة في إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة للبلدان النامية، بحيث تراجعت لنسبة 45.8% بعد أن كانت في حدود 58.3% في العام الذي قبله.

التحويلات الشخصية

بلغت تدفقات التحويلات المصرح بها رسميا في 2023 ما يناهز 849 مليار دولار أمريكي على الصعيد العالمي، أي ما يمثل زيادة بنسبة 7.3% عن مبلغ 791 مليار دولار المسجلة في العام السابق. لكن التدفقات الواردة إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي تراجعت بنسبة 3.8% أو ما يعادل 7.5 مليار دولار أمريكي، ليصبح قدرها 192 مليار دولار، وهذا ما أدى إلى تقلص حصة هذه البلدان في الإجمالي العالمي لتدفق التحويلات في 2023 وباتت تمثل 22.7%، بعدما كانت الحصة مستقرة في أرقام أكثر بقليل من 25% على مدى السنوات الأربع السابقة.

دعم القطاع الخاص وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

تنمية القطاع الخاص في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

يتسم القطاع الخاص القوي والديناميكي بالقدرة على الدفع بعجلة النمو الاقتصادي المستدام، وخلق فرص العمل، وتحسين مستويات المعيشة. ولكن المدخلات التي يمكن للشركات الخاصة أن تسهم بها في الاقتصاد يحددها بشكل كبير مناخ الاستثمار الأساسي، الذي يوفر للشركات فرص وحوافز للاستثمار بصورة مثمرة، والتوسع، وخلق فرص العمل. وفي هذا السياق، يركز هذا التقرير على تنمية القطاع الخاص في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من منظور واسع، بدءا بالتعريف وأهميته لتحقيق التنمية الاقتصادية. وباستخدام البيانات المستمدة من مسح البنك الدولي، يقيم التقرير مختلف الجوانب المتعلقة بالبيئة المواتية لتنمية القطاع الخاص، ومن بين ما يغطيه الأطر التنظيمية، ومسألة الوصول إلى التمويل، والبنية التحتية... إلخ.

كما يدرس التقرير أبرز التحديات القائمة أمام الشركات في بلدان المنظمة مثل الاستقرار السياسي، وقضايا الحوكمة، والقيود المتعلقة بسوق العمل.

ولتعزيز نمو القطاع الخاص في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، لابد من التعامل بشمولية مع العديد من الأولويات الاستراتيجية. ومن ذلك التمكين من الوصول السهل لمصادر التمويل من خلال آليات مالية متنوعة والنهوض بمستوى الثقافة المالية في أوساط رواد الأعمال. ويعتبر الاستثمار في الكهرباء والبنية التحتية ذات المستوى العالي من الموثوقية، لاسيما من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، من الأمور البالغ الأهمية لتحقيق الكفاءة التشغيلية. ويمكن أيضا خلق بيئة مستقرة للأعمال التجارية بالتصدي لمصادر عدم الاستقرار السياسي والفساد، من خلال تعزيز الحوكمة وإنفاذ إجراءات مناهضة للفساد. ومن شأن دعم تنمية رأس المال البشري من خلال التدريب المهني ومبادرات التنمية المهنية المستمرة المساهمة في سد الفجوات لاقائمة على مستوى المهارات. ومن الخطوات الأساسية لتسهيل نمو الأعمال تعزيز الابتكار واعتماد أحدث التكنولوجيات، وتعزيز المنافسة في الأسواق، وتبسيط إجراءات استصدار تراخيص الأعمال التجارية، وضمان الاستفادة العادلة من الأراضي، وتحديث قوانين العمل. كما يمكن لمسألة دعم الجهود الرامية لتيسير الصادرات والنهوض بالتجارة المساهمة بصورة كبيرة في تعزيز التنافسية الاقتصادية في السوق العالمية.

وهذه التوصيات ليست جامعة مانعة، لأن كل بلد عضو في المنظمة يعالج قضايا ويواجه تحديات خاصة في طبيعتها، لكنها في عمومها تجسد إطارا توجيهيا بخصوص ما يمكن القيام به لدعم تنمية القطاع الخاص في معظم بلدان المنظمة.

تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من العناصر المحركة لعجلة النمو الاقتصادي ووسيلة للتخفيف من حدة الفقر وخلق فرص للعمل. والمشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى جانب المشاريع متناهية الصغر تسيطر على مجال الأعمال في جميع المناطق، إذ أنها تستأثر بحصة 99.9% من جميع الشركات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي وفي جميع أنحاء العالم. فالمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في بلدان المنظمة تساهم بنسبة 93.4% في العمالة، وهذا رقم أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 79.0%. ومن حيث القيمة المضافة، تساهم هذه المشاريع في بلدان المنظمة بنسبة 84.9%، وهذا رقم أكبر من المتوسط العالمي البالغ 80.1%، وهذا يعني أن الشركات الصغيرة في اقتصادات المنظمة تساهم بشكل أكبر في الناتج الاقتصادي.

ورغم الدور المهم للغاية للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في معظم الاقتصادات، غالبا ما لا تستفيد من اقتصاديات الحجم، وتكون منخرطة في أنشطة أقل إنتاجية، ولا تنجح عموما في خلق فرص شغل كثيرة ومستقرة وذات جودة مقارنة بالشركات الكبيرة. وتفيد الأرقام بأن تعزيز إمكانية الحصول على التمويل من القضايا التي ينبغي أن تحظى بأولوية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما أن الوصول لحل لأوجه القصور التي تشوب البنية التحتية أمر يستلزم الاستثمار في مصادر الطاقة ووسائل النقل ذات الموثوقية. ومن شأن هذه المشاريع الاستفادة بصورة كبيرة من الإصلاحات التنظيمية التي تبسط إجراءات استصدار تراخيص الأعمال وتقلل من العقبات البيروقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للاستثمار في برامج

التعليم والتدريب المهني المساهمة في سد الفجوة على مستوى المهارات، وضمان إعداد القوى العاملة على نحو يلبي احتياجات ومتطلبات الأعمال التجارية المتنامية. وبالرغم من وجود أوجه تشابه بين هذه التوصيات والتوصيات السالفة الذكر المتعلقة بتنمية القطاع الخاص بشكل عام، إلا أنها في شق منها تركز على مجموعة فرعية من الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص التي هي بحاجة لتدخلات ذات أهداف أكثر وضوحا ودقة.

الفصل الأول

آخر التطورات في الاقتصاد العالمي: الاتجاهات والآفاق

أدت التقلبات الأخيرة في الأنشطة الاقتصادية إلى تقليص حجم الفوارق بين البلدان من حيث ناتجها، خاصة في ظل ضعف العوامل الدورية وتماشي الأداء الاقتصادي بشكل وثيق مع المستويات المحتملة. وكان من المفاجئ تسجيل مرونة في الأنشطة الاقتصادية على الصعيد العالمي خلال فترة 2022-2023 التي تميزت بانحسار التضخم. والجهود العالمية للتخفيف من حجم التضخم أخذت تفقد زخمها، وذلك بسبب تنوع أنماط الدينامية من قطاع لآخر: استمرار ارتفاع التضخم بشكل كبير في الخدمات مقابل انحساره على مستوى أسعار السلع. ومع توجه التضخم نحو المستويات المنشودة وبدء البنوك المركزية في تخفيف السياسات، من المتوقع أن يتأثر النمو بصورة كبيرة بسبب تشديد السياسات المالية الرامية في الأصل إلى خفض مستويات الديون الحكومية المرتفعة، إلى جانب ارتفاع الضرائب وانخفاض الإنفاق الحكومي.

وعلى هذا الأساس، يقدم هذا الفصل استعراضا شاملا لأبرز المؤشرات الاقتصادية العالمية، بناء على ما توصلت إليه عدد من المنظمات الدولية الرائدة مثل صندوق النقد الدولي (IMF)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، ومنظمة العمل الدولية (ILO).

النمو الاقتصادي

رغم تسجيل الاقتصاد العالمي لمستويات نمو غير متكافئة، إلا أنه يعكس مستويات جيدة من المرونة في ظل التحديات التي تلوح في الأفق.

أدت جائحة كوفيد-19 وتدابير الاحتواء المرافقة لها إلى ركود اقتصادي غير مسبوق على الصعيد العالمي في 2020. فوفقا لصندوق النقد الدولي (2024b)، تقلص حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي بنسبة 2.7-% في ذلك العام، وكان مستوى التراجع أكثر حدة في الاقتصادات المتقدمة إذ بلغت نسبته 3.9% مقارنة بنسبة 1.8% في البلدان النامية. ومع التخفيف التدريجي للقيود المفروضة بسبب الجائحة، شهد العالم

الشكل 1.1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

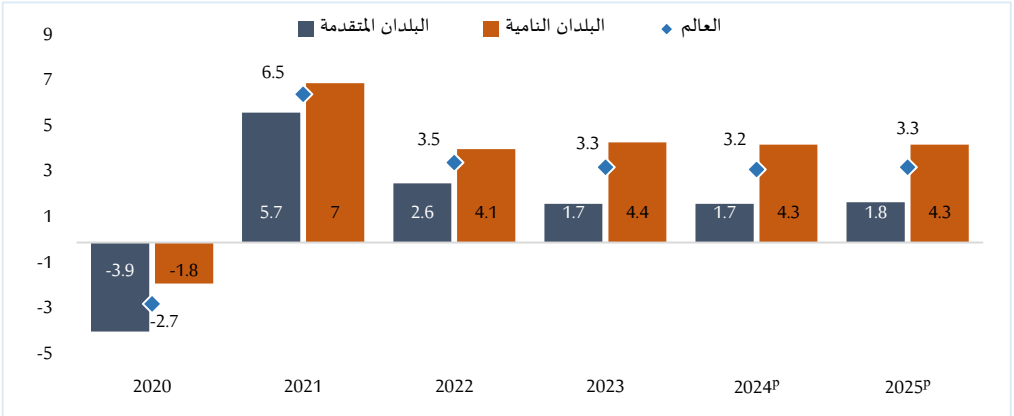

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2024، وتحديث يوليو 2024. ملاحظة: P = توقعات.

انتعاش اقتصاديا قويا، بحيث بلغ معدل النمو الاقتصادي العالمي 6.5% في 2021. وحصل هذا التعافي بفضل العودة الاقتصادية القوية في كل من البلدان المتقدمة (5.7%) والبلدان النامية (7.0%) (الشكل 1.1). لكن لابد من التعامل بحذر كبير في تحليل هذا التعافي السريع في 2021، بسبب تأثير القاعدة في المقام الأول. ونتج عن التراجع الشديد في الإنتاج الذي شهده العالم في 2020 نشأة قاعدة مقارنة من المستوى المنخفض وتأجيل كبير لإنتاج الإحصاءات، وهذا ما أدى إلى تضخم معدلات النمو على أساس سنوي في عام 2021 (UN, 2021).

ومع عودة تأثير القاعدة لنسقه الطبيعي في 2022، عادت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمستويات ما قبل بداية تفشي الجائحة. فقد شهد عام 2022 تسجيل معدل نمو معتدل بلغ 3.5%، وتلاه انكماش طفيف إلى 3.3% في عام 2023. وتشير التوقعات إلى أن نمو الاقتصاد العالمي سيستقر في حدود 3.3% في 2025، بعد تراجع طفيف إلى 3.2% في 2024، وهذا تجل من تجليات السياسات النقدية التقييدية، والمستوى المنخفض للدعم المالي، وضعف نمو الإنتاجية (IMF, 2024a; 2024b).

هناك الكثير من التحديات التي تلقي بظلالها على الآفاق الاقتصادية العالمية. ويتوقع أن يكون للصراعات الجارية في الوقت الراهن، مثل الحرب بين روسيا وأوكرانيا والعدوان الإسرائيلي على غزة، وما لها من تداعيات في المنطقة، تأثير كبير على مسار تعافي الاقتصاد العالمي بعد الجائحة، وهذا سبب مباشر لضبابية المشهد. كما أن من شأن بعض الإجراءات المتخذة من طرف البنوك المركزية التسبب في تقييد قدرة القطاع المالي على النمو، وقد ينتج عن ذلك تفاقم أوجه الهشاشة في القطاع المصرفي خلال فترة 2023-2024 (IMF, 2023a; 2023b). لكن بالرغم من هذه التحديات، يبقى جانب الطلب العالمي محافظا على مرونته، وهذا ما يسهم في استمرار الضغوط التضخمية.

ومن المتوقع أن تتقارب الاقتصادات المتقدمة في معدلات النمو في الفصول المقبلة. ويبدو أن الأنشطة الاقتصادية في منطقة اليورو قد وصلت إلى أدنى مستوياتها، إذ تشير التوقعات إلى تسجيل معدل نمو متواضع في 2024 يقدر بنسبة 0.9%، وهذا الرقم أعلى بنسبة 0.1 نقطة مئوية عن التقديرات الصادرة سابقا. ويحرك هذا النمو الزخم القوي الذي شهده قطاع الخدمات وحجم صافي الصادرات الذي بلغ مستويات أفضل من المتوقع في النصف الأول من العام. ويرتقب أن يعزز الاستهلاك في عام 2025 بسبب ارتفاع الأجور الحقيقية وزيادة حجم الاستثمار بفضل شروط التمويل المريحة وسط تخفيف تدريجي في السياسات النقدية. لكن تبقى بعض نقاط الضعف قائمة في قطاع التصنيع، خاصة في بلدان مثل ألمانيا (IMF, 2024b).

وفي اليابان، من المتوقع أن تساهم مسألة التسوية الجيدة للأجور في دفع تعافي الاستهلاك الخاص في النصف الثاني من العام. لكن حصل خفض في توقعات النمو لعام 2024 بمعدل 0.2 نقطة مئوية، وذلك راجع في المقام الأول للتقلبات المؤقتة في جانب العرض وضعف الاستثمار الخاص في الربع الأول من العام (IMF, 2024a). ومن المرجح أن ترتفع توقعات النمو في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، وذلك بفضل زيادة حجم الأنشطة الاقتصادية في آسيا، لاسيما في الصين والهند. فقد رُفع سقف التوقعات الخاصة بالنمو في الصين في 2024 إلى 5%، ويعزى ذلك لانتعاش في الاستهلاك الخاص وقوة الصادرات في الربع الأول من العام. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو ليبلغ نسبة 4.5% في 2025 ثم 3.3% بحلول عام 2029، ولشيخوخة السكان

وتراجع نمو الإنتاجية دور في ذلك. وحتى في الهند ارتفعت توقعات النمو لعام 2024، فأصبح المعدل المتوقع 7%، وهذا يعكس التأثيرات المتراكمة لعمليات مراجعة حجم النمو لعام 2023 وتحسن آفاق الاستهلاك الخاص في المناطق الريفية. وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، خفضت توقعات النمو لعام 2024 في البرازيل بسبب التداعيات قريبة المدى للفيضانات، في حين تواجه المكسيك تراجعا في مستوى الطلب. لكن الآفاق الخاصة بالبرازيل لعام 2025 تحسنت بفضل جهود إعادة الإعمار بعد الفيضانات وعوامل هيكلية داعمة مثل زيادة إنتاج منتجات الهيدروكربون. وفي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، تواصل التحديات فرض ذاتها في ظل خفض إنتاج النفط وبسبب الصراعات الإقليمية الجارية، مع تراجع توقعات النمو في المملكة العربية السعودية لعام 2024 بنسبة 0.9 نقطة مئوية بسبب تمديد هامش خفض الإنتاج. كما تم خفض توقعات النمو الخاصة بأفريقيا جنوب الصحراء لعام 2024، متأثرة في ذلك إلى حد كبير بالنشاط الاقتصادي الضعيف أكثر من المتوقع في نيجيريا خلال الربع الأول من العام. ومن المتوقع أن تتعافى التجارة العالمية، إذ من المرتقب أن تعود مستويات نموها السنوي إلى ما يقرب من 3.3% خلال فترة 2024-2025 بعد الركود الذي شهده عام 2023، هذا بالرغم من استمرار القيود التجارية العابرة للحدود التي تؤثر على الكتل المتباعدة جغرافيا (IMF, 2024b).

الشكل 2.1: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي (%)

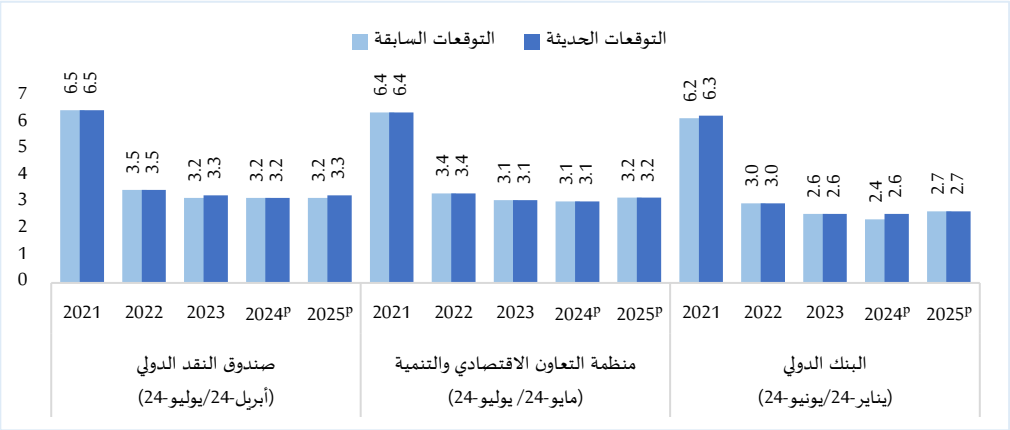

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، تحديث أبريل 2024 ويوليو 2024؛ وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي للبنك الدولي، يناير ويونيو 2024؛ وتقرير الآفاق الاقتصادية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مايو ويوليو 2024.

وعلى خطى صندوق النقد الدولي، رفعت كل من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي توقعاتهما للنمو الاقتصادي العالمي. إذ يشير تحديث صندوق النقد الدولي لشهر يوليو 2024 إلى توقع تسجيل نمو مستقر، لكنه رفع توقعاته بصورة طفيفة لعام 2025 بنحو 0.1 نقطة مئوية مقارنة بتوقعاته في شهر أبريل. وعلى عكس ذلك، رفع البنك الدولي في إصداره الأخير لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي توقعاته بخصوص النمو في عام 2024 بصورة كبيرة، من 2.4% إلى 2.6%. لكنه في تحديثي يناير ويونيو 2024 حافظ على توقعاته بخصوص معدلات النمو لعام 2025 المتمثلة في 2.7%. وحافظت توقعات منظمة التعاون

والتنمية في الميدان الاقتصادي لشهري يناير 2024 ويونيو 2024 على اتساق التقديرات الخاصة بعامي 2024 و2025 (الشكل 2.1).

الشكل 3.1: عدد البلدان المسجلة لمعدلات نمو سلبية في الناتج المحلي

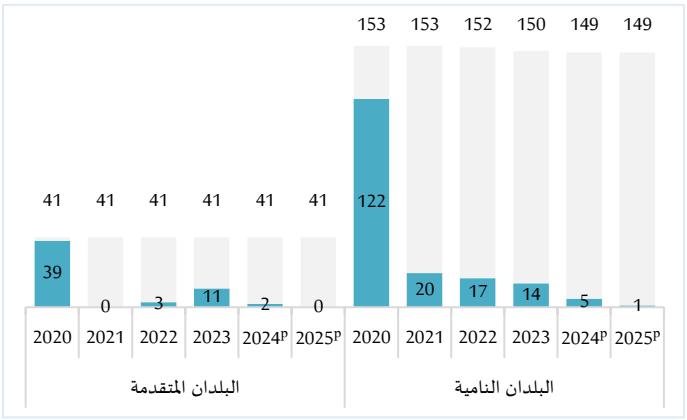

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2024. ملاحظة: P = توقعات

وبحسب قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية (WEO) لصندوق النقد الدولي، فقد سجلت تقريبا جميع الاقتصادات المتقدمة معدلات نمو سلبية في الناتج المحلي الإجمالي في 2020، وفي الوقت ذاته سجل 122 من أصل 153 بلدا ناميا انكماشا اقتصاديا. وفي 2021، عادت جميع البلدان المتقدمة لتسجيل معدلات نمو إيجابية، مما يشير إلى تحقيق تعافي في الاقتصاد، في حين ظل 20 بلدا ناميا يعاني من انكماش في الناتج المحلي الإجمالي. في حين أن معظم الاقتصادات المتقدمة والنامية سجلت نموا إيجابيا في 2022، شهد 11 من أصل 41 بلدا متقدما و 14 من أصل 150 بلدا ناميا انكماشا اقتصاديا في 2023. وتشير التوقعات الخاصة بعامي 2024 و2025 إلى أن عددا قليلا فقط من البلدان المتقدمة والنامية هي التي يرتقب أن تسجل معدلات نمو سلبية (الشكل 3.1).

تباين الآفاق الاقتصادية بين البلدان من أبرز الشواغل

إن تباطؤ معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي منذ بداية تفشي جائحة كوفيد-19 في البلدان النامية أثر سلبا على وتيرة نموها في العموم. وتجسد هذا الاختلال بصورة خاصة من حيث اللحاق بالمعدل المسجل في البلدان المتقدمة على مستوى نصيب الفرد من الدخل، كما هو مشار إليه من قبل سيسرك (2022). فمنذ عام 2011 إلى 2019، أبانت البلدان النامية عن مستويات نمو أقوى في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالبلدان المتقدمة، بفارق متوسط قدره 2.8 نقطة مئوية. وجدير بالذكر أن البلدان الآسيوية النامية كانت في مقدمة هذا النمو بفارق نمو بلغ 4.8%، وهذا يعني تسجيل ازدهار اقتصادي قوي تجاوز نظيره في البلدان المتقدمة. وفي المقابل، شهدت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تراجعا طفيفا في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالبلدان المتقدمة بنسبة 0.4-%، ما يدل على وجود تحديات اقتصادية خلال هذه الفترة (الشكل 4.1).

ويتوقع مستقبلا أن تضيق الفجوة مع البلدان المتقدمة على مستوى نصيب الفرد من النمو في معظم المناطق النامية خلال فترة 2020-2025. وتشير التقديرات إلى أن البلدان النامية ستحافظ على

الشكل 4.1: نمو مستويات الدخل حسب الفرد بالنسبة للبلدان المتقدمة (نقاط مئوية)*

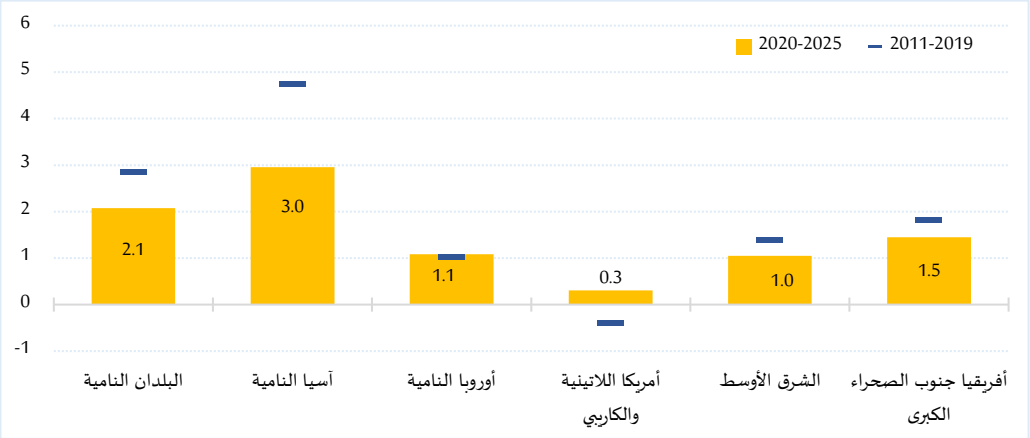

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات من قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2024. ملاحظة:
* متوسط الفرق السنوي في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بين مجموعتي البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

مستوى قدره 2.1 نقطة مئوية في حجم الفجوة مع البلدان المتقدمة، وهو معدل أقل من المعدل المسجل في العقد السابق. وتواصل آسيا النامية الريادة بفارق يقدر بحوالي 3.0 نقاط، وهذا دلالة على استمرار الأداء الاقتصادي القوي ولكن بوتيرة معتدلة. وقد تشهد كذلك منطقتا الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وأفريقيا جنوب الصحراء تراجعا طفيفا في فوارق النمو لتبلغ 1.0 و1.5 نقطة على التوالي، وهذا يعني تسجيل تباطؤ نسبي في جهود اللحاق بركب البلدان المتقدمة من حيث الأداء الاقتصادي خلال الفترة قيد الاستعراض. ويتوقع أن تتعافى نسبيا منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بفارق إيجابي قدره 0.3 نقطة، وفي ذلك إشارة إلى تحسن مؤقت في التقارب الاقتصادي بينها وبين الاقتصادات المتقدمة بعد التراجع المسجل في الفترة السابقة. ومن المرتقب أن تحافظ أوروبا النامية على مستواها في فوارق النمو المقدرة بنحو 1.1 نقطة مئوية مقارنة بالبلدان المتقدمة.

وتتفاوت بشكل كبير معدلات النمو في نصيب الفرد من الدخل بين الاقتصادات النامية، وهذا ما يعطينا معدلات متباينة من معدل اللحاق بالركب، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التفاوت في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وتؤدي بعض هذه الاقتصادات أدوارا جوهرية في تنشيط الديناميكية الاقتصادية، وغالبا نا يشار إليها بمحركات النمو. ويتوقع في المستقبل أن يعزز التوسع الاقتصادي للبلدان النامية بدفعات كبيرة من بلدان محددة. وعلى رأسها الصين والهند اللتان ساهمتا بما يقرب من ثلثي النمو الاقتصادي لمجموعة البلدان النامية في 2023. ورغم التوقعات بأن يتراجع وزنهما قليلا في 2024، فإنهما ستواصلان المساهمة بشكل كبير في النمو الاقتصادي للعالم النامي، وذلك نتيجة لتوهجهما الاقتصادي وتأثيرهما التنموي المستمرين. كما أن لإندونيسيا

وروسيا وتركيا، دور كبير في النمو الاقتصادي للمجموعة في 2023، وإن بدرجة أقل، ومن المتوقع أن تحافظ هذه البلدان على مكانتها هذه خلال 2024 (الشكل 5.1).

الشكل 5.1: أبرز العوامل المساهمة في النمو الاقتصادي في البلدان النامية (نقطة مئوية)

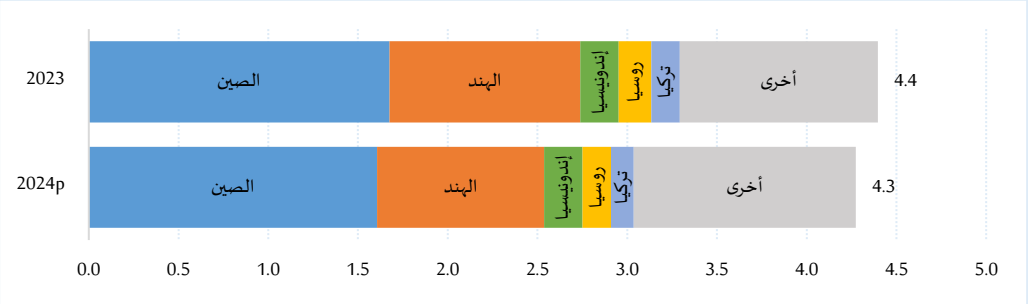

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، التوقعات الاقتصادية العالمية، تحديث أبريل 2024 ويوليو 2024. ملاحظة: P = توقعات

البطالة

معدل البطالة في تراجع مستمر في 2023

شهد معدل البطالة العالمي تراجعا كبيرا بنسبة 0.6 نقطة مئوية في 2021، مسجلا بذلك نسبة 6.0% بعد أن كان في أعلى مستوياته المتمثل في 6.6% عام 2020 الناتج عن تفشي جائحة كوفيد-19، وهو أعلى معدل منذ 1991، العام المرجعي لبداية توفر البيانات. وبناء على هذا التقدم، شهد عام 2022 مزيدا من التراجع في معدل البطالة العالمي قدر بنحو 0.7 نقطة مئوية وبلغ 5.3%. ويتوقع أن يستمر هذا المنحى النزولي خلال عامي 2023 و2024، وهذا انعكاس للتحسن المستمر في ديناميكيات سوق العمل العالمية (الشكل 6.1).

ووفقا لمنظمة العمل الدولية (2024a)، بلغت معدلات البطالة في 2023 مستويات أقل من المستويات المسجلة في فترة ما قبل الجائحة، أي 2019، باستثناء البلدان منخفضة الدخل. ورغم ضيق الفجوة على مستوى الوظائف في السنوات الأخيرة، إلا أنها ظلت في حدود 435 مليون فرصة عمل في 2023. وبعد أن بلغت فجوة الوظائف ذروتها خلال فترة تفشي الجائحة في 2020، أخذت تسير في اتجاه تنازلي وهي الآن في مستوى أقل من مستواها في 2019. وقدر حجم فجوة الوظائف على الصعيد العالمي في 2023 بنحو 434.8 مليون وظيفة، أو ما يعادل 11.1%. وهذا ما يجسد تراجعا بمعدل 5.6 مليون مقارنة بعام 2022. وبالنسبة للمرأة، يقدر أن فجوة الوظائف في عام 2023 بلغت 220.7 مليون وظيفة، بينما بلغت 214.1 مليونا في صفوف الرجال. وهذهين الرقمين بالنسبة المئوية 13.7% بالنسبة للنساء و9.3% بالنسبة للرجال. والفجوة في الوظائف في أوساط النساء أعلى من نظيرتها في صفوف الرجال على صعيد جميع فئات الدخل، مع وجود فوارق أوضح في البلدان منخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا، حيث الفجوة أكبر بنحو 7 نقاط مئوية في صفوف النساء. وفي البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة العليا والبلدان مرتفعة الدخل، تجاوز معدل فجوة الوظائف بالنسبة للنساء

نظيره الخاص بالرجال بنسبة 3.0 و2.3 نقطة مئوية على التوالي. ومنذ عام 2020، تراجع معدل فجوة الوظائف في جميع فئات الدخل، مع تسجيل أكبر تراجع (3.0 نقاط مئوية) في البلدان مرتفعة الدخل.

الشكل 6.1: معدل البطالة في العالم (%)

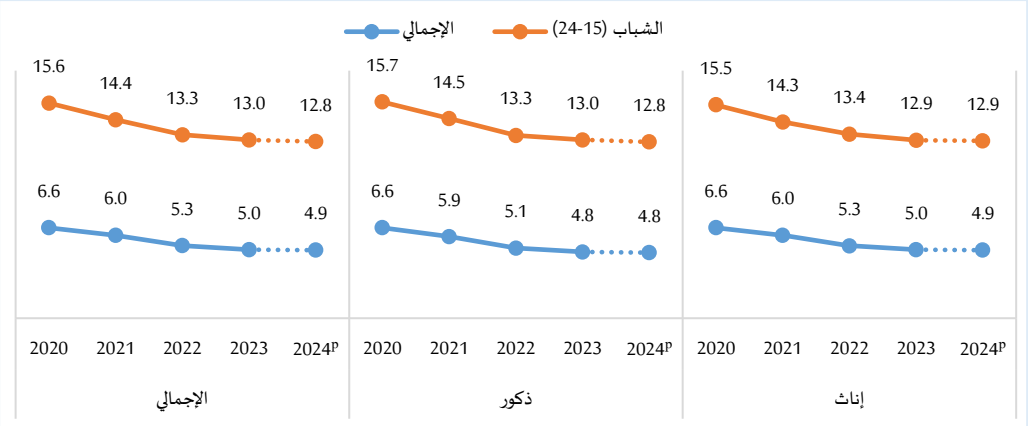

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية، مايو 2024.

وأحدثت الانتكاسة الشديدة في الاقتصاد العالمي عام 2020 آثارا سلبية كبيرة على وضع العمالة ومداخيل بعض فئات المجتمع، مثل الشباب والنساء والعمال ذوي المستوى المتدني نسبيا من التحصيل الدراسي والعمال المهاجرين الموسميين والعمال غير الرسميين. وهذه الفئات، التي تمثل شرائح كبيرة من السكان لا سيما في البلدان النامية، كانت أكثر عرضة للتداعيات الاقتصادية السلبية التي تسببت فيها الجائحة وما تعلق بها من تدابير قصد احتوائها، ووفقا لذلك كانت الأكثر تعرضا للضرر بشكل عام. ومن بين كل الفئات السكانية في العالم، شكلت فئة الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و 24 سنة الفئة الأكثر هشاشة على هذا الصعيد، حيث بلغ معدل البطالة في صفوفهم حوالي ضعفي حجم البطالة في أوساط الكبار. فمحدودية فرص العمل المتاحة أمام الشباب، التي تشكل أصلا تحديا على الصعيد العالمي، تفاقمت بسبب الانهيار الاقتصادي المترتب عن الجائحة. ويتعين سد الفجوة التي سببها الجائحة من خلال مبادرات تستهدف النهوض بالمهارات للحيلولة دون مزيد من التدهور في مستوى مرونة الوظائف. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه فئة كبيرة من الأفراد العاملين العديد من التحديات التي تعيق حصولهم على عمل لائق، بما في ذلك انخفاض الأجور الحقيقية، وارتفاع مستويات العمالة غير الرسمية، وتدهور ظروف العمل (ILO, 2024a). لكن معدلات البطالة في صفوف الشباب سجلت تراجعا على نحو مطرد، بحيث انخفضت من نسبة 15.6% المسجلة عام 2020، خلال ذروة تفشي الجائحة، إلى 14.4% في 2021، ثم إلى 13.3% في 2022 في ظل الرفع التدريجي للقيود والتدابير المتخذة لاحتواء الجائحة. وتشير التقديرات إلى مزيد من التراجع بتسجل معدل 13.0% في عام 2023 و12.8% في 2024 (الشكل 6.1).

وشهد إجمالي معدل البطالة في صفوف الرجال تراجعا مستمرا من نسبة 6.6% المسجلة عام 2020 إلى 4.8% عام 2023، ومن المتوقع أن يستقر المعدل على نفس المستوى في 2024. وعلى نفس النسق، انخفض معدل البطالة في أوساط الإناث من 6.6% إلى 5.0% خلال فترة 2020-2023، مع انخفاض طفيف متوقع في

2024 ليبلغ المعدل بذلك 4.9% (الشكل 6.1). ومن ناحية أخرى، تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى تسجيل اتجاهات مماثلة على مستوى معدل مشاركة الإناث والذكور في القوى العاملة العالمية، رغم أن معدل مشاركة الإناث يبقى أقل بكثير من معدل الذكور. ففي عام 2020، في ظل التحديات التي فرضتها الجائحة، سجل تراجع في معدل مشاركة الذكور والإناث في القوى العاملة، إذ بلغ 71.7% بالنسبة للذكور و46.8% بالنسبة للإناث. وبحلول عام 2022، حصل انتعاش ملحوظ، حيث ارتفع معدل المشاركة إلى 72.9% في صفوف الذكور و47.9% بالنسبة للإناث. وتواصل هذا المسار الإيجابي حتى عام 2023، حين بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة نسبة 73.0% للذكور و48.7% للإناث. وتبقى مسألة سد هذه الفجوة من الأهداف ذات الأهمية القصوى للنهوض بمستوى المشاركة الاقتصادية الشاملة في جميع أنحاء العالم.

الشكل 7.1: معدل البطالة في صفوف الإناث والذكور حسب المنطقة (%)

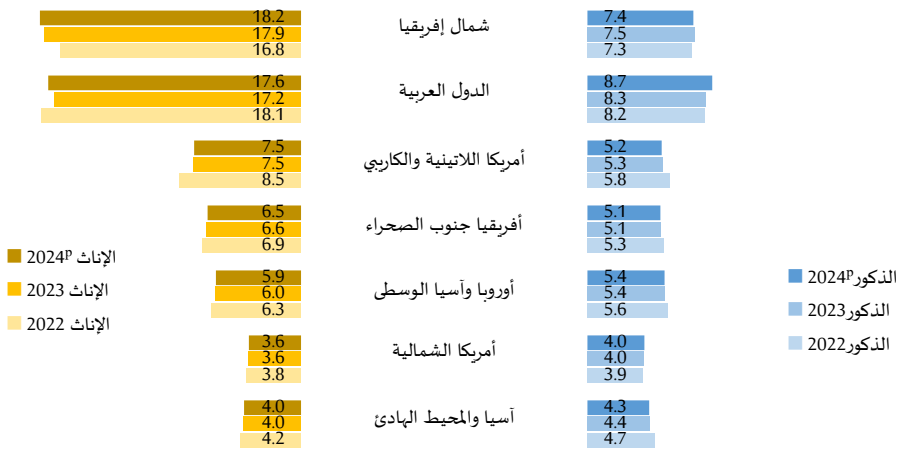

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية، مايو 2024. ملاحظة: التصنيف الإقليمي قائم على توزيع منظمة العمل الدولية للبلدان. تصنف المناطق حسب الفرق بين معدلات البطالة في صفوف الإناث ونظيرتها في صفوف الذكور في 2023.

وبمقارنة معدلات البطالة بين الذكور والإناث في مختلف المناطق، يلاحظ أن منطقة شمال أفريقيا قد شهدت زيادة كبيرة في البطالة في صفوف الإناث في 2023، حيث ارتفعت إلى 17.9% بعد أن كانت في حدود 16.8% في 2022. كما شهد معدل البطالة في أوساط الذكور في المنطقة ارتفاعا طفيفا من 7.3% إلى 7.5% خلال نفس الفترة. وعكس ذلك حصل في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التي شهدت تراجعا في معدلات البطالة في صفوف الذكور والإناث في 2023. وحسب توقعات منظمة العمل الدولية لعام 2024، من المرتقب أن تشهد المنطقة تقلبات طفيفة مع توقع وصول معدل بطالة الإناث نسبة 7.5%، في حين من المتوقع أن ينخفض معدل بطالة الذكور قليلا لنسبة 5.2%.

وفي الدول العربية، انخفضت معدلات البطالة في صفوف الإناث على نحو طفيف في 2023، بينما ارتفعت قليلا معدلات بطالة الذكور. بحيث انخفضت بطالة الإناث إلى 17.2% بعد أن كانت في حدود 18.1%، وارتفعت بطالة الذكور إلى 8.3% بعد أن كانت 8.2%. كما شهدت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء تراجعا

طفيفا في بطالة الذكور والإناث عام 2023، حيث تراجعت بالنسبة للإناث إلى 6.6% بعد أن كانت 6.9% ومن 5.3% إلى 5.1% بالنسبة للذكور. (الشكل 7.1).

الأسعار والتضخم

أسعار السلع ومعدلات التضخم أخذت منحى تنازليا خلال 2023

نزلت أسعار معظم السلع الأساسية على مدار عام 2023 بدرجات متفاوتة، إلا أنها رغم ذلك ظلت أعلى من المستويات المسجلة في فترة ما قبل الجائحة. وعلى الرغم من التقلبات الأخيرة، التي سببها في المقام الأول الصراع في الشرق الأوسط، من المتوقع أن ينخفض بشكل طفيف متوسط أسعار النفط خلال عام 2024. ومن المرتقب تسجيل ذلك نتيجة لتباطؤ الاقتصاد العالمي وزيادة إنتاج النفط، ما لم يكن هناك تصاعد للأعمال القتالية. وعلى الرغم من التقلبات التي يشهدها العالم خلال الآونة الأخيرة بسبب الصراع القائم في الشرق الأوسط، فمن المتوقع أن يتراجع قليلا متوسط أسعار النفط في 2024 بسبب تباطؤ أنشطة الاقتصاد العالمي وزيادة إنتاج النفط، هذا ما لم تتصاعد أكثر الأعمال القتالية. ويتوقع أن تنخفض أسعار المعادن مرة أخرى، متأثرة في ذلك بالنمو البطيء في الصين، وهذا ما يضعف الطلب على المعادن. ورغم التوقعات التي تشير إلى أن الإمدادات الوفيرة للمحاصيل الرئيسية ستؤدي إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية بشكل أكبر هذا العام، إلا أنه يرتقب أن تظل مرتفعة (World Bank, 2024b).

ومع ارتفاع أسعار السلع الأساسية بمعدل متوسطه 33.7%، وبلغت مستويات جديدة في 2022، وفقا لمؤشر صندوق النقد الدولي لأسعار السلع الأساسية، عادت لتتراجع بنسبة 23.3% في 2023 ويتوقع أن تزيد تراجعا بنسبة 4.5% في 2024. وهذا الانخفاض راجع لعدة عوامل، على رأسها تباطؤ النشاط الاقتصادي، والطقس الشتوي المواتي، وتحولات في تدفقات التجارة العالمية في السلع. وتشير التقديرات لاستمرار التراجع في أسعار السلع حتى بعد 2024 (الشكل 8.1).

ويجسد عاملا النمو المرن وانحسار التضخم بوتيرة سريعة دلالة على تطورات إيجابية على مستوى العرض، ومن ذلك خفوت الصدمات السابقة على مستوى أسعار الطاقة والتعافي المذهل في عرض العمالة بفضل تدفقات الهجرة القوية في العديد من الاقتصادات المتقدمة (IMF, 2024a). ففي عام 2021، زادت أسعار الطاقة بنسبة 99.6%. ورغم تباطؤ وتيرة هذه الزيادة في 2022، إلا أن الأسعار استمرت في الارتفاع بنسبة 63.6%. لكنها أخذت في التراجع بصورة كبيرة في 2023، حيث انخفضت بنسبة 36.7%، ومن المتوقع أن تستمر في التراجع، وتشير التقديرات إلى انخفاضها بنسبة 9.7% في 2024 و1.9% في 2025. وذلك لأن آثار العقوبات الغربية على صادرات النفط الخام الروسية، من جانب العرض، خفت في ظل حفاظ الصادرات الروسية على استقرارها بفضل توجيه روسيا لنفطها إلى البلدان غير الخاضعة للعقوبات، لاسيما الهند والصين، وبيعها بأسعار برنت مخفضة. بالإضافة إلى ذلك، ساعد إطلاق البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لاحتياطيات النفط الاستراتيجية في تحقيق التوازن في أسواق النفط، وهذا أفضى إلى تعويض نسبي للنقص القائم في الإنتاج وخفض مستوى الإنتاج من قبل أعضاء الأوبك وشركائها، المعروفين باسم أوبك+ (IMF, 2023a). وانخفاض أسعار الطاقة لا يعكس فقط زيادة المعروض من الطاقة

الشكل 8.1: الأسعار العالمية للسلع الأساسية (2016 =

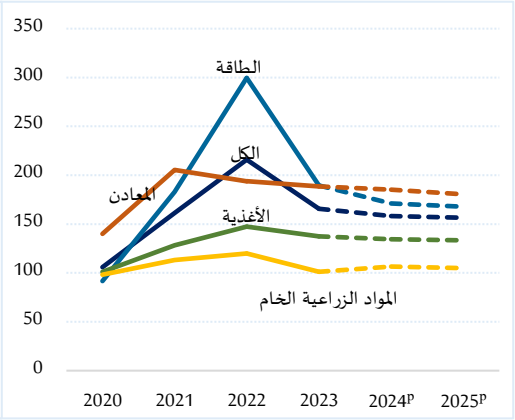

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2024. ملاحظة: P = توقعات

الشكل 9.1: التضخم (%)

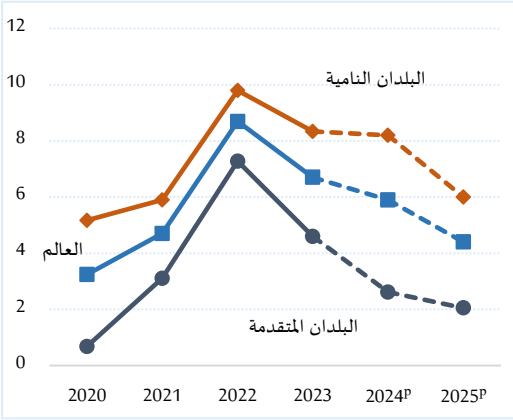

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، أبريل 2024 وتحديث يوليو 2024. ملاحظة: متوسط التغير السنوي في أسعار المستهلك (CPI)؛ P = توقعات

على الصعيد العالمي، بل يد ل أيضا على مدى تأثير السياسات النقدية الصارمة (IMF, 2024a). وزادت أسعار المعادن بنسبة 46.7% في 2021، لكن سرعان ما انخفضت بنسبة 5.6% في 2022. واستمرت الأسعار في التراجع في 2023 بنسبة 2.8%. ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن توقعات أسعار السلع الأساسية غير الوقود مستقرة إلى حد كبير في 2024، مع توقع انخفاض أسعار المعادن الأساسية بنسبة 1.8% بسبب ضعف النشاط الصناعي في أوروبا والصين (IMF, 2024a) (الشكل 8.1).

ومقارنة مع تحديث يناير 2024 لتقرير التوقعات الاقتصادية العالمية، فقد تم خفض توقعات أسعار المواد الغذائية بشكل طفيف، وذلك بحكم التقديرات التي توحي بوفرة الإمدادات العالمية من القمح والذرة (IMF, 2024a). وزادت أسعار الغذاء بنسبة 27% في 2021 وبنسبة 14.8% إضافية في 2022. وكان من المتوقع أن تدخل أسعار المواد الغذائية في سلسلة تراجع مستمرة عام 2023، وتسجيل انخفاض بنسبة 6.8% خلال العام. ويتوقع أن يستمر هذا الاتجاه حتى 2025، إذ يرتقن تسجيل تراجع بنسبة 2.2% في 2024 و بنسبة 0.8% في 2025. (الشكل 8.1).

وبخصوص المواد الزراعية الخام، فقد زادت الأسعار بنسبة 15.5% في 2021 و 5.7% في 2022. لكن عام 2023 شهد تراجعا كبيرا بنسبة 15.6%، وتشير التقديرات إلى أنه من المتوقع أن يعكس هذا الاتجاه وتسجل زيادة قدرها 5.3% في 2024 قبل أن يعود للتراجع قليلا في عام 2025. والسبب وراء انخفاض الأسعار العالمية للمواد الغذائية والمواد الزراعية الخام يرجع جزئيا لمبادرة البحر الأسود الموقعة في يوليو 2022 وتجديدها في نوفمبر من نفس العام. فقد سهلت هذه الاتفاقية تدفق الإمدادات الغذائية من أوكرانيا وروسيا، المنتجين الرئيسيين للقمح والذرة، وضمنت وصول الأسمدة الروسية إلى الأسواق العالمية (UN, 2022 and IMF, 2023a).

وبالتزامن مع انخفاض أسعار السلع الأساسية والجهود التي تبذلها البنوك المركزية في مختلف أنحاء العالم، تحسنت آفاق التضخم العالمي. فمعدل التضخم العالمي الذي ارتفع لمستوى عال جدا ليبلغ 8.7% في 2022

تراجع لنسبة 6.7% في 2023. وتشير التقديرات إلى تسجيل تراجع تدريجي في السنوات المقبلة، بحيث يرتقب أن يبلغ المعدل 5.9% في 2024 قبل أن يزيد تراجعا ويبلغ 4.4% في 2025. وفي البلدان المتقدمة، بلغ معدل التضخم 7.3% في 2022، ثم تراجع بصورة كبيرة في 2023 حتى بلغ 4.6%. وتشير التوقعات إلى استمرار انحسار التضخم، إذ يتوقع أن تنخفض بنسبة 2.6% في 2024 و2.0% في 2025 (IMF, 2024a; 2024b). وشهدت البلدان النامية بدورها تراجعا ملحوظا في التضخم، حيث انخفض من نسبة 9.8% المسجلة عام 2022 إلى 8.3% في 2023. وتشير التوقعات إلى تسجيل تراجع طفيف إلى 8.2% في 2024، مع مزيد من الانخفاض حتى يبلغ المعدل 6.0% بحلول عام 2025 (الشكل 9.1). ووفقا لصندوق النقد الدولي (2024a)، فإن التركيز الأساسي للبنوك المركزية، خاصة مع اقتراب الاقتصاد العالمي من الخروج السلس لبر الأمان، هو ضمان الهبوط السليم للتضخم، وتجنب تخفيف السياسات قبل الأوان أو التأخير المطول الذي قد يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف المنشودة.

وانخفاض معدل التضخم العالمي في 2024 يعكس تراجعا كبيرا في التضخم الأساسي العالمي، وهذا ما يجعل الأمر مختلف مقارنة مع الاتجاهات المسجلة في 2023. فخلال تلك الفترة، شهد التضخم الأساسي انخفاضا متواضعا على أساس سنوي، مدفوعا في ذلك في المقام الأول بانخفاض التضخم في أسعار الوقود والمواد الغذائية. وحسب صندوق النقد الدولي (2024a)، هناك أوجه اختلاف بين الاقتصادات الكبرى من حيث العوامل المساهمة في انخفاض التضخم الأساسي. فالانحسار السريع للآثار المباشرة الناتجة عن صدمات أسعار الطاقة السابقة كان له دور محوري وذا أهمية أكبر في خفض معدلات التضخم الأساسي في منطقة اليورو والمملكة المتحدة مقارنة بالوضع في الولايات المتحدة.

وفي ضوء وجود بوادر توحي ببداية تراجع زخم انحسار التضخم العالمي، فإن هناك تحديات تلوح في الأفق. وهذا التباطؤ يعكس أنماطا متباينة عبر مختلف القطاعات، إذ تشهد أسعار الخدمات تضخما مستمرا فوق المتوسط، ويقابله انحسار كبير للتضخم على مستوى أسعار السلع. وفي الوقت نفسه، نمو الأجور الاسمية لا يزال مستمرا في العديد من البلدان، متجاوزا مستويات التضخم في الأسعار، ومرد ذلك إلى حد ما موجة التفاوض على الأجور التي شهدتها الفترة الأخيرة وتوقعات التضخم القصيرة الأجل المستمرة والتي تتجاوز الهدف. وفي الولايات المتحدة، أدى ارتفاع التضخم بوتيرة وتوالية خلال الربع الأول من العالم إلى تأجيل عودة السياسات لطبيعتها المعتادة، على النقيض تماما من الوضع في منطقة اليورو وكندا، حيث يتماشى التضخم الأساسي بصورة وثيقة مع التوقعات، وهذا ما يمكنها من التحكم بزمام عملية التخفيف. وفي الوقت نفسه، تتعامل البنوك المركزية في اقتصادات الأسواق الناشئة بحذر شديد في خفض أسعار الفائدة، وهذا الحذر مرده المخاطر الخارجية الناجمة عن التحولات في فروق أسعار الفائدة وما ينتج عن ذلك من انخفاض قيمة العملة مقابل الدولار (IMF, 2024b).

التجارة الدولية

حجم التجارة يواصل نموه لكن بوتيرة بطيئة

بسبب التباطؤ الكبير في إجمالي الأنشطة الاقتصادية والتوترات الجيوسياسية آثار الجائحة، تراجعت وتيرة نمو التجارة العالمية في 2022. والعقوبات المفروضة على روسيا قصد الضغط عليها لإنهاء الحرب تعيق الروابط المالية والتجارية القائمة بين روسيا وبلدان أخرى، مع احتمالية أن يتمخض عن ذلك تداعيات بعيدة المدى. ويشير صندوق النقد الدولي إلى تسجيل تراجع في معدل النمو في حجم المبادلات التجارية العالمية في السلع والخدمات من 11.0% في 2021 إلى 5.6% في 2022. وعلى نفس المنوال، شهد نمو حجم التجارة في السلع تباطؤا، إذ تراجع من معدل 11.3% المسجل عام 2021 إلى 3.2% عام 2022. واستمر هذا المنحى التنازلي خلال 2023 بتسجيل مزيد من التراجع في الأرقام، حيث بلغ 0.8% بالنسبة للسلع والخدمات و 0.9- % بالنسبة للسلع فقط. وتشير أحدث تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن حجم التجارة في السلع والخدمات على الصعيد العالمي من المتوقع أن يزيد بنسبة 3.1% في 2024 و3.4% في 2025. ويتوقع أن يبلغ معدل نمو حجم التجارة في السلع 2.8% في 2024 و 3.3% في 2025 (الشكل 10.1.أ). وبفضل معدلات النمو هذه، بلغت أحجام التجارة العالمية لحدود 2023 معدلات أعلى بنحو 8% مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة، ومن المتوقع أن تكون أعلى بنسبة 15% بحلول عام 2025 (الشكل 10.1.ب). وبالرغم من التحديات القائمة، مثل ارتفاع أسعار الطاقة والصراعات الإقليمية الجارية، فإن من شأن بعض العوامل، من قبيل انخفاض توقعات التضخم والتقدم المحتمل على الصعيد الديبلوماسي بين أوكرانيا وروسيا، المساهمة في نمو حجم التجارة العالمية وخفض تكاليف النقل.

الشكل 10.1: حجم التجارة العالمية

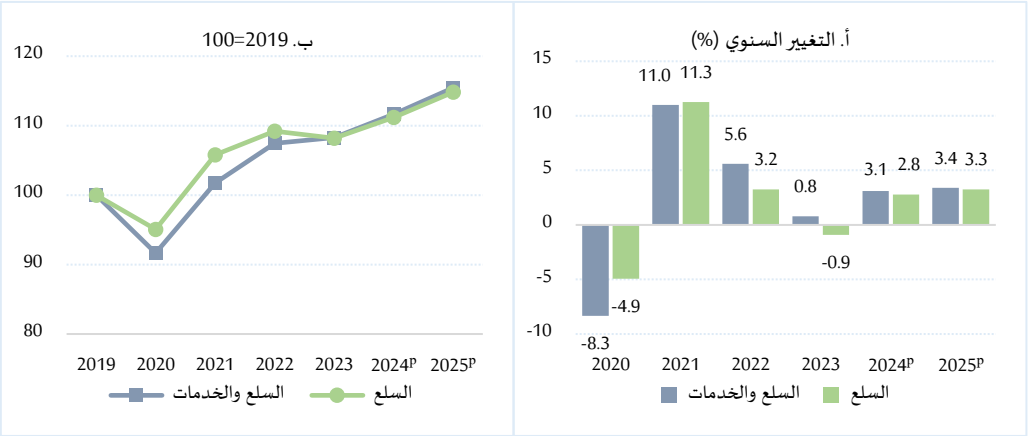

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2024. ملاحظة: P = توقعات

ومن حيث القيمة الاسمية للدولار الأمريكي، فقد تباطأت التجارة العالمية في السلع خلال 2023. فقد شهدت الصادرات العالمي للسلع تراجعا بنسبة 4.6%، بعد زيادة بنسبة 11.6% في العام السابق. وهذا التراجع لم تسلم منه أي منطقة، إذ شهدت منطقتي الشرق الأوسط وأفريقيا أعلى معدلات التراجع بلغت 13.2% و9.1% على

التوالي. وحتى حجم الواردات انخفض في جميع المناطق باستثناء الشرق الأوسط. وكانت منطقة أمريكا الجنوبية والوسطى والبحر الكاريبي أكثر المناطق تسجيلا للتراجع، بلغت نسبته 9.6%، تلتها آسيا بنسبة 8.3% (الجدول 1.1).

وعلى عكس الوضع بالنسبة لتجارة السلع، واصلت التجارة في الخدمات ازدهارها في 2023. فقد زاد حجم صادرات الخدمات التجارية على الصعيد العالمي بنسبة 8.4% في 2023، وذلك عقب نمو بنسبة 15.4% في العام الذي قبله. وعلى نفس النسق، شهد حجم استيراد الخدمات التجارية على الصعيد العالمي اتجاها مماثلا، بحيث بلغت معدلات النمو 15.7% في 2022 و 9.5% في 2023 (الجدول 1.1).

وتعطينا الاتجاهات الإقليمية بخصوص تجارة الخدمات التجارية صورة مفصلة للنشاط الاقتصادي والديناميات الإقليمية. فعلى سبيل المثال، شهدت أفريقيا معدلات نمو كبيرة من حيث الصادرات، إذ ارتفعت من معدل 21.8% المسجل في 2021 إلى 30.1% في 2022، لكنها سرعان ما انخفضت إلى 10.5% في 2023. لكن الواردات إلى أفريقيا تراجعت إلى حد أكبر بكثير في 2023، بحيث ارتفعت فقط بنسبة 0.6% بعد زيادة ملحوظة بلغت نسبة 14.9% في 2022. وهذه التقلبات قد تكون بسبب عوامل داخلية وخارجية تؤثر على ديناميات التجارة في القارة. وحتى نمو الواردات الذي شهدته آسيا وأوروبا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية في عام 2022 تراجع في 2023، وسجل كذلك تراجع بنسبة 0.3% في منطقة أمريكا الجنوبية والوسطى والبحر الكاريبي في 2023. وفي الوقت نفسه، سجلت أوروبا أعلى نسبة تغير سنوي في واردات الخدمات التجارية بلغت 11.1% (الجدول 1.1).

الجدول 1.1: التغير السنوي في القيم العالمية للتجارة حسب مناطق مختارة (%)

الواردات				الصادرات		
2023	2022	2021	المنطقة	2023	2022	2021
			السلع			
-5.7	13.7	26.4	بلدان العالم	-4.6	11.6	26.4
-7.7	21.8	25.6	أفريقيا	-9.1	16.8	42.1
-8.3	9.4	30.0	آسيا	-6.0	7.2	26.6
-5.2	15.4	23.8	أوروبا	-0.7	8.9	22.4
3.8	23.6	25.1	الشرق الأوسط	-13.2	36.6	42.8
-4.7	15.6	23.1	أمريكا الشمالية	-1.9	17.6	23.5
-9.6	22.7	40.6	أمريكا الجنوبية والوسطى والبحر الكاريبي	-4.0	17.1	34.0
			الخدمات التجارية			
9.5	15.7	16.4	بلدان العالم	8.4	15.4	20.6
0.6	14.9	13.8	أفريقيا	10.5	30.1	21.8
10.4	15.1	14.5	آسيا	7.3	15.3	21.6
11.1	12.3	15.3	أوروبا	8.8	11.2	22.2
10.2	23.3	25.8	الشرق الأوسط	8.0	47.4	27.4
5.8	25.0	20.7	أمريكا الشمالية	8.3	17.3	12.2
-0.3	34.2	24.8	أمريكا الجنوبية والوسطى والكاريبي	13.1	41.5	19.4

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستمدة من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التجارة العالمية.

عرف المشهد التجاري العالمي تباطؤا بمستوى عال في 2020، ويعزى ذلك في المقام الأول للتدابير الصارمة التي اعتمدت لمكافحة انتشار كوفيد-19. وكانت القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على خدمات السفر والنقل الأكثر تضررا من هذا الانكماش، بحيث مرت بتدهور حاد في 2020 ثم أخذت أوضاعها تتحسن بصورة تدريجية في السنوات اللاحقة. ومع الرفع التدريجي للقيود المفروضة، شهدت جميع المناطق تحسنا ملموسا في واردات الخدمات، متجاوزة لحدود 2022 المستويات المسجلة في فترة ما قبل الجائحة، وهذا مؤشر على انتعاش قوي في ديناميات التجارة العالمية.

ميزان الحساب الجاري

البلدان المتقدمة تحقق فائضا في 2023، وانحسار فوائض البلدان النامية

يشهد ميزان الحساب الجاري العالمي، الذي يشمل الفوائض وحالات العجز، تقلبات معقدة في طبيعتها، وهذه التقلبات تعكس حجم التفاوتات الإقليمية القائمة والمسارات الاقتصادية البارزة. ففي 2021، ارتفع الميزان بصورة كبيرة وبلغ حجمه 918.6 مليار دولار أمريكي، وهذا يعني أن الفترة تميزت بقوة النشاط الاقتصادي والتجاري. لكن أعقب هذا الارتفاع الصاروخي تدهور حاد في 2022، حيث تراجع حجم الميزان إلى 454.7 مليار دولار، وهو مؤشر على عودة الديناميات الاقتصادية العالمية لطبيعتها. وبالرغم من هذا الركود، عاد الميزان ليسجل ارتفاعا في حجمه من جديد في 2023 حيث بلغ 563.9 مليار دولار، وفي ذلك دلالة على انتعاش الاقتصاد. وتشير التقديرات الخاصة بعامي 2024 و2025 إلى استمرار التقلبات، إذ من المتوقع أن يبلغ حجم الميزان 568 مليار دولار أمريكي قبل أن ينخفض بصورة طفيفة قليلاً إلى 554 مليار دولار (الجدول 2.1). ووفقا لصندوق النقد الدولي، يعد حجم إجمالي الالتزامات الخارجية لبعض الاقتصادات مرتفعا لمستويات قياسية، وبالتالي من شأن ذلك أن يزيد من حدة الضغوط الخارجية (IMF, 2024b).

الجدول 2.1: ميزان الحساب الجاري

	مليار دولار					% من الناتج المحلي الإجمالي				
	2021	2022	2023	2024P	2025P	2021	2022	2023	2024	2025P
بلدان العالم (التفاوت العالمي)	**918.6**	**454.7**	**563.9**	**568.4**	**554.0**	**0.9**	**0.5**	**0.5**	**0.5**	**0.5**
البلدان المتقدمة	546.3	-193.9	286.8	439.9	449.5	1.0	-0.3	0.5	0.7	0.7
الولايات المتحدة	-831.4	-971.6	-812.7	-732.6	-758.4	-3.5	-3.8	-3.0	-2.5	-2.5
ألمانيا	329.8	180.1	303.2	321.7	329.1	7.7	4.4	6.8	7.0	6.9
اليابان	196.4	84.5	144.7	142.6	149.7	3.9	2.0	3.4	3.5	3.5
البلدان النامية	372.3	648.6	277.1	128.5	104.5	0.9	1.5	0.6	0.3	0.2
آسيا النامية	287.5	294.9	241.1	180.1	192.6	1.2	1.2	1.0	0.7	0.7
الصين	352.9	401.9	264.2	235.7	275.5	2.0	2.3	1.5	1.3	1.4
أوروبا النامية	66.7	127.9	-23.0	-17.0	-25.0	1.5	2.7	-0.5	-0.3	-0.5
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	-99.9	-137.7	-76.6	-72.9	-84.4	-1.9	-2.4	-1.2	-1.0	-1.2
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	136.5	403.8	189.5	90.7	74.0	3.4	8.4	4.0	1.8	1.4
أفريقيا جنوب الصحراء	-18.51	-40.32	-53.84	-52.39	-52.75	-1.0	-2.0	-2.8	-2.8	-2.6

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2024. ملاحظة: P = توقعات

والتفاوت بين البلدان المتقدمة والنامية جلي للغاية. فقد سجل إجمالي ميزان الحساب الجاري الخاص بالبلدان المتقدمة عجزا قدره 193.9 مليار دولار أمريكي عام 2022، لكن سرعان ما تحول العجز إلى فائض قدره 286.8 مليار دولار في 2023. وفي الوقت ذاته تراجع المستوى المرتفع للفائض في البلدان النامية من 648.6 مليار دولار المسجل عام 2022 إلى 277.1 مليار دولار في 2023. وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حققت مجموعة البلدان المتقدمة فوائض في الحساب الجاري بنسبة 0.5% في 2023، ومن المتوقع أن يزيد هذا الفائض ليبلغ قدره 0.7% في 2024 و 2025. وفي البلدان النامية، انخفض حجم الفوائض من نسبة 1.5% المسجلة عام 2022 إلى 0.6% في 2023، مع توقعات بمزيد من التراجع إلى نسبة 0.2-0.3% خلال فترة 2024-2025.

وعلى مستوى البلدان المتقدمة، تسجل الولايات المتحدة باستمرار مستويات سلبية كبيرة من حيث الميزان، هذا بالرغم من إبدائها لعلامات تحسن خلال الفترة قيد الاستعراض. ويتوقع أن يتراجع مستوى العجز (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) من نسبة 3.0% المسجلة في 2023 إلى 2.5% خلال فترة 2024-2025. وحققت ألمانيا واليابان فائضا تجاريا مهما في 2023، وهذا ما ساهم في تحقيق فائض في حسابهما الجاري بنسبة 6.8% و 3.4% على التوالي. وفي عام 2024، يتوقع أن تزيد فوائض الحساب الجاري لهذين البلدان لتبلغ 321.7 و 142.6 مليار دولار أمريكي، أو ما يمثل 7.0% و 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي. ويتوقع أن تحافظ ألمانيا واليابان على معدل فائض مرتفع في 2025.

ويبرز ميزان الحساب الجاري لآسيا النامية على مدى السنوات المحددة مسارا تشوبه تباينات طفيفة، وهذا يعكس تطور الديناميات الاقتصادية في المنطقة ودور التأثيرات الخارجية. ففي 2021 بلغ حجم الفائض 287.5 مليار دولار أمريكي، ثم تلى ذلك زيادة متواضعة في الفائض في 2022 ليبلغ حجمه 294.9 مليار دولار، ويدل ذلك مبدئيا على وجود استقرار وارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي في المنطقة. لكن هذا المسار عكس في الأعوام اللاحقة، مع تراجع حجم الفائض إلى 241.1 مليار دولار أمريكي في 2023 ثم إلى ما يقدر بنحو 180.1 مليار دولار في 2024، وهذا الوضع يوحي بالدخول في فترة إعادة الاقتصاد لمجراه الطبيعي واحتمالية ظهور تحديات جديدة. وفي هذا الصدد، كانت حالات انحسار الفوائض في الصين خلال عامي 2023 و2024 واضحة للغاية. فقد انخفضت نسبة الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي في الصين من معدل 2.3% المسجل في 2022 إلى 1.5% في 2023، ومن المتوقع أن تتراجع أكثر لتبلغ 1.3% في 2024، ويتوقع أن ترتفع قليلا لتبلغ 1.4% في 2025. وبالرغم من هذه الانتكاسات، هناك ما يوحي بتعاف مؤقت في المنطقة، خاصة مع توقع ارتفاع الفائض إلى 192.6 مليار دولار أمريكي في 2025، وهو الوضع الذي يشير إلى استقرار محتمل ومرونة عى مستوى اقتصاد المنطقة.

لقد شهد إجمالي أرصدة البلدان النامية في أوروبا تقلبات على مدى السنوات الأخيرة. فبعد تسجيل فائض بنسبة 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي في 2022، سجلت المنطقة عجزا بنسبة 0.5% في 2023، وتشير التوقعات إلى أن العجز سيمتد إلى عامي 2024 (0.3%) و2025 (0.5%).

وتميز المشهد الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بتحولات كبيرة في السنوات الأخيرة، وهذا جلي في رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. ففي عام 2022، سُجلت زيادة

ملحوظة في الفوائض حتى بلغت 8.4%، وهذا ما يمثل زيادة كبيرة من نسبة 3.4% المسجلة في 2021. لكن هذا الفائض انحسر في 2023 إلى 4.0%، ومن المتوقع أن يستمر تراجعه حتى يستقر في حدود 1.8% في 2024 ثم 1.4% في 2025.

وكان لتداعيات الجائحة صدى تردد في جميع المناطق، وحدته تجلت أكثر في أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ففي عام 2021، شهدت منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي عجزا بنسبة 1.9%، ثم ارتفع إلى 2.4% في 2022. لكن في 2023 نجحت المنطقة في تقليص حجم هذا العجز إلى 1.2%، وهذا دلالة على تحول إيجابي في المنطقة. وعلى النقيض من ذلك، سجلت أفريقيا جنوب الصحراء عجزا بلغ حجمه 1.0% في 2021، ثم تفاقم في 2022 وبلغ نسبة 2.0% قبل أن يزيد توسعا في 2023 ويبلغ 2.8%. وتشير التوقعات إلى تواصل أنماط العجز مستقبلا في المنطقتين.

الاستثمار الأجنبي المباشر

الشكل 11.1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة العالمية

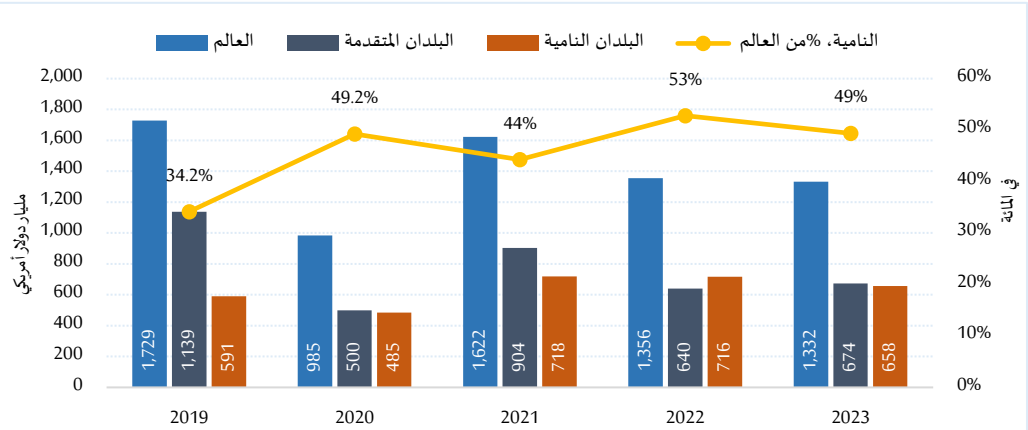

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2024، الجداول المرفقة.

تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية في 2023

يشير تقرير الاستثمار العالمي (2024) الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 1.8% في 2023 وبلغ بذلك حجمه 1.33 تريليون دولار أمريكي، ومرد هذا التراجع التوترات التجارية والتقلبات الجيوسياسية في ظل اقتصاد عالمي اتسم في مجمله بالركود (الشكل 11.1). وباستثناء الوضع في عدد قليل من الاقتصادات الأوروبية التي سجلت تقلبات كبيرة في الاستثمار، تجاوز حجم التراجع نسبة 10%. فقد تراجع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية بنسبة 8.1% وبلغ 658 مليار دولار أمريكي، في ظل شروط مالية صارمة، وهذا الوضع أدى إلى تراجع بنسبة 26% في حجم التمويل الدولي للمشاريع، الذي يعتبر عنصرا مهما للاستثمارات في البنية التحتية التي لها أثر مباشر على أقل البلدان نموا.[1]

إن للأزمات والتدابير الحمائية والتحولات الإقليمية دور بارز في خلق اضطرابات على مستوى شبكات التجارة العالمية والأطر القانونية وسلاسل التوريد، وهذا بطبيعة الحال يسهم في زعزعة استقرار تدفقات الاستثمار العالمية. وترى الأونكتاد (2024) أن إمكانية تحقيق نمو معتدل تبقى قائمة، مستشهدة في ذلك بتخفيف الشروط المالية وبذل جهود لتسهيل الاستثمار من خلال اعتماد سياسات وطنية ناجعة وإبرام اتفاقيات دولية. ففي المناطق التي تتمتع بالقدرة على الوصول إلى الأسواق الرئيسية تزيد وتيرة الاستثمار في القطاعات التي تعتمد على سلاسل القيمة العالمية، مثل صناعة السيارات والإلكترونيات. لكن لا تزال العديد من البلدان النامية تواجه تحديات متعلقة بجذب الاستثمار الأجنبي والاندماج في شبكات الإنتاج العالمية.

الشكل 12.1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة العالمية حسب المناطق، 2022 مقابل 2023

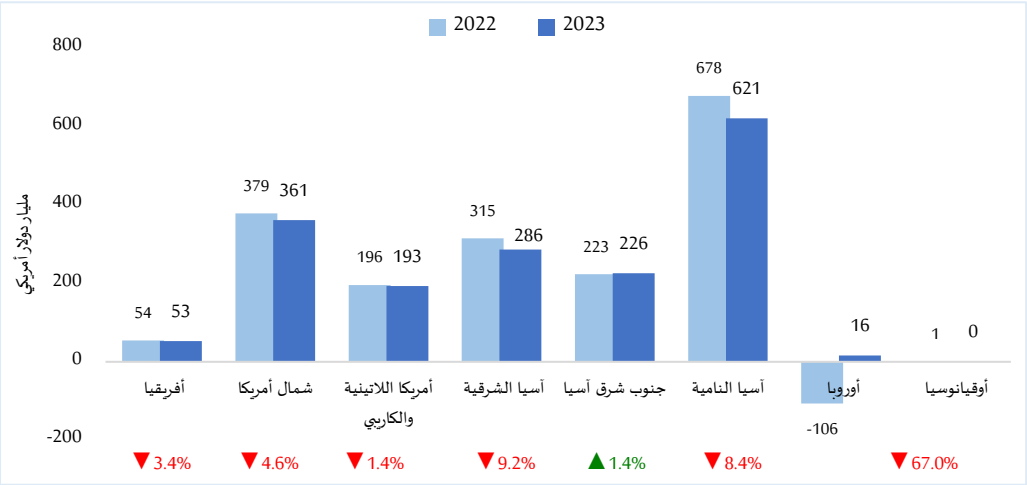

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2024، الجداول المرفقة.

وفي آسيا النامية، تقلص حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 8.4% إلى 621 مليار دولار أمريكي. وحتى الصين، التي تعتبر ثاني أكبر مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، شهدت تدهورا غير معتاد، كما سجل كذلك تراجع كبير في الهند وغرب ووسط آسيا، في حين اتسم الوضع في منطقة جنوب شرق آسيا بالاستقرار (UNCTAD, 2024). وفي 2023، شهدت منطقة شرق آسيا تراجعا بنسبة 9.2% في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي الوقت ذاته سجلت باقي مناطق آسيا انخفاضا أكثر حدة بلغ نسبة 22.2% (الشكل 12.1).

كما شهدت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تدهورا بنسبة 1.4% في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبذلك بلغ حجمها 193 مليار دولار أمريكي. وفي ذات الوقت، شهدت البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة زيادة في معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم تركز معظمه في عدد قليل من البلدان في كلتا المجموعتين.

وشهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة نحو أوروبا تحولا جذريا، إذ ارتفع حجمه من رقم سلبي قدره 106- مليار دولار في 2022 إلى رقم إيجابي بلغ 16 مليار دولار في 2023. فقد أعلنت العديد

من الاقتصادات الأوروبية، مثل أيرلندا ولوكسمبورج وهولندا وسويسرا والمملكة المتحدة، عن أرقام سلبية كبيرة من حيث التدفقات الواردة الخاصة بعامي 2022 و2023. وكان لتدني مستوى التدفقات السلبية في 2023 تأثير إيجابي صاف على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 180 مليار دولار أمريكي. وباستثناء هذه البلدان، تراجع حجم التدفقات الواردة إلى بقية أوروبا بنسبة 14% (UNCTAD, 2024).

كما تراجح حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أمريكا الشمالية، وهذا يعكس مستويات تراجع مماثلة لنظيرتها في باقي البلدان المتقدمة. وسجلت أوقيانوسيا ثاني أكبر معدل تراجع (67%) في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين بلغ حجمه في أفريقيا 53 مليار دولار أمريكي، بانخفاض قدره 3.4% مقارنة بالعام السابق (الشكل 12.1).

الرصيد المالي

آفاق الاستدامة المالية من أبرز التحديات

كان لجائحة كوفيد-19 دور كبير في تفاقم الأخطار المالية في البلدان الأقل نموا حيث تراجع النمو الاقتصادي، وزاد حجم الإنفاق، وحصل ركود في الدخل، وهذا الوضع فسح مجالا لزيادة أوجه الضعف المرتبطة بالدين العام (World Bank, 2023). ووفق منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2024a)، يتوقع أن تشتد الضغوط المالية مستقبلا دون أن يقابل ذلك إدخال تعديلات في السياسات المالية. وبحسب توقعات ذات المنظمة، بحلول 2040 قد تشهد مجموعة الدول الصناعية السبع زيادة بنسبة 70 نقطة مئوية في حصة صافي الالتزامات المالية الحكومية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. ومرد هذه الزيادة إلى حد كبير الإنفاق المتزايد على المعاشات التقاعدية، والصحة، والرعاية طويلة الأجل نتيجة لشيخوخة السكان، وهذه العناصر قد تسهم بشكل كبير في ارتفاع نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. كما يشكل العجز الهيكلي المستمر في الميزانية وارتفاع تكاليف إعادة التمويل تحديات إضافية لإدارة مستويات الديون المستقبلية. وبالإضافة إلى ذلك، للزيادات المخطط لها في الإنفاق الدفاعي في العديد من البلدان والتكاليف المرتبطة بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه أثر محتمل قد يعقد أكثر الجهود الرامية إلى تعزيز الاحتياطيات المالية.

وعلى مر التاريخ، لتخفيض الدين العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي على نحو مستدام، تلجأ الحكومات إلى كبح جماح نمو الإنفاق والحفاظ على فوائض الميزانية الأولية لفترات طويلة، وغالبا ما يصحب ذلك معدلات نمو اقتصادي تتجاوز أسعار الفائدة على الدين العام. وتحقيق التخفيض المنشود ينطوي عادة على تقييد الإنفاق في المجالات الحساسة مثل المعاشات التقاعدية وأجور الخدمة المدنية والإعانات والاستثمارات العامة. لكن ضبط الأوضاع المالية من خلال هذه التدابير قد يشكل تحديا أكبر بالنسبة للبلدان التي تواجه ضغوطا متعلقة بإمكانية زيادة مستويات الإنفاق مستقبلا، خاصة إذا لم تعد أسعار الفائدة الحقيقية إلى مستوياتها المتدنية المعهودة نسبة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي. ولحدود عام 2025، من المتوقع أن تواصل معظم اقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مواجهة عجز في الميزانية الأساسية، بما في ذلك

الشكل 13.1: الرصيد المالي الحكومي العام في البلدان المتقدمة

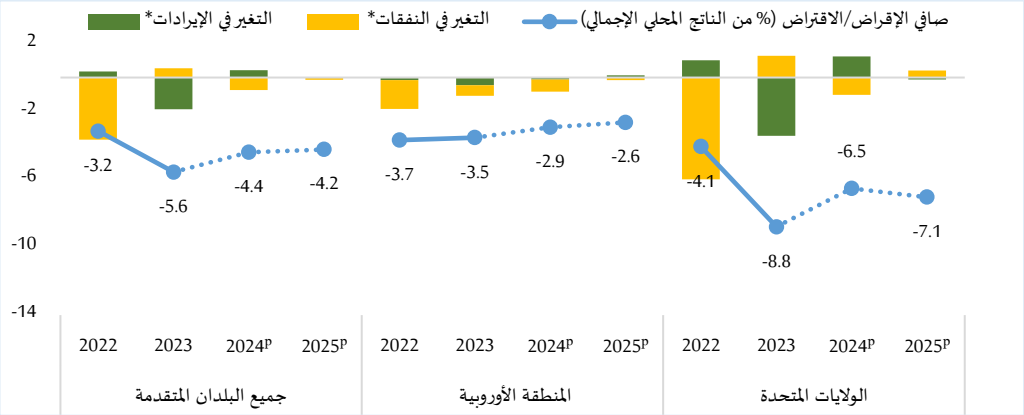

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2024. ملاحظة: P = توقعات، * الفرق في النقاط المئوية مقارنة بالعام السابق في نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي.

الاقتصادات الكبرى مثل الولايات المتحدة واليابان ومنطقة اليورو ككل. ولجعل نسب الدين تسير في منحى تنازلي مستدام، سيتعين على العديد من البلدان بذل مزيد من الجهودلتنفيذ إجراءات لضبط الوضع المالي أكثر نجاعة من الخطط الراهنة، خاصة مع استقرار التضخم وتخلي السياسات النقدية بالتدريج على الطابع التقييدي (OECD, 2024a).

وبحسب صندوق النقد الدولي (2024a)، من المتوقع أن ترتفع نسبة الرصيد المالي الهيكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1.9 نقطة مئوية في الولايات المتحدة وبنسبة 0.8 نقطة في منطقة اليورو في 2024. وفي الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، من المتوقع أن يكون متوسط الوضع المالي محايدا إلى حد كبير في 2024، مع تشديد متوقع بنحو 0.2 نقطة مئوية في 2025.

ويبرز الشكل 13.1 أنه في عام 2022 مرت مجموعة البلدان المتقدمة بظروف اقتصادية صعبة، بتسجيل عجز مالي حكومي بنسبة 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي. وارتفع هذا الرقم لنسبة 5.6% في 2023، لكن من المتوقع أن يتراجع إلى 4.4% في 2024 و 4.2% في 2025. وفي منطقة اليورو، هناك تحسن تدريجي، إذ انخفض معدل العجز من 3.7% في 2022 إلى 3.5% في 2023، وتشير التوقعات إلى أن المعدل سيزيد تراجعا ليبلغ 2.9% في 2024 و2.6% في 2025. وستواجه الولايات المتحدة، وهي من أبرز القوى الاقتصادية في العالم، تحديات مالية كبيرة في السنوات القادمة. فقد تفاقم عجز البلد بشكل كبير من معدل 4.1% المسجل عام 2022 إلى 8.8% في 2023، والسبب في ذلك هو تراجع حجم الإيرادات، لكن من المتوقع أن يتحسن ويسجل 6.5% في 2024. وفي الوقت ذاته، يعكس التغير في طبيعة أنماط الإيرادات والنفقات مزيجا يجمع بين تقلب الوضع واستقراره، وهذا ما يؤكد الحاجة إلى الإدارة المالية الاستراتيجية لتجاوز الظروف الاقتصادية التي تشوبها حالة من عدم اليقين وتعزيز سلامة النظام المالي على المدى الطويل.

وتعكس الآفاق الاقتصادية لجميع البلدان النامية مشهدا ماليا يتخبط في الصعوبات، ميزته الأساسية العجز المستمر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. ففي عام 2022، بلغ العجز الجماعي معدل 4.9%، ثم تفاقم الوضع نسبيا في 2023 وبلغ العجز 5.4% ثم 5.5% في 2024 قبل أن يستقر إلى حد ما في حدود 5.3% في 2025 (الشكل 14.1). ووفقا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بلغت الديون السيادية مستويات مرتفعة في العديد من اقتصادات الأسواق الناشئة، ومن المتوقع أن يزيد حجمها أكثر في السنوات القادمة. ويعتبر ارتفاع مدفوعات الفائدة ونقص الإيرادات من الأسباب التي تحد من القدرة على القيام بالاستثمار اللازم لتحقيق التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون القدرة على تحمل عبء الديون عرضة للخطر في عدد من اقتصادات الأسواق الناشئة التي تتكبد فروق أسعار مرتفعة، خاصة في ظل إصدار ديون ضخمة، علما أن معدل استحقاق ديونها الحكومية منخفض نسبيا (OECD, 2024a).

الشكل 14.1: الرصيد المالي الحكومي العام في البلدان النامية

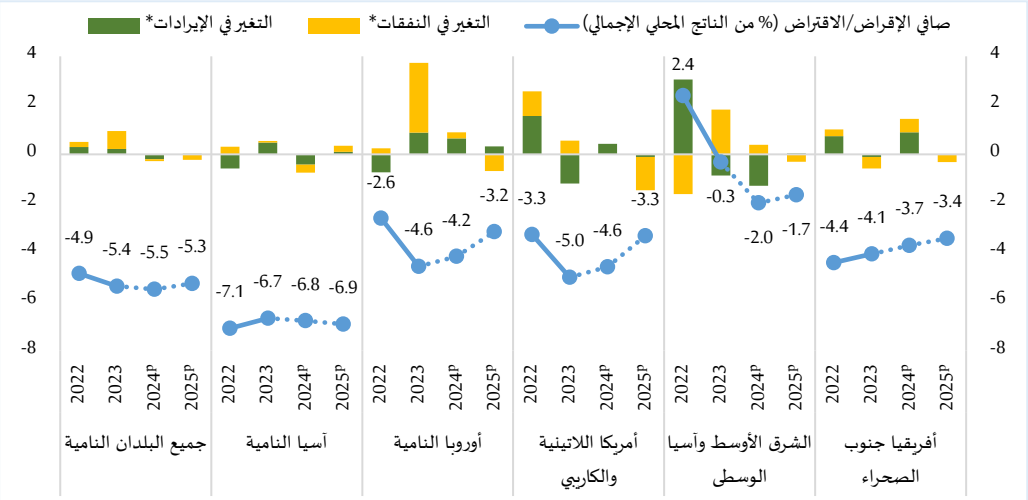

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2024. ملاحظة: P = توقعات؛ * الفرق في النقاط المئوية مقارنة بالعام السابق في نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي.

ثمة تفاوتات بين المناطق النامية من حيث آفاق الأرصدة المالية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) (الشكل 14.1). فالاقتصادات الآسيوية النامية تواجه تحديات مالية كبيرة، خاصة في ظل استمرار العجز المالي خلال الفترة المعنية بالتوقعات. وفي عام 2022، شهدت المنطقة عجزا بلغ نسبة 7.1%، وتحسن الرقم نسبيا ليبلغ 6.7% في 2023 ومن المتوقع أن يحافظ على استقراره في حدود 6.8% في 2024 و6.9% في 2025 (الشكل 14.1). ومع محدودية التقلبات في التغيرات على مستوى الإيرادات والنفقات، فإن ثمة حاجة ماسة لاستراتيجيات استباقية للإدارة المالية للتخفيف من أوجه الهشاشة المالية والحفاظ على المرونة الاقتصادية في مواجهة الديناميكيات العالمية المتطورة بسرعة.

وفي أوروبا النامية، تطبع الديناميات المالية جهود لإدارة حالات العجز. وتفاقم العجز في المنطقة ليصل 4.6% في 2023 بعد أن كان في حدود 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي في 2022، ومن المتوقع تسجيل تحسن طفيف في

2024 ليصل حجم العجز 4.2% 3م 3.2% في 2025. وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تتواصل التحديات المالية في ظل استمرار العجز المالي. وعلى غرار أوروبا النامية، سجلت المنطقة مستويات عجز متزايدة، بعد أن ارتفع من 3.3% في 2022 إلى 5.0% في 2023، مع توقع تسجيل تحسن ممكن إلى 4.6% في 2024 و3.3% في 2025.

وفي منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أبرزت المؤشرات الاقتصادية تحولا في المشهد المالي في توقعات 2025 مقارنة بأرقام سنة 2022. فبعد أن شهدت المنطقة فائضا قدره 2.4% في الناتج المحلي الإجمالي في 2022، دخلت في 2023 في مرحلة عجز طفيف بلغ 0.3%، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العجز إلى 2.0% في 2024 بسبب تدهور الإيرادات، قبل أن يتراجع إلى 1.7% في عام 2025. وتتخبط منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بدورها في تحديات مالية كبيرة، مع استمرار العجز خلال الفترة التي تغطيها التوقعات، لكنها في الآن ذاته تسجل تحسنا تدريجيا. ففي 2022، سجلت المنطقة عجزا بلغ نسبة 4.4%، مع توقعات تشير إلى تحسن تدريجي إلى 3.4% بحلول عام 2025 (الشكل 14.1).

الفصل الثاني

آخر التطورات الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

مر الاقتصاد العالمي خلال الأعوام القليلة الماضية بتقلبات واضطرابات معقدة، وأبرز ما اتسمت به هذه الفترة التعافي البطيء واستمرار التحديات البنيوية. فتداعيات جائحة كوفيد-19 التي لا تزال تلقي بظلالها، والتوترات الجيوسياسية المتنامية، خاصة في المناطق المحورية في سلسلة إمدادات الغذاء والطاقة العالمية، والضغوط التضخمية المتواصلة، إلى جانب تبعات تغير المناخ، وتفاقم أوجه عدم المساواة، كلها عوامل ساهمت في تشكيل بيئة تطغى عليها التحديات سواء بالنسبة لصناع السياسات أو المشاريع التجارية. وفي الوقت الذي تبين فيه بعض الاقتصادات مرونة عالية في وجه هذا الوضع، تكابد أخرى في مواجهة التداعيات المترتبة على هذه الأزمات المتداخلة فيما بينها. وبناء على هذا المعطى، يتناول هذا القسم بالتحليل أداء بلدان منظمة التعاون الإسلامي في الآونة الأخيرة على صعيد الاقتصاد الكلي، وذلك من خلال استعراض المؤشرات الرئيسية بهدف تقييم الوضع الراهن لهذه البلدان وآفاقها ضمن الاقتصاد العالمي.

الإنتاج والنمو الاقتصادي

الإنتاجية تبلغ 8.9 تريليون دولار أمريكي في 2023، لكنها في تراجع على الصعيد العالمي

بلغ حجم مجموع الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي، بالأسعار الحالية، 8.9 تريليون دولار أمريكي في 2023، بمعدل أعلى بنسبة ضئيلة (1.4%) عن الرقم المسجل في العام السابق. وتشير التوقعات إلى زيادة فيه بنسبة 2.9% ليبلغ بذلك ما قيمته 9.1 تريليون دولار. وضمن حجم الاقتصاد هذا، استأثرت مجموعة البلدان الأعضاء في المنظمة بحصة 8.5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2023، وهو معدل أقل بـ 0.2 نقطة مئوية مقارنة بالعام الذي قبله. ومن المتوقع أن تتراجع هذه الحصة أكثر لتصل إلى نسبة 8.3% عام 2024. وتراجعت أيضا حصة بلدان المنظمة في مجموع الناتج المحلي الإجمالي الخاص بالبلدان النامية، من نسبة 20.6% المسجلة عام 2022 إلى 20.4% في 2023، مع توقعات بمزيد من التراجع في 2024 لتشكل الحصة نسبة 20.0%، وهذا ما يعني أن المستوى الحالي لنمو الإنتاجية في بلدان المنظمة أبطأ بالمقارنة مع باقي العالم (الشكل 1.2، يسار).

الشكل 1.2: مجموع الناتج المحلي الإجمالي وحصص بلدان منظمة التعاون الإسلامي من العالم (بالأسعار

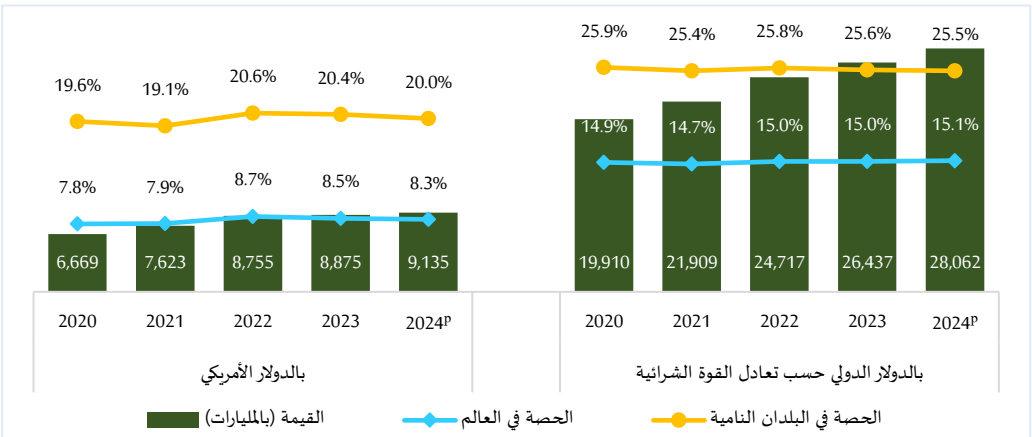

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2024.
ملاحظة: P = توقعات؛ البيانات تستثني سوريا.

ومن حيث تعادل القوة الشرائية (PPP) المعبر عنها بالدولار الدولي، بلغ حجم مجموع الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي 26.4 تريليون دولار في 2023، ويتوقع أن تبلغ قيمته 28.1 تريليون دولار في 2024. وبهذه القيم، استأثرت مجموعة بلدان المنظمة بحصة 15.0% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في 2023، على منوال العام السابق. وتشير التوقعات إلى أن هذه الحصة ستبلغ 15.1% في 2024. لكن حصة هذه البلدان في مجموع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية تراجعتلنسبة 25.6% في 2023 بعد أن كانت في نطاق 25.8% في 2022، ويتوقع أن تصل إلى نسبة 25.5% في 2024 (الشكل 1.2.يمين). وبالنظر إلى الحصة المقدرة للبلدان الأعضاء في المنظمة من إجمالي سكان العالم (25.3%) وسكان البلدان النامية (29.3%) في عام 2023، فإن حصتها في الناتج المحلي الإجمالي، مقدرة سواء بالسعر الجاري للدولار الأمريكي أو بالسعر الجاري للدولار الدولي حسب تعادل القوة الشرائية، لم ترق بعد للمستويات المنشودة.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال حصة كبيرة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي مقتصرة إلى حد كبير على إنتاجية القلة فقط من البلدان الأعضاء، وهذا ما يعكس فوارق شاسعة على مستوى أحجام الاقتصادات. ففي 2023، استأثرت البلدان الخمس الأفضل أداء في المنظمة بنصف (50.7%) مجموع الناتج المحلي الإجمالي، معبرا عنه بالسعر الجاري للدولار الأمريكي، في حين أن هذه الحصة بلغت رقما عاليا جدا بالنسبة لبلدان المنظمة العشر المتصدرة للقائمة، تمثل في نسبة 72.4% (الشكل 2.2.أ). وسجلت إندونيسيا، التي بلغ حجم ناتجها المحلي الإجمالي ما يقرب من 1.4 تريليون دولار، الحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي للمنظمة (15.5%)، تلتها كل من تركيا (12.5%) والمملكة العربية السعودية (12.0%) والإمارات العربية المتحدة (5.7%) ثم بنغلاديش (5.0%).

ويبرز الشكل 2.2 أن البلدان العشر الكبرى حافظت على معدلات مستقرة في حالة التعبير عن الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الدولي حسب تعادل القوة الشرائية، رغم أن تصنيف البلدان يتغير بسبب الاختلاف في مستويات القوة الشرائية الناجم عن الفوارق النسبية في الأسعار بين البلدان. وحظيت إندونيسيا بأكبر

الشكل 2.2: البلدان العشر الأفضل أداء في منظمة التعاون الإسلامي حسب الناتج المحلي الإجمالي، 2023

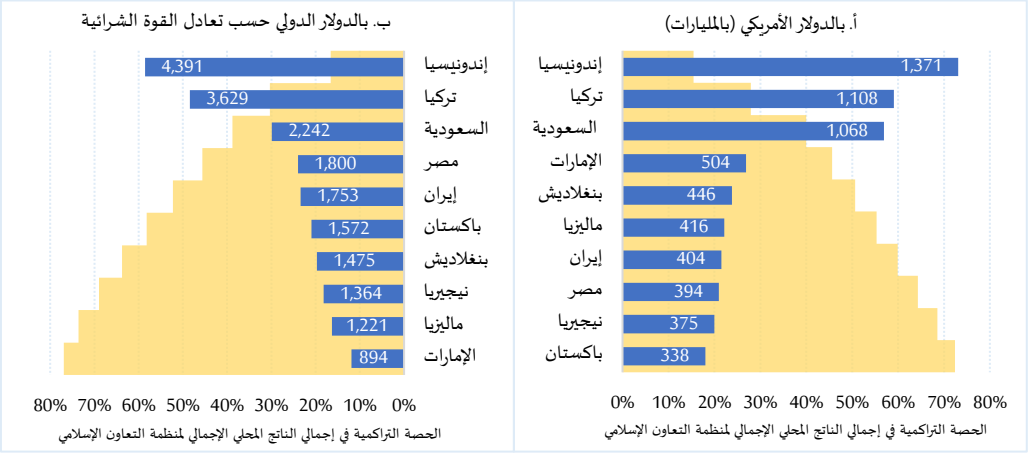

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2024.

اقتصاد، بمبلغ 4.4 تريليون دولار حسب تعادل القوة الشرائية، أي ما يمثل 16.6% من الناتج المحلي الإجمالي لمنظمة التعاون الإسلامي في عام 2023. واستأثرت كل من تركيا (13.7%) والمملكة العربية السعودية (8.5%) ومصر (6.8%) وإيران (6.6%) إلى جانب إندونيسيا (البلدان الخمس الأفضل أداء) بحصة 52.3% من الناتج المحلي الإجمالي للمنظمة، بينما بلغت هذه الحصة بالنسبة للبلدان العشر الأفضل أداء 76.9% (الشكل 2.2.ب).

تحسن طفيف في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في 2023 يصحبه اتساع الفجوة

بحكم النمو المستمر على مستوى الإنتاجية، واصلت قيم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حسب الأسعار الجارية، تسجيل زيادة في جميع أنحاء العالم خلال عام 2023. لكن الزيادة في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي لم تكن بالمستوى الكافي نتيجة للنمو الضعيف في الإنتاجية (الشكل 3.2). فمن حيث الدولار الأمريكي، زاد المتوسط العالمي بنسبة 3.9% مقارنة بالعام السابق، وبلغ حجمه 13.402 دولار أمريكي، والفضل في ذلك يعود إلى حد كبير لأداء البلدان المتقدمة حيث زاد نصيب الفرد منالناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.0% ليبلغ حجمه 56.243 دولارا أمريكيا. وسجلت بلدان المنظمة نموا بمعدل 1.3%، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 4.571 دولارا أمريكيا في 2023، بعد أن كان في حدود 4.514 دولارا في 2022. وسجلت البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة بدورهامعدل نمو أعلى من متوسط مجموعة المنظمة، إذ زاد حجم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها بنسبة 2.0% ليصبح في حدود 7.206 دولار أمريكي. وبهذا واصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المنظمة تسجيل مستويات متدنية وزادت الفجوة نوعا ما في 2023 (الشكل 3.2، يسار).

الشكل 3.2: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

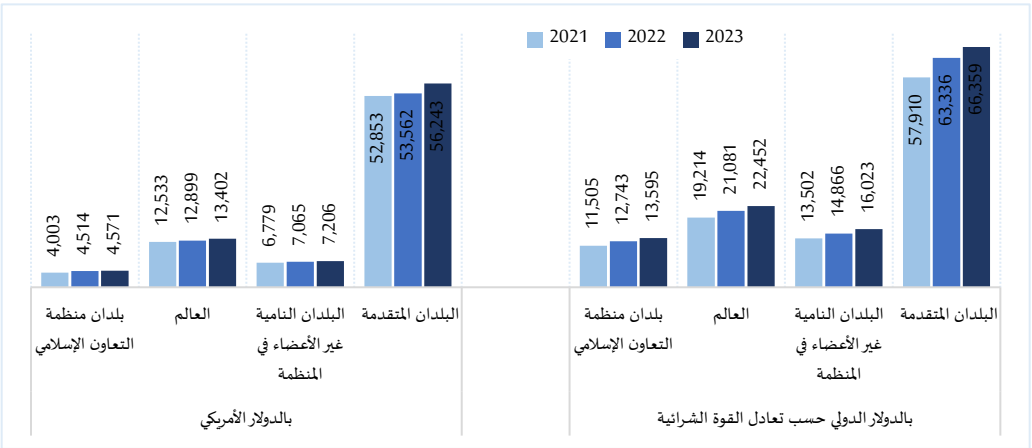

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2024.
ملاحظة: البيانات تستثني سوريا للفترة قيد الاستعراض بكاملها وتستثني أفغانستان ولبنان لعام 2023.

ومن حيث تعادل القوة الشرائية، بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم 22,452 دولار في عام 2023، بمعدل زيادة بلغت 6.5% مقارنة بالعام الذي قبله. وفي بلدان المنظمة، زاد

بنسبة 6.7%، مسجلا بذلك متوسطا قدره 13.595 دولارا، ويكون بذلك هذا المتوسط دون نظيره في مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة حيث زاد بنسبة 7.8% وبلغ 16.023 دولارا (الشكل 3.2، يمين).

وعلى مستوى بلدان المنظمة كذلك، سجلت دولة قطر أعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، وصنفت في المرتبة الثامنة عالميا بقيمة تجاوزت 78 ألف دولار أمريكي. وهذه القيمة كانت أعلى بأكثر من 17 ضعفا من متوسط المنظمة و بـ170 ضعفا من أدنى معدل لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المسجل من أعضاء المنظمة، وهذا يدل على وجود تفاوت كبير بين البلدان الأعضاء. وتلى قطر، بتصنيف تنازلي، كل من الإمارات العربية المتحدة وبروناي دار السلام والكويت والمملكة العربية السعودية والبحرين وعمان وغيانا وجزر المالديف وكازاخستان (الشكل 4.2.أ). وهذه البلدان في معظمها من البلدان الغنية بالوقود الأحفوري. ومن حيث تعادل القوة الشرائية، ظلت قائمة البلدان هذه ثابتة باستثناء أن تركيا وماليزيا حلتا محل جزر المالديف وكازاخستان. وتغير قليلا ترتيب البلدان، مع استمرار قطر على رأس القائمة حيث بلغ نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 108 آلاف دولار، وصنفت رابعة على المستوى العالمي (4.2.ب).

الشكل 4.2: الدول العشر الأولى في المنظمة من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، 2023 (بالأسعار

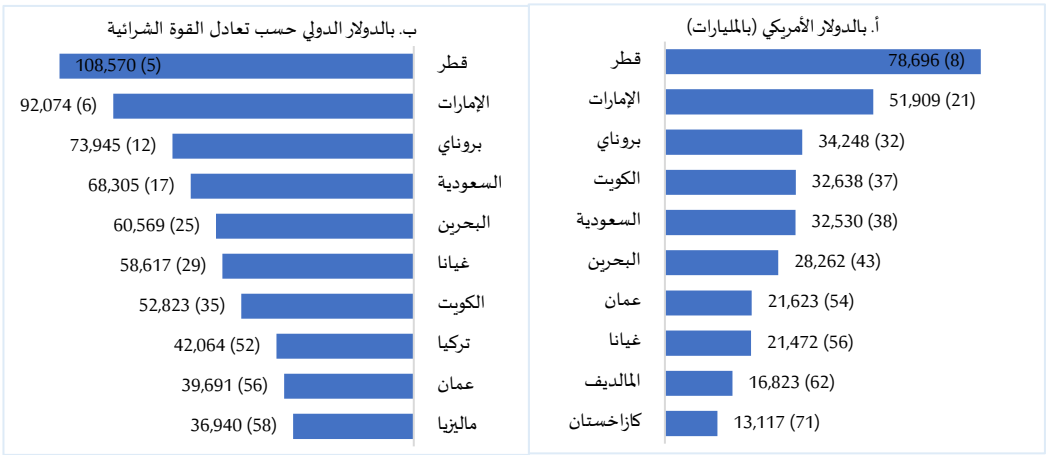

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2024. ملاحظة: تشير الأرقام الموجودة بين قوسين إلى التصنيف العالمي للبلد المعني من بين 191 بلدا. البيانات تستثني أفغانستان ولبنان وسوريا.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتراجع لنسبة 3.3% في 2023، ويتوقع تسجيل انتعاش بعد ذلك

قبل بداية تفشي جائحة كوفيد-19، كان النمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي يسير في منحى تنازلي، بحيث تراجع من نسبة 6.0% المسجلة عام 2010 إلى 2.7% عام 2019، وهو ما يجسد متوسطا سنويا قدره 4.3%. وفي ظل الظروف الوبائية التي عرفها عام 2020، شهدت بلدان المنظمة انكماشا متوسطه 1.4%، ولكن بالتوازي مع الانتعاش الاقتصادي العالمي، نمت بنسبة 5.3% في 2021 و 5.5% في 2022، وهو أعلى معدل تم تحقيقه منذ عام 2011. وفي 2023، تراجع متوسط النمو في مجموعة بلدان المنظمة إلى 3.3%، ويرتقب أن يعرف هذا الرقم انتعاشا ليصل 3.6% في 2024، ثم يزيد أكثر حتى يبلغ 4.2% في 2025 (الشكل

5.2). وتجدر الإشارة إلى أن متوسط معدل النمو الذي سجلته بلدان المنظمة في 2023 كان مكافئا للمتوسط العالمي. وحسب ما ورد في الفصل السابق، سجلت الاقتصادات النامية نموا بنسبة 4.4% والاقتصادات المتقدمة بنسبة 1.7%، بينما بلغ متوسط نمو الاقتصاد العالمي 3.3% في 2023 (راجع الشكل 1.1). لكن يتوقع أن يبلغ النمو في العامين المقبلين مستويات أعلى في مجموعة بلدان المنظمة مقارنة بالمتوسط العالمي.

الشكل 5.2: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

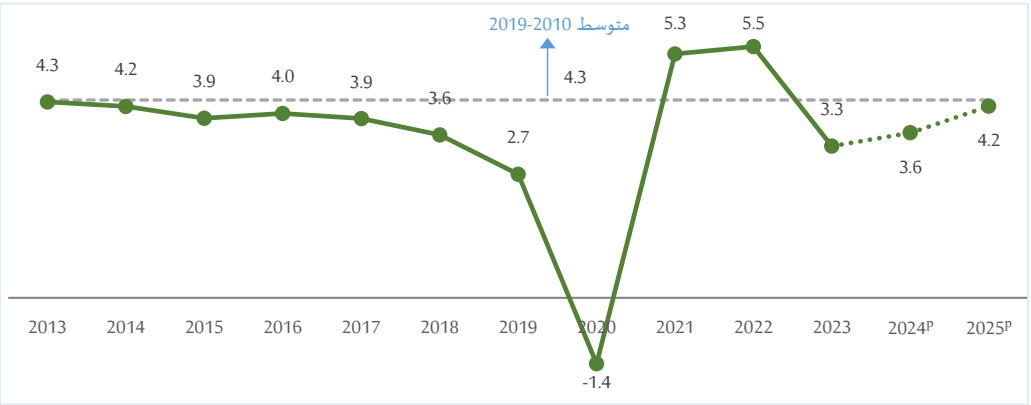

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2024، وآخر تحديث لقاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، يوليو 2024. ملاحظة: P = توقعات

وباختلاف فئة الدخل تفاوت أداء بلدان المنظمة في النمو (الشكل 6.2). فاقتصادات البلدان ذات الدخل المرتفع الغنية بالموارد سجلت نموا لا تتعدى نسبته 0.8% في 2023، بعد أن شهدت أعلى معدلات النمو في 2022 (7.4%). ويتوقع أن يشهد عام 2024 انتعاشا ملموسا في معدل النمو الذي سيبلغ قدره 2.4%، ويليه معدل 4.4% في 2025، وهذا الرقم الأخير أعلى من المتوسط المسجل في فترة ما قبل الجائحة (3.8%).

الشكل 6.2: النمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي حسب مجموعات الدخل (%)

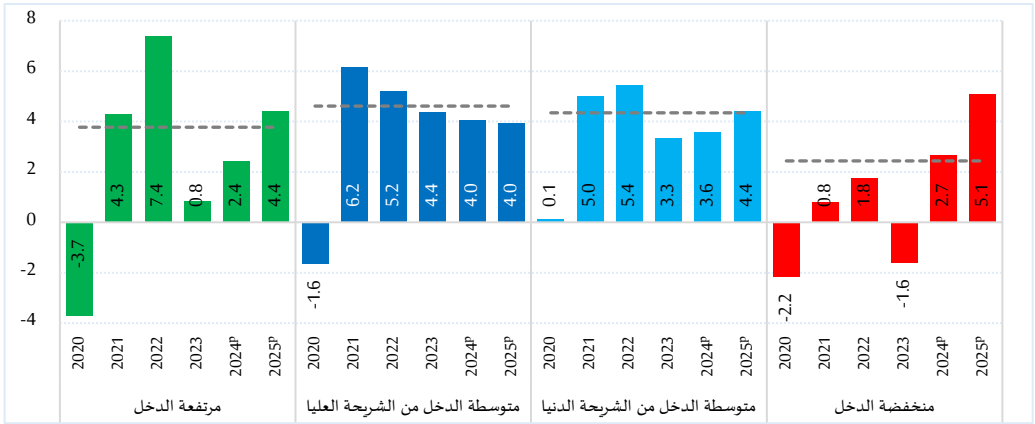

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2024، وآخر تحديث لقاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، يوليو 2024. ملاحظة: P = توقعات، الخطوط المتقطعة متوسط معدل النمو السنوي خلال فترة 2010-2019 بالنسبة لكل مجموعة دخل. راجع الملحق (ب) للاطلاع على تصنيف بلدان المنظمة حسب الدخل.

وتراجع حجم الاقتصادات ذات الدخل المتوسط من الشريحة العليا بنسبة 2.3% في 2021 بعد أن سجلت متوسط نمو اقتصادي أعلى (4.6%) خلال السنوات العشر السابقة للجائحة مقارنة بباقي المجموعات. وفي الوقت الذي سجلت فيه هذه المجموعة في 2021 أقوى مستويات الانتعاش (6.2%)، تراجع نمو ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 5.2% في 2022 وإلى 4.4% في 2023. ويتوقع أن يشهد النمو الاقتصادي لهذه المجموعة مزيدا من التراجع خلال فترة 2024-2025 ليبلغ 4.0%.

وكونه الأقل تضررا من الجائحة (0.1+% في 2020)، سجل النمو الاقتصادي في الاقتصادات ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا معدلا أعلى من المتوسط المسجل خلال الفترة ما بين 2010 و2019 (4.3%) في عامي 2021 (5.0%) و202 2 (5.4%). لكن هذا النمو تراجع إلى 3.3% في 2023، رغم أن التوقعات تشير إلى انتعاش في العامين المقبلين بمعدل نمو قدره 3.6% في 2024 و4.4% في 2025.

وشهدت مجموعة البلدان منخفضة الدخل نمط نمو مختلف، بعد أن سجلت معدل نمو بطيئ (2.4%) مقارنة بمجموعات الدخل الأخرى خلال فترة 2010-2019، بحيث بلغ معدل النمو في 2021 (0.8%) و 2022 (1.8%) مستويات أقل من المتوسط المسجل قبل الجائحة، بعد أن تراجع بنسبة 2.2% في 2020. وعلى عكس ما شهدته باقي مجموعات الدخل، انكمش اقتصاد البلدان منخفضة الدخل في 2023 بنسبة 1.6%. لكن في ظل التعافي المتوقع، من المرتقب أن يبلغ النمو في فئة الدخل هذه في العامين المقبلين معدلا أعلى من المتوسط المسجل قبل بداية تفشي الجائحة: 2.7% في 2024 و5.1% في العام الذي بعده.

ولحدود عام 2023، بلغ الناتج الحقيقي لمجموعة بلدان المنظمة معدلا أعلى بنسبة 13% عن مستوى 2019، ويعزى ذلك للأداء الجيد للبلدان متوسطة الدخل. وبالنظر إلى معدلات النمو المتوقعة في العامين المقبلين، يقدر أن يواصل الناتج السير في منحاه التصاعدي. وفي الوقت ذاته، واصلت البلدان منخفضة الدخل تسجيل معدلات دون المستوى المسجل قبل الجائحة من حيث نمو الناتج، وهناك توقعات بحدوث انتعاش ملحوظ في عام 2025 فقط (الشكل 7.2).

الشكل 7.2: نمو الإنتاج الحقيقي في دول منظمة التعاون الإسلامي حسب فئة الدخل (100 = 2019)

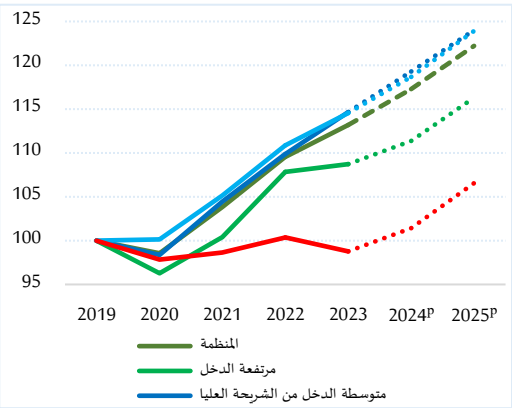

الشكل 8.2: عدد بلدان منظمة التعاون الإسلامي المسجلة لمعدلات نمو سلبية*

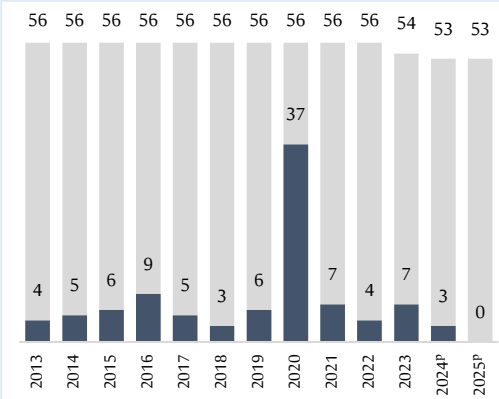

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2024، وآخر تحديث لقاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، يوليو 2024. ملاحظة: P= توقعات. * باستثناء سوريا للفترة قيد الاستعراض بكاملها، وأفغانستان ولبنان لفترة 2023-2025، وفلسطين لفترة 2024-2025.

وعلى المستوى القطري، سجلت 7 بلدان من أصل 54 بلدا عضوا في المنظمة التي تتوفر حولها البيانات معدل نمو سلبي في عام 2023: السودان (18.3-%) وفلسطين (6.1-%) والكويت (2.2-%) والعراق (2.2-%) واليمن (2.0-%) والمملكة العربية السعودية (0.8-%) وباكستان (0.2-%). وتشير التقديرات الراهنة إلى أنه من المتوقع أن تنكمش اقتصادات ثلاثة بلدان أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (السودان والكويت واليمن) في 2024، في حين من يتوقع أن تسجل جميع بلدان المنظمة التي تتوفر حولها البيانات معدل نمو إيجابي في 2025 (الشكل 8.2).

وكانت غيانا أسرع الاقتصادات نموا في مجموعة بلدان المنظمة والثانية في العالم في 2023. فحسب بيانات صندوق النقد الدولي، واصل الاقتصاد الغياني تسجيل معدلات نمو استثنائية قدرت بنحو 33.0% خلال عام 2023، ويعزى هذا النمو لتسارع إنتاج النفط. كما صنفت كل من ليبيا، بمعدل نمو عشري بلغ 10.2%، وطاجكستان، بمعدل 8.3%، ضمن قائمة الاقتصادات الخمس الأسرع نموا في العالم في ذات العام. وإلى جانب هذه البلدان الثلاثة، حظيت كل من جيبوتي وكوت ديفوار وبنغلاديش وموزمبيق وأوزبكستان وبنين وغينيا بمكانة ضمن قائمة البلدان العشر الأعضاء في المنظمة التي سجلت اقتصاداتها أسرع نمو عام 2023 (الشكل 9.2).

الشكل 9.2: اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي الأسرع نموا 2023 (%)

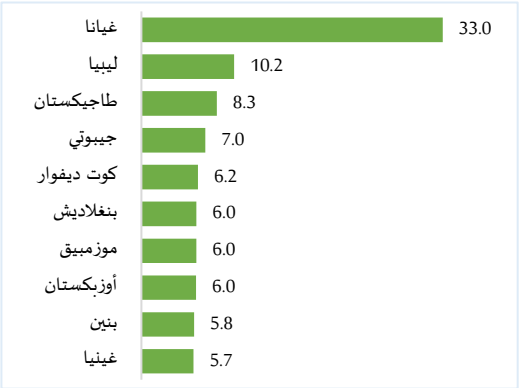

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2024؛ آخر تحديث لقاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، يوليو 2024.

الأنشطة الصناعية تستعيد مكانتها في الناتج المحلي الإجمالي

تعكس تركيبة الناتج المحلي الإجمالي صورة عامة بخصوص البنية العامة للاقتصادات (الشكل 10.2). تشير أحدث البيانات المتاحة بخصوص عام 2022 أن الأنشطة الزراعية، التي لا تمثل سوى 1.3% من إجمالي القيمة المضافة في البلدان المتقدمة، تستأثر بحصة كبيرة من إجمالي القيمة المضافة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وتقدر هذه الحصة بنسبة 10.1%، وهي حصة أكبر من نظيرتها حتى في مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (8.6%). وقطاع الزراعة يحظى بأهمية خاصة بالنسبة لبلدان المنظمة الواقعة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، حيث تصل حصتها في إجمالي القيمة المضافة إلى 60% في الصومال وسيراليون، و 39% في النيجر ومالي، و 38% في جزر القمر.

وتعد حصة الصناعة غير التحويلية أعلى بكثير في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي مقارنة ببقية العالم، ومرد ذلك إلى حد كبير انتشار الصناعات الاستخراجية للوقود الأحفوري في العديد من بلدان المنظمة. وبعد تراجع هذه الحصة تدريجيا خلال فترة 2010-2020 على الصعيد العالمي، شهدت زيادة مهمة في 2022. وبالنسبة لبلدان المنظمة، بلغ متوسط هذه الحصة 25.2% في 2022 بعد أن تراجع عن

معدل 27.4% المسجل عام 2010 إلى معدل 19.1% في 2020 وهو الأدنى على الإطلاق. ويستأثر القطاع بحوالي ثلثي (68%) إجمالي القيمة المضافة في غيانا و 61% في العراق و 55% في أذربيجان و 54% في قطر و 48% في الغابون وأكثر من ثلث إجمالي القيمة المضافة في ثمانية من البلدان الأعضاء المنخرطة بشكل كبير في استخراج النفط والغاز: بروناي دار السلام والإمارات العربية المتحدة وليبيا والمملكة العربية السعودية والكويت وعمان وتشاد والجزائر.

الشكل 10.2: توزيع القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية الرئيسية (% من الإجمالي)

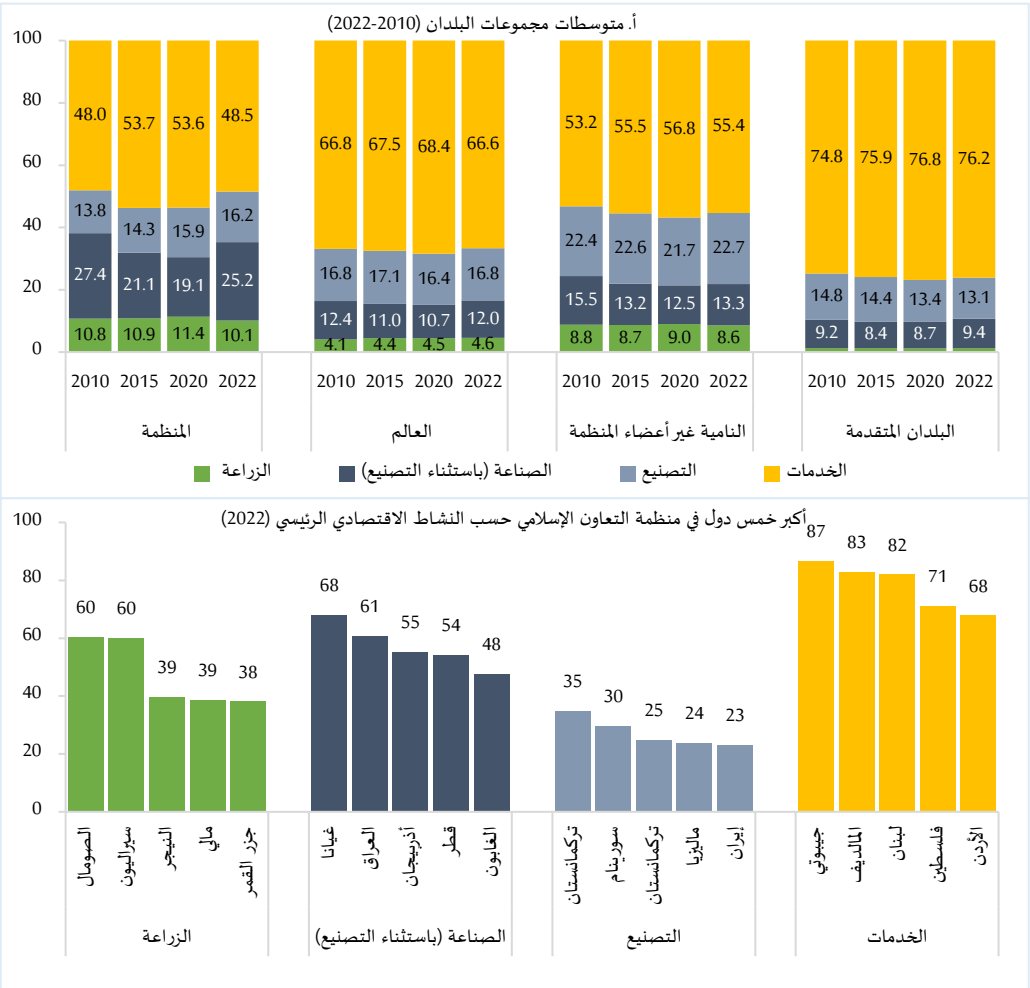

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات - بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي - مستمدة من قاعدة بيانات شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، تحليل المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية (AMA). ملاحظة: تغطي "الزراعة" الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك (ISIC A-B)، وتغطي "الصناعة" التعدين والتصنيع والمرافق والبناء (ISIC C-F)، وتغطي "الخدمات" أنشطة الخدمات (ISIC G-P). تغطية البيانات: 57 بلدا عضوا في المنظمة، و 115 بلدا ناميا غير عضو في المنظمة، و 40 بلدا متقدما.

ومن جهة أخرى، تبلغ حصة قطاع التصنيع، الذي يتمتع بإمكانات هائلة لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية، نسبة 16.2% من إجمالي القيمة المضافة في مجموعة بلدان المنظمة، وهذا الرقم أعلى من معدل مجموعة البلدان المتقدمة (13.1%)، لكنه أقل بكثير من الحصة المسجلة في مجموعة البلدان

النامية غير الأعضاء في المنظمة (22.7%). ويستأثر القطاع بحصة 35% من إجمالي القيمة المضافة في تركمانستان و 30% في سورينام وما بين 20%-25% في ستة بلدان أعضاء أخرى (تركيا وماليزيا وإيران وبنغلاديش وبروناي دار السلام وأوزبكستان).

الشكل 11.2: مساهمة مختلف القطاعات في نمو القيمة المضافة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

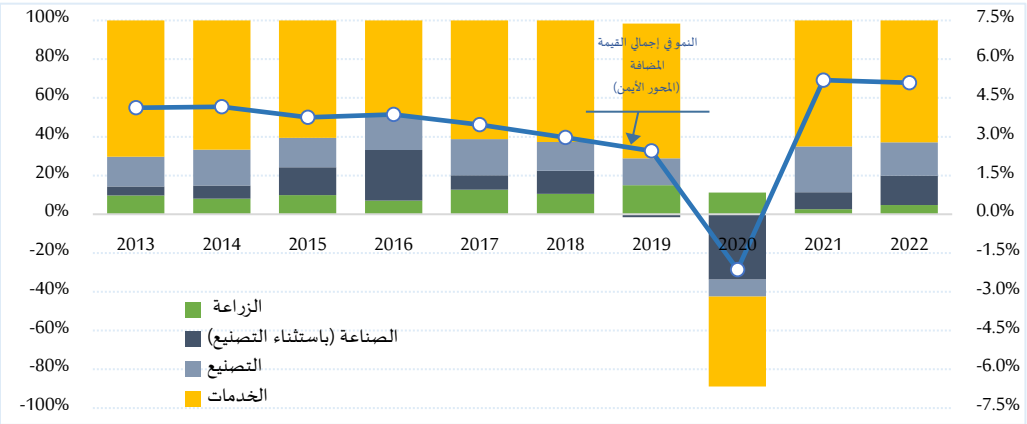

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات - بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2015 - مستمدة من قاعدة بيانات شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، تحليل المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية (AMA). ملاحظة: تغطي "الزراعة" الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك (ISIC A-B)، وتغطي "الصناعة" التعدين والتصنيع والمرافق والبناء (ISIC C-F)، وتغطي "الخدمات" أنشطة الخدمات (ISIC G-P). تغطية البيانات: 57 بلدا

ورغم تراجع قطاع الخدمات أمام الأنشطة الصناعية، إلا أنه يواصل تأدية دور بارز في معظم اقتصادات المنظمة، ويستأثر بحصة متوسطها 48.5% من إجمالي القيمة المضافة في مجموعة بلدان المنظمة. لكن مع ذلك تبقى هذه الحصة منخفضة بالنظر إلى كون القطاع يستأثر بثلاثة أرباع (76.2%) إجمالي القيمة المضافة في البلدان المتقدمة و 55.4% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، وبمتوسط 66.6% على الصعيد العالمي. وتبلغ هذه الحصة أعلى مستوياتها على صعيد بلدان المنظمة في كل من جيبوتي (90%) وجزر المالديف (83%) ولبنان (82%) وفلسطين (71%) والأردن (68%)، في حين أنها تبلغ على الأقل 50% في 25بلدا آخر من البلدان الأعضاء في المنظمة.

وكان قطاع الخدمات، الذي نما بمتوسط سنوي قدره 3.9% خلال العقد الماضي، بدوره من القطاعات الرئيسية المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي في بلدان المنظمة، باستثناره في الغالب بأكثر من 60% من النمو في إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الثابتة (الشكل 11.2). وعلى نفس المنوال، بتسجيل هذا القطاع لنمو بنسبة 5.8% في 2022، أصبح أكثر القطاعات إسهاما في نمو إجمالي القيمة المضافة (5.1%) في ذلك العام: أي أن ما يقرب من ثلثي (63%) النمو في إجمالي القيمة المضافة نابع من قطاع الخدمات. وقطاع الصناعة غير التحويلية، الذي كان إلى حد كبير سببا في الانكماش المسجل عام 2020، سجل نموا بنسبة 4.0% في 2022، وساهم بذلك في نمو القيمة المضافة بنسبة تقرب من 15%، مقارنة بنسبة 8.7% في 2021. ومن ناحية أخرى، شهدت الصناعة التحويلية نموا بنسبة 5.8% وساهمت في نمو القيمة المضافة بنسبة

17%. وزاد مستوى مساهمة قطاع الزراعة من مجرد 2.6% في 2021 - وهو أدنى معدل في العقد الماضي - إلى 4.8% في 2022، وذلك بالنظر إلى النمو المضاعف في القيمة المضافة للزراعة التي بلغت 2.2% في 2022.

الشكل 12.2: الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق (% من الإجمالي)

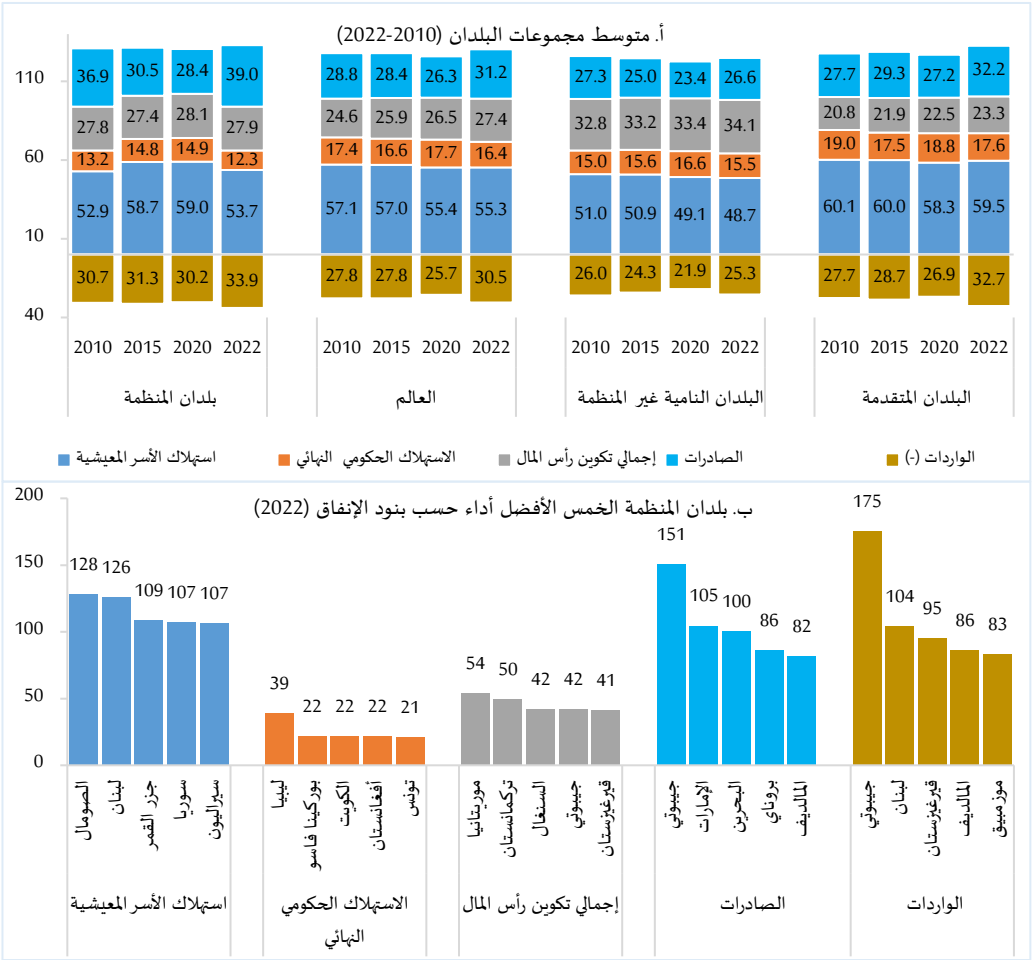

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات - بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي - مستمدة من قاعدة بيانات شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، تحليل المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية (AMA). تغطية البيانات: 57 بلدا عضوا في المنظمة، و 114 بلدا ناميا غير عضو في المنظمة، و 40 بلدا متقدما.

ويبرز تحليل تركيبة الناتج المحلي الإجمالي من جانب النفقات أن نفقات الاستهلاك النهائي، سواء من قبل الأسر المعيشية أو الحكومة، واصلت استئثارها بأكبر حصة في الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي وأيضا في بقية العالم (الشكل 12.2.أ). وفي 2022 بلغت حصة استهلاك الأسر المعيشية 53.7% من الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة بلدان المنظمة، وهو رقم أكبر من نظيره في مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (48.7%)، لكنه أقل من حصة البلدان المتقدمة (59.5%). وتجاوزت هذه النسبة 125% في الصومال ولبنان، وأكثر من 100% في جزر القمر وسوريا وسيراليون واليمن وفلسطين. وهذا ما يوحي بجلاء بأن نسبة كبيرة من الطلب المحلي الخاص خصص للسلع والخدمات المستوردة. وفي ثلاثة

بلدان أخرى أعضاء في المنظمة، وهي: غينيا بيساو وأف غانستان وغامبيا، فاقت هذه النسبة معدل 90%، ولكنها بلغت مستويات متدنية قدرت بـ11% في تركمانستان و 19% في قطر.

وبلغت حصة النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة في الناتج المحلي الإجمالي نسبة متدنية في بلدان المنظمة مقارنة بمجموعتي البلدان المتقدمة والنامية. وفي 2022، بلغ متوسط هذه الحصة حوالي 12.3% في بلدان المنظمة و 15.5% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة و 17.6% في البلدان المتقدمة، فيما بلغ المتوسط العالمي 16.4%. وسجلت أعلى نسبة على صعيد بلدان المنظمة في ليبيا (39%)، وتلتها بوركينا فاسو والكويت وأفغانستان (22%)، في حين بلغت النسبة أدنى المستويات في نيجيريا (4.4%)، وكانت أقل من 10% في 12 بلدا عضوا في المنظمة: بنغلاديش وسيراليون ومصر وتشاد والصومال وإندونيسيا والسودان وتركمانستان وأوغندا وجزر القمر والغابون وغامبيا.

يعتبر إجمالي تكوين رأس المال، والذي يطلق عليه أيضا "الاستثمار"، من المؤشرات الهامة لحجم الاقتصاد لأنه يعكس القيمة الإجمالية للإضافات إلى الأصول الإنتاجية، الموجهة للاستخدام في إنتاج السلع والخدمات الأخرى. وبالتالي، فإن تسجيل حصة كبيرة من إجمالي تكوين رأس المال في الناتج المحلي الإجمالي أمر مرغوب فيه لتحقيق نمو اقتصادي طويل الأجل، لأن الاستثمار في الوقت الحاضر يؤدي إلى إنتاج أكبر في المستقبل. ويظهر الشكل 12.2.أ أن هذه الحصة تميزت بالاستقرار على امتداد العقد الماضي من الزمن، وبلغ متوسطها بالنسبة لبلدان المنظمة في 2022 ما يقدر بنحو 27.9%، وهو رقم دون متوسط مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (34.1%)، لكنه أعلى من متوسط البلدان المتقدمة (23.3%). واستأثر إجمالي تكوين رأس المال بنسبة عالية بلغت 54% من الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا وبنصف (50%) الناتج المحلي الإجمالي في تركمانستان، والبلدان معا ضمن قائمة البلدان الخمس ذات أعلى حصة في العالم. وبلغت هذه النسبة 40% على الأقل في أربعة بلدان أخرى (السنغال وجيبوتي وقرغيزستان وإيران) وأقل من 10% في ثلاثة بلدان (غينيا بيساو وغيانا وسوريا).

وواصلت التجارة الدولية في السلع والخدمات في 2022 استئثارها بحصة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المنظمة مقارنة بالبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. زيادة على ذلك، حظيت الصادرات والواردات بحصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في 2022 مقارنة بعام 2020 في جميع مجموعات البلدان، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى التقلبات الكبيرة التي سببتها الجائحة على مستوى سلاسل التوريد العالمية وخدمات السفر. فقد زادت حصة الصادرات في بلدان المنظمة بنسبة 10.6 نقاط مئوية وبلغت في المتوسط 39.0%، في حين ارتفعت ذات الحصة في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة إلى 26.6% و إلى 32.2% في البلدان المتقدمة. كما زادت حصة الواردات بمعدل 3.7 نقاط مئوية لتصل إلى 33.9% في مجموعة بلدان المنظمة، وهو رقم أعلى من المتوسط المسجل في مجموعة البلدان النامية ومجموعة البلدان المتقدمة (الشكل 12.2.أ).

ومن بين بلدان المنظمة، سجلت جيبوتي أعلى حصة للصادرات في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 151%، وصنفت بذلك سادسة على المستوى العالمي. وبلغت هذه الحصة 105% في الإمارات العربية المتحدة، و 100% في البحرين، و 86% في بروناي دار السلام، و 82% في جزر المالديف. ومن حيث حصة الواردات في الناتج

المحلي الإجمالي، صنفت جيبوتي (175%)مرة أخرى على رأس قائمة بلدان المنظمة والرابعة على المستوى العالمي. وبلغت هذه الحصة 104% في لبنان، و 95% في قرغيزستان، و86% في جزر المالديف، و83% في موزمبيق، وأكثر من 50% في 16 بلدا عضوا آخر. وبالمقابل، بلغت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة ضعيفة قدرت بنحو 16% في السودان وبأقل من 20% في نيجيريا والغابون.

البطالة

تراجع معدل البطالة لمستوى 5.7% في 2023، ويتوقع أن يستقر في 5.6%

شهدت أسواق العمل مستويات واعدة من التعافي خلال السنوات الثلاث التي عقبت فترة تفشي الجائحة. لكن من المتوقع أن تسير وتيرة التعافي في الاتجاه المعاكس بعد عام 2023، في ظل ما توحي به الاتجاهات الأخيرة من استقرار.

فبعد أن تراجعت نسبة العمالة إلى عدد السكان[2] في 2020 لمستويات هي الأدنى على الإطلاق (55.3%) على الصعيد العالمي بسبب فقدان الوظائف، عادت لتسجل انتعاشا على مدار السنوات الموالية وبلغت معدل 57.7% في 2023. لكن بسبب ضبابية الآفاق الاقتصادية على الصعيد العالمي، فمن المتوقع أن تتراجع هذه النسبة قليلا في العامين المقبلين لتستقر في حدود 57.3% بحلول 2025. وعلى الرغم من أن جميع مجموعات البلدان نحت في مسار مماثل من حيث التعافي، فقد حافظت البلدان المتقدمة والبلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة على معدل أعلى من المتوسط العالمي. وعلى سبيل المقارنة، ظلت نسبة العمالة إلى عدد السكان في بلدان المنظمة أقل بكثير من النسب المسجلة في باقي العالم على مدار الفترة قيد الاستعراض، وهذا يوحي بأن القصور في الانتفاع من اليد العاملة يبقى من أبرز الشواغل في مجموعة بلدان المنظمة.وبعد أن بلغت هذه النسبة معدلا متدنيا في بلدان المنظمة قدر بنحو 51.4% في عام 2020، عاد المعدل لبسجل انتعاشا بطيئا، وبحلول 2023 بلغ فقط نفس المستوى المسجل قبل بداية تفشي الجائحة (52.8%). وتشير التقديرات إلى أن النسبة ستستقر نسبيا على مدى فترة 2024-2025 على المستويات المسجلة قبل الجائحة (الشكل 13.2).

الشكل 13.2: نسبة العمالة إلى عدد السكان (%)

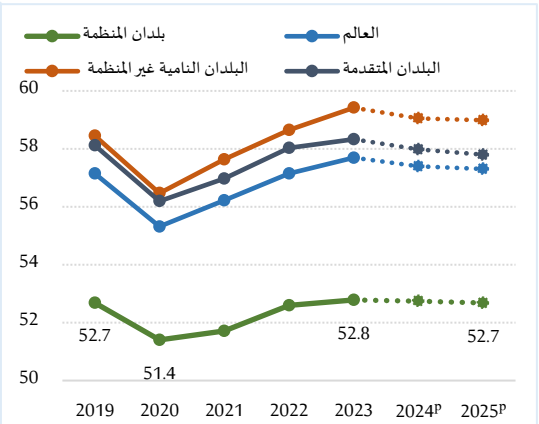

الشكل 14.2: معدل البطالة (%)

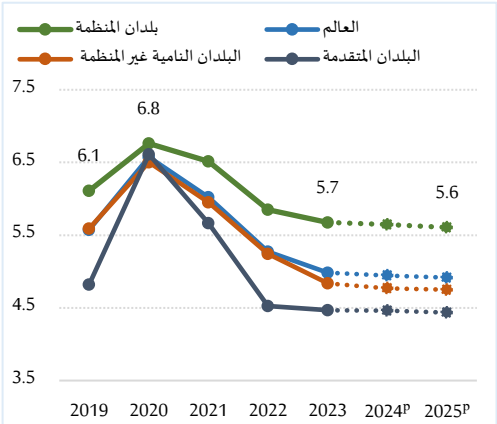

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية، مايو 2024.

وبحسب تقديرات منظمة العمل الدولية، بلغ عدد العاطلين عن العمل في 2023 في جميع أنحاء العالم[3] 180.9 مليون شخص، أي أقل بنحو 6.8 مليون شخص (3.6%) مقارنة بالعام السابق. وبالرغم من تراجع البطالة كذلك في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي، إلا أنه كان بمعدل 35 ألف شخص فقط (0.1%) ليصبح المعدل 43.2 مليون شخص، وهذا أدى إلى زيادة حصة المجموعة في المعدل العالمي من 23.0% المسجلة في 2022 إلى 23.9% في 2023. وفي الوقت الذي تشير فيه التقديرات الخاصة بعام 2024 إلى مزيد من التراجع ولو بقدر يسير (0.2%) في المعدل العالمي للبطالة، من المتوقع أن تشهد مجموعة بلدان المنظمة زيادة بنسبة 1.5%، وبذلك يصل عدد العاطلين عن العمل إلى 43.9 مليون شخص، وهو ما يمثل 24.3% من إجمالي العاطلين عن العمل في العالم.

وبالإضافة إلى ذلك، سجلت مجموعة بلدان المنظمة معدلا أعلى من المتوسطات العالمية من حيث البطالة (الشكل 14.2). وفي 2023، بلغ المعدل 5.7% بالنسبة لبلدان المنظمة و 4.8% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة و 4.5% في البلدان المتقدمة، فيما بلغ المتوسط العالمي 5.0%. وبلغ معدل البطالة في مجموعة بلدان المنظمة 5.8% عام 2022، وهو ما يمثل تراجعا عن معدل 6.8% المسجل عام 2020. ورغم تراجع معدل البطالة في كل مجموعات البلدان عن الأرقام القياسية المسجلة في عام 2020، لمستويات فاقت المستويات المسجلة قبل الجائحة، تشير التقديرات إلى أن الأرقام ستدخل في نمط مستقر خلال فترة 2024-2025. فمن المتوقع أن يستقر معدل البطالة في حدود 5.6% في مجموعة بلدان المنظمة ونحو 4.5% إلى 5% في باقي مجموعات البلدان موضوع المقارنة.

تشير أحدث التقديرات إلى أن معدل البطالة انخفض في عام 2023 في أكثر من نصف (31) بلدان منظمة التعاون الإسلامي (بمعدل لا يقل عن نقطة مئوية واحدة)، وكان الانخفاض ملحوظا بشكل خاص في تركيا ونيجيريا والمملكة العربية السعودية، فيما ارتفع المعدل في أربعة بلدان: السودان وغامبيا وأفغانستان وبروناي

الشكل 15.2: معدل البطالة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2023 (%)

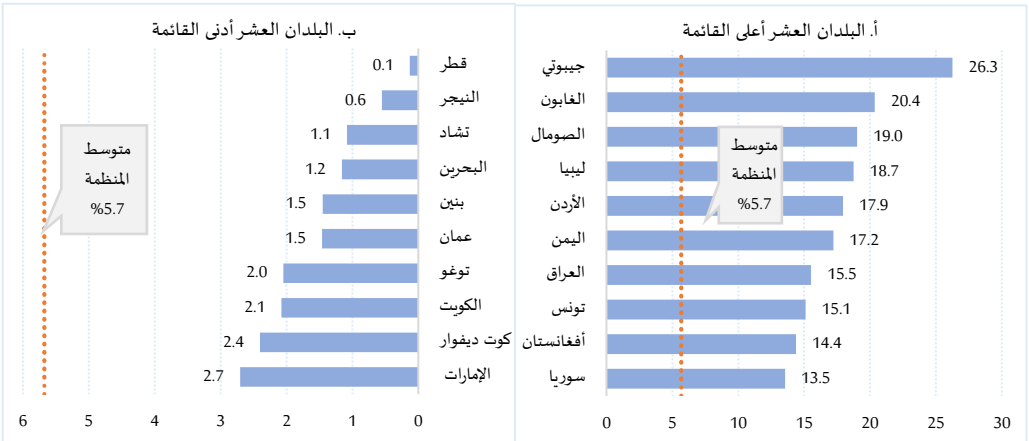

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية، مايو 2024. البيانات تستثني فلسطين.

دار السلام. وتباينت معدلات البطالة بشكل كبير بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، حيث بلغت 26.3% في جيبوتي (وهي ثالث أعلى نسبة في العالم بعد إسواتيني وجنوب أفريقيا)، تليها الغابون (20.4%)، والصومال (19.0%)، وليبيا (18.7%)، والأردن (17.9%) (الشكل 15.2.أ). وبالمقابل، سجلت قطر أدنى معدلات البطالة (0.1%) (أدنى معدل في العالم)، تلتها كل من النيجر (0.6%) وتشاد (1.1%) والبحرين (1.2%) وبنين وعمان (1.5%) (الشكل 15.2.ب).

التضخم

توقعات باستقرار تضخم أسعار المستهلك على معدل 17.3% في فترة 2023-2024

شهد معدل تضخم أسعار المستهلك - الذي يتم قياسه من خلال مؤشر أسعار المستهلك (CPI) - تراجعا على الصعيد العالمي في 2023 بعد أن بلغ ذروة مستوياته في 2022. لكن لم يكن هذا التراجع، في المتوسط، ذا أثر كبير في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (0.4 نقطة مئوية)، مقارنة بالبلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (1.9 نقطة مئوية) و البلدان المتقدمة (2.7 نقطة مئوية).

الشكل 16.2: معدل التضخم (المتوسط السنوي لأسعار المستهلك)

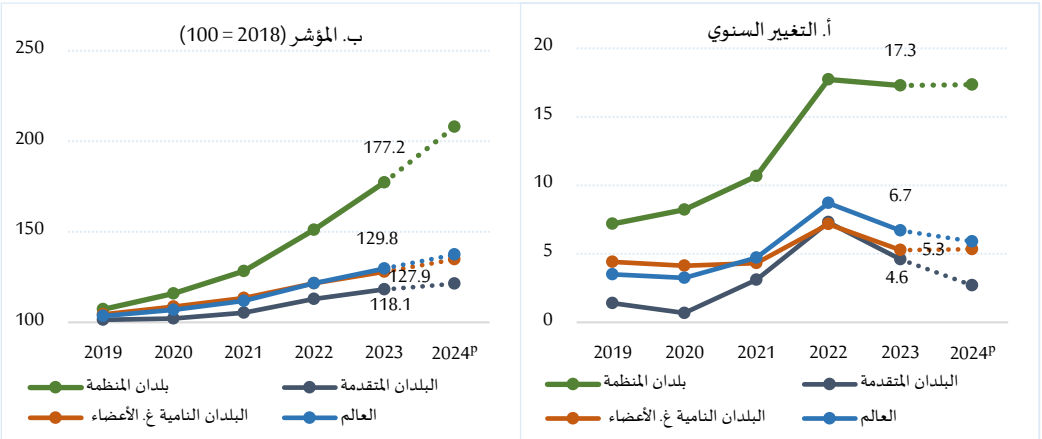

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات صندوق النقد الدولي، التوقعات الاقتصادية العالمية، أبريل 2024، وتحديث يوليو 2024. ملاحظة: P= توقعات. يتم حساب متوسطات المجموعات كمتوسط مرجح لمؤشرات الأسعار الوطنية، حيث تمثل الأوزان الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد بالسعر الجاري للدولار الدولي استنادا إلى تعادل القوة الشرائية. متوسطات المجموعة تستثني فنزويلا.

وفي 2023، تراجع التضخم في بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى 17.3% بعد أن كان في حدود 17.7% في 2022. وبحكم تراجع معدل التضخم إلى 4.6% في البلدان المتقدمة و 5.3% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، وبلوغ المتوسط العالمي 6.7%، ظل متوسط بلدان المنظمة مرتفعا جدا في 2023. وتشير التقديرات إلى أن هذا الاتجاه سيمتد حتى عام 2024 كذلك. ومن المتوقع أن يواصل التضخم العالمي التقلص ليصل حجمه 5.9%، وذلك بفضل تراجع مستواه في البلدان المتقدمة، لكنه ظل مستقرا في البلدان النامية وفي بلدان المنظمة (الشكل 16.2.أ).

ومع ما شهدته بلدان المنظمة من معدلات تضخم سنوية على امتداد فترة 5 سنوات (2019-2023)، بلغ متوسط أسعار المستهلك في 2023 مستويات أعلى بنسبة 77.2% مقارنة بمستويات 2018، وهو رقم أعلى بكثير من متوسط الزيادة على الصعيد العالمي البالغ 29.8%. وعلى مدى نفس الفترة، ارتفع متوسط الأسعار بنسبة 27.9% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة وفقط بنسبة 18.1% في البلدان المتقدمة (الشكل 16.2.ب).

وعلى صعيد بلدان المنظمة، سجلت السودان أعلى معدلات التضخم السنوي في 2023، بلغ حجمه 171.5%، وهو ثالث أعلى معدل على مستوى العالم بعد زيمبابوي (667%) وفنزويلا (337%). ومن بلدان المنظمة المصنفة ضمن قائمة البلدان العشر المسجلة لأعلى المعدلات هناك تركيا (53.9%) وسورينام (51.6%) وسيراليون (47.7%) وإيران (41.5%). كما صنفت كل من باكستان ونيجيريا ومصر وغامبيا وكازاخستان ضمن قائمة البلدان العشر المسجلة لأعلى المستويات على صعيد منطقة المنظمة. ومن ناحية أخرى، سجل بلدان عضوان في المنظمة، وهما تركمانستان واليمن، معدلات تضخم سلبية في 2023 بلغ قدرها 1.7-% و1.2-% على التوالي. كما بلغ معدل التضخم مستوى متدنيا جدا قدر بنحو 0.1% في البحرين، و0.4% في بروناي دار السلام، و0.9% في بوركينا فاسو وعمان (الشكل 17.2).

الشكل 17.2: التضخم في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2023 (%)

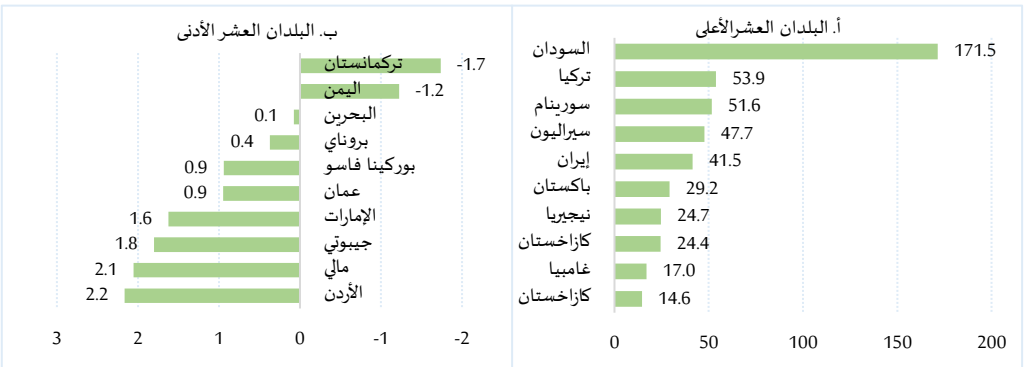

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2024. ملاحظة: متوسط التغير السنوي في مؤشر أسعار المستهلك. باستثناء أفغانستان ولبنان وسوريا.

التجارة الدولية

تقلص حجم التجارة في السلع في 2023، والصادرات أكثر تضررا

حسب بيانات صندوق النقد الدولي (إحصاءات وجهة التجارة –DOTS)، تراجعت القيمة السنوية للتجارة العالمية في السلع بنسبة 5.1% في 2023، وهذه المرة الأولى التي يسجل فيها تراجع منذ فترة الجائحة في 2020. وسارت مستويات صادرات وواردات بلدان منظمة التعاون الإسلامي في منحى مماثل، مع تسجيل الصادرات لمستوى تراجع أكثر حدة مقارنة بالواردات. وبتسجيل بلدان المنظمة لتراجع بنسبة 10.4% في صادرات السلع

بلغ حجمها 2.51 تريليون دولار أمريكي في 2023، بعد أن كانت القيمة في حدود 2.81 تريليون دولار في 2022. ونتيجةلذلك، تراجعت حصة بلدان المنظمة في إجمالي الصادرات العالمية من 11.3% المسجلة في 2022 إلى 10.6% في 2023. و بالمقابل، تراجع حجم واردات السلع بنسبة 1.1% فقط، وبلغ بذلك 2.42 تريليون دولار أمريكي في 2023، مقارنة بقيمة 2.45 تريليون دولار في 2022. وهذا ما رفع من حصة بلدان المنظمة في إجمالي الواردات العالمية، بحيث زادت من 9.6% المسجلة في 2022 إلى 10.1% في 2023. وسجل اتجاه مماثل على صعيد حصة بلدان المنظمة في إجمالي تجارة السلع في البلدان النامية. فقد تراجعت حصتها في الصادرات من 26.1% في 2022 إلى 25.0% في 2023، في حين زادت حصة وارداتها من 25.0% إلى 25.8% خلال نفس الفترة (الشكل 18.2).

الشكل 18.2: التجارة الدولية في البضائع في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

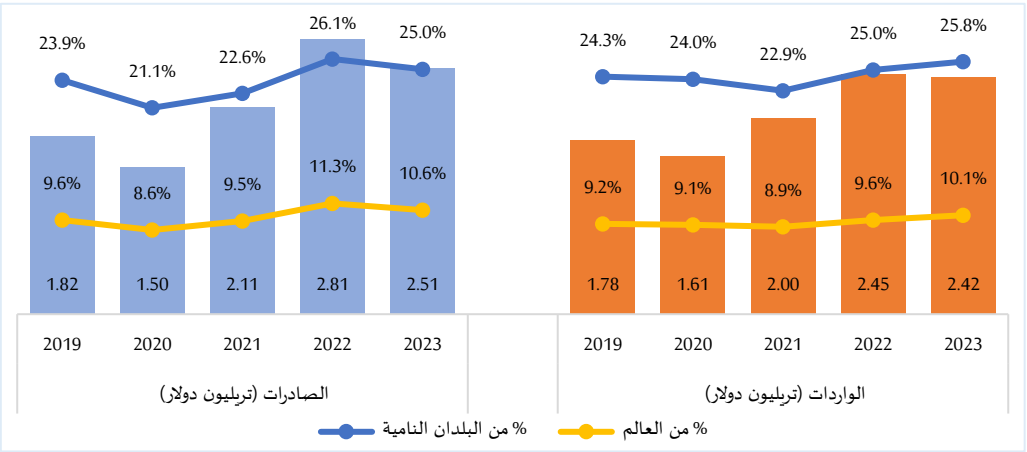

المصدر: تجميع موظفي سيسرك على أساس بيانات مستمدة من صندوق النقد الدولي، إحصاءات وجهة التجارة (DOTS)، لحدود 28 يونيو 2024. ملاحظة: تقيم الصادرات على أساس البيع بشرط التسليم على متن السفينة (FOB)، فيما تقيم الواردات على أساس السعر الشامل للتكلفة والتأمين ومصاريف الشحن (CIF). تغطية البيانات: 57 بلدا عضوا في المنظمة.

ومن حيث حصص فرادى البلدان الأعضاء في المنظمة في إجمالي صادرات السلع من منطقة المنظمة، يلاحظ أن عددا قليلا من البلدان تستأثر بحصة الأسد (الشكل 19.2.أ). ففي عام 2023، استأثرت الدول الخمس الأكثر تصديرا في المنظمة بنسبة 62.1% من إجمالي صادرات السلع للدول الأعضاء مجتمعة، في حين استأثرت الدول العشر الأولى بنسبة 79.4%. وكانت الإمارات العربية المتحدة في ريادة البلدان المصدرة في منطقة المنظمة عام 2023 بحجم صادرات من السلع قيمته 368 مليار دولار وحصة 14.7% من إجمالي صادرات بلدان المنظمة، وتلتها كل من المملكة العربية السعودية (340 مليار دولار، 13.5%) وماليزيا (313 مليار دولار، 12.4%) وإندونسيا (286 مليار دولار، 11.4%) ثم تركيا (255 مليار دولار، 10.2%). كما صنفت كل من العراق وقطر والكويت وكازاخستان والجزائر ضمن قائمة أكثر أكبر 10 بلدان مصدرة في منظمة التعاون الإسلامي في 2023.

الشكل 19.2: بلدان منظمة التعاون الإسلامي الرئيسية في مجال التجارة الدولية في السلع، 2023 (مليار دولار

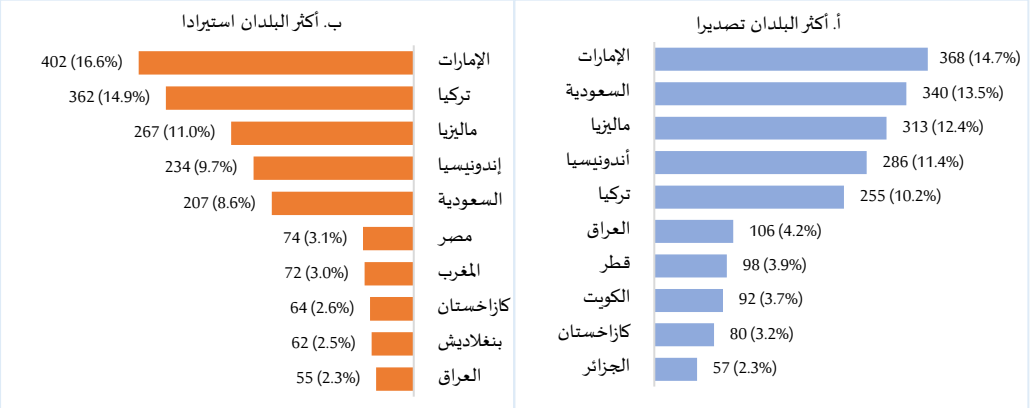

المصدر: صندوق النقد الدولي، إحصاءات وجهة التجارة (DOTS)، لحدود 28 يونيو 2024. ملاحظة: تشير الأرقام الموجودة بين قوسين إلى حصة الدولة المعنية في إجمالي منظمة التعاون الإسلامي. تغطية البيانات: 57 بلدا عضوا في المنظمة.

وعلى نفس النحو، تمركزت واردات البضائع لمنطقة منظمة التعاون الإسلامي بشكل كبير في عدد قليل من البلدان في 2023. وكما هو مبين في الشكل 19.2.ب، تصدرت الإمارات العربية المتحدة قائمة البلدان الأكثر استيرادا بمعاملات بلغ حجمها 402 مليار دولار، أي ما يمثل 16.6% من إجمالي الواردات لمنطقة المنظمة. وتلتها كل من تركيا (362 مليار دولار، 14.9%) وماليزيا (267 مليار دولار، 11.0%) وإندونسيا (234 مليار دولار، 9.7%) ثم المملكة العربية السعودية (207 مليار دولار، 8.6%). واستأثرت البلدان الخمس الأكثر استيرادا بحصة 60.8% من إجمالي واردات المنظمة من البضائع، في حين بلغت حصة البلدان العشر الأكثر استيرادا للبضائع 74.2% من إجمالي واردات المنظمة، وهذه القائمة تشمل أيضا مصر والمغرب وكزاخستان وبنغلاديش والعراق.

بلدان منظمة التعاون الإسلامي تواصل تعزيز حصة سوقها في التجارة العالمية في الخدمات

وفقا لإحصاءات صادرة عن منظمة التجارة العالمية، نمت قيمة التجارة في الخدمات على الصعيد العالمي بنسبة 15.5% في 2022 مقارنة بالعام الذي قبله، وزادت نموا بنسبة 8.9% في 2023. وسجلت مجموعة بلدان المنظمة معدلات نمو أعلى من المتوسط العالمي بعد 2020، وواصلت رفع حصتها في إجمالي التجارة العالمية في الخدمات. وبلغت صادراتها من الخدمات 630 مليار دولار أمريكي في 2023، أي بزيادة تقدر بنحو 14.1% عن قيمة 552 مليار دولار المسجلة في العام السابق وبأكثر من ضعف مستوى 2020 البالغ 290 مليار دولار. وكنتيجة طبيعية له ذا الاتجاه، ارتفعت حصة مجموعة بلدان المنظمة في إجمال ي الصادرات العالمية للخدمات من نسبة 5.6% المسجلة عام 2020 إلى 7.6% في 2022، ثم إلى 8.1% في 2023 (الشكل 20.2.أ). وعلى نفس النمط، بلغت قيمة وارداتها من الخدمات 596 مليار دولار في 2022، بعد أن تراجعت لمستوى 411 مليار دولار في 2020، وزادت القيمة بنسبة 11.2% إضافية في 202 3 لتصبح في حدود 663 مليار دولار. وهذا ما زاد من حصتها في إجمالي الواردات العالمية من الخدمات من 8.4% المسجلة في 2020 إلى 9.0% في 2022 و 9.1% في 2023 (الشكل 20.2.ب).

الشكل 20.2: التجارة في الخدمات الدولية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

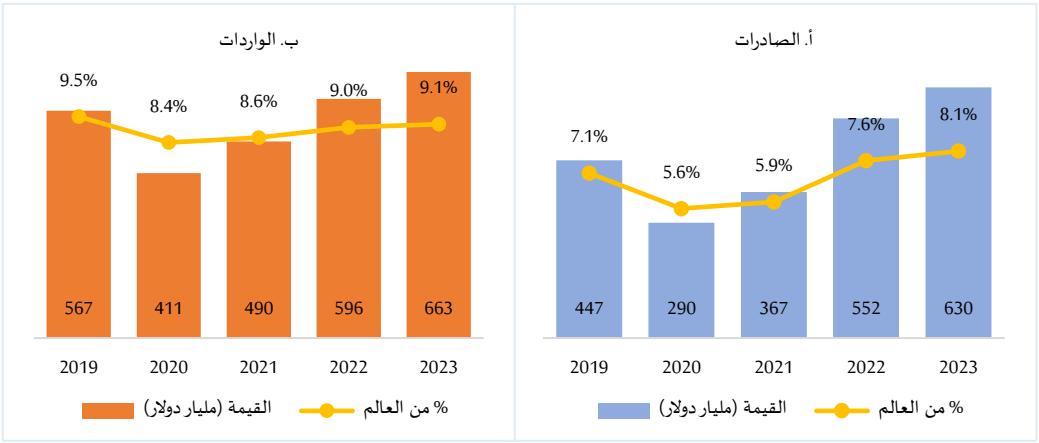

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التجارة العالمية [29/07/2024].

ومثلما هو الحال بالنسبة للتجارة السلعية، فقد تمركزت التجارة في الخدمات لبلدان منظمة التعاون الإسلامي أيضا في عدد قليل من البلدان في عام 2023. وكانت الإمارات العربية المتحدة أكبر دولة مصدرة للخدمات، بقيمة معاملات بلغت 165 مليار دولار وحصة 26.2% من إجمالي صادرات الخدمات من بلدان المنظمة. وتلتها كل من تركيا (101.1 مليار دولار، 16.1%) والمملكة العربية السعودية (46.3 مليار دولار، 7.4%) وماليزيا (42.6 مليار دولار، 6.8%) ثم وإندونيسيا (32.9 مليار دولار، 5.2%) (الشكل 21.2أ). واستأثر البلدان الأفضل أداء مع بحصة 42.3% من الإجمالي. بالنسبة للبلدان العشر الأكثر تصديرا، التي شملت أيضا مصر وقطر والمغرب والبحرين والعراق، ارتفعت هذه النسبة إلى 79.9%. ومن حيث واردات الخدمات، كانت دولة الإمارات العربية المتحدة أبرز مستورد، حيث سجلت معاملات بقيمة 107.8 مليار دولار أمريكي شكلت 16.3% من إجمالي واردات الخدمات إلى بل دان منظمة التعاون الإسلامي. وتلتها كل من المملكة العربية السعودية (86.5 مليار

الشكل 21.2: أبرز بلدان منظمة التعاون الإسلامي في مجال التجارة الدولية في الخدمات، 2023 (دولار أمريكي،

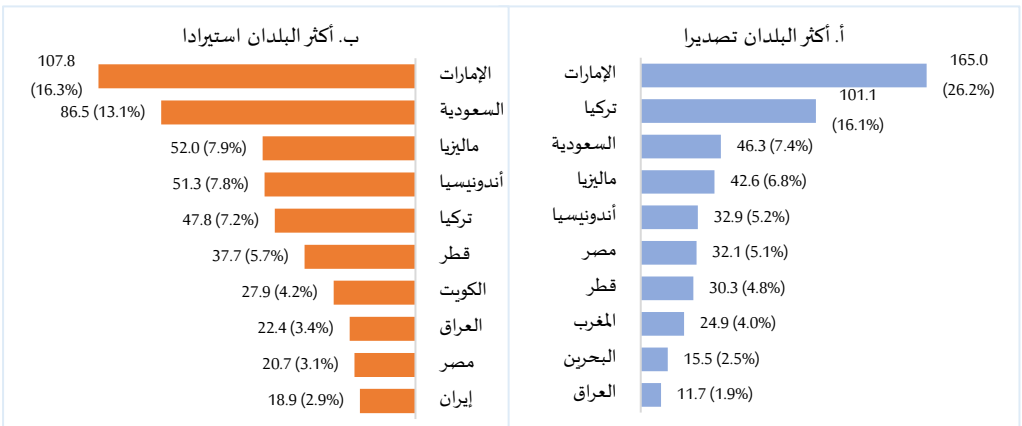

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التجارة العالمية [29/07/2024]. ملاحظة: تشير الأرقام الموجودة بين قوسين إلى حصة الدولة المعنية في إجمالي منظمة التعاون الإسلامي.

دولار، 13.1%) وماليزيا (52.0 مليار دولار، 7.9%) وإندونسيا (51.3 مليار دولار، 7.8%) ثم تركيا (47.8 مليار دولار ، 7.2%) (الشكل 21.2.ب). وفي حين أن هذه البلدان الخمسة الأكثر استيرادا استأثرت بأكثر من نصف القيمة الإجمالية (52.2%)، وصلت هذه الحصة إلى 71.5% بالنسبة لأكبر عشر بلدان مستوردة، التي تضم أيضا قطر والكويت والعراق ومصر وإيران.

تراجع فائض التجارة في السلع والعجز في تجارة الخدمات في 2023

تواصل بلدان منظمة التعاون الإسلامي، من حيث القيمة الإجمالية، كونها مصدرة صافية في تجارة السلع خلال فترة 2021-2023، رغم تراجع الفائض بشكل كبير في 2023. فقد بلغ الفائض 91 مليار دولار أمريكي مقارنة بمبلغ أكبر بكثير قدر بنحو 357 مليار في 2022 (الشكل 22.2). وكان للمملكة العربية السعودية أكبر قدر من المساهمة في الفائض في 2023، بمبلغ 132.3 مليار دولار أمريكي. ومن بين البلدان المسجلة أيضا لمستويات عالية نسبيا من الفائض هناك قطر (67.2 مليار دولار أمريكي) والكويت (55.5 مليار دولار) وإندونيسيا (51.8 مليار دولار) والعراق (51.6 مليار دولار). وفي المقابل، سجل 37 بلدا عضوا في المنظمة عجزا في 2023، وكان أعلى المعدلات هو الذي سجلته تركيا (106.3 مليار دولار أمريكي)، تلتها إيران (38.5 مليار دولار) ومصر (34.1 مليار دولار) والإمارات العربية المتحدة (33.5 مليار دولار) والمغرب (29.4 مليار دولار).

الشكل 22.2: الميزان التجاري الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي (مليارات الدولارات)

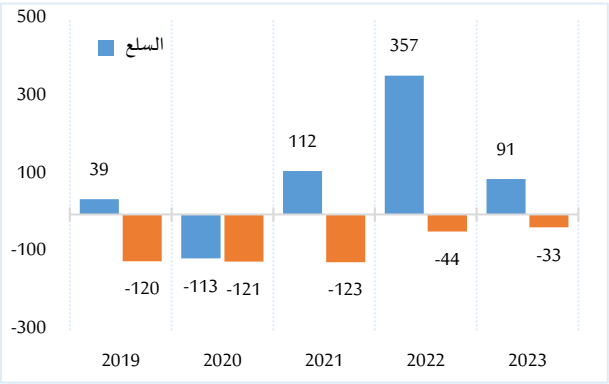

المصدر: تجميع موظفي سيسرك على أساس بيانات مستمدة من صندوق النقد الدولي، إحصاءات وجهة التجارة، وقاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التجارة الدولية.

وعلى مستوى تجارة الخدمات، ظلت بلدان المنظمة، في المتوسط، على مدار آخر خمس سنوات (2019-2023) مستوردا صافيا، رغم تقلص حجم العجز بصورة كبيرة خلال العامين الأخيرين بفضل النمو الكبير في الصادرات مقارنة بالواردات. فقد بلغ العجز الإجمالي لبلدان المنظمة في تجارة الخدمات 33 مليار دولار أمريكي عام 2023، وهو أدنى معدل على امتداد الفترة قيد الاستعراض (الشكل 22.2). وعلى مستوى فرادى البلدان، سجل 13 بلدا عضوا في المنظمة توازنا إيجابيا في 2023: الإمارات العربية المتحدة وتركيا والمغرب ومصر وتونس والأردن وألبانيا والبحرين وجزر المالديف ولبنان وجيبوتي وغامبيا وتوغو. وسجلت الإمارات العربية المتحدة أعلى مستويات الفائض الذي قدر بنحو 57.7 مليار دولار، وتلتها كل من تركيا بنحو 53.3 مليار دولار ثم المغرب بقدر 14.0 مليار دولار. وبالمقابل، بلغ العجز مستويات عالية قدرت بنحو 40.2 مليار دولار في المملكة العربية السعودية، تلتها إندونيسيا بعجز قدره 18.4 مليار دولار والكويت بنحو 17.1 مليار دولار.

زاد حجم الصادرات فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى 19.4% في 2023 رغم انكماش قيمتها

اتجهت قيمة صادرات السلع فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي في منحى مماثل لمنحى إجمالي الصادرات وتراجعت في 2023 لأول مرة منذ 2020. فبعد أن بلغت الصادرات فيما بين بلدان المنظمة رقما قياسيا في 2022 تمثل في 483 مليار دولار أمريكي، تراجعت بنسبة 6.2% في 2023 لتسجل قيمة 453 مليار دولار (الشكل 23.2أ). لكن حجم صادرات بلدان المنظمة في اتجاه باقي بلدان العالم تراجع بمعدل كبير بلغ 11.3%، وهذا ما أدى إلى زيادة حصة الصادرات فيما بين بلدان المنظمة من 18.5% في 2022 إلى 19.4% في 2023 (الشكل

الشكل 23.2: تجارة السلع بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي

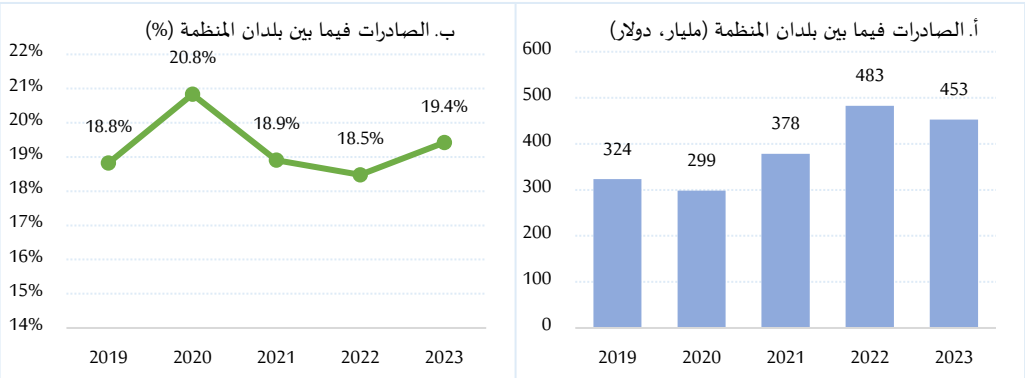

المصدر: تجميع موظفي سيسرك على أساس بيانات مستمدة من صندوق النقد الدولي، إحصاءات وجهة التجارة، لحدود 28 يونيو

23.2ب). وهذا النمو البطيء في تدفقات التجاة بين بلدان المنظمة يقلل من احتمالات تحقيق الهدف المتمثل في الوصول لمعدل 25% المحدد في برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي (OIC-2025).

وعلى صعيد بلدان المنظمة، كانت المملكة العربية السعودية أكبر جهة مصدرة لباقي البلدان الأعضاء في 2023، بقيمة صادرات بلغت 75.5 مليار دولار أمريكي، أو ما يمثل 16.7% من إجمالي الصادرات فيما بين بلدان المنظمة. وتلتها كل من الإمارات العربية المتحدة (74.8 مليار دولار، 16.5%) وتركيا (65.9 مليار دولار، 14.6%) وإندونيسيا (32.5 مليار دولار، 7.2%) ثم ماليزيا (30.9 مليار دولار، 6.8%). واستأثرت البلدان الثلاثة ذات أكبر الأرقام لوحدها بحوالي نصف (47.8%) إجمالي الصادرات البينية للمنظمة، وبلغت هذه الحصة مستوى عال تمثل في 76.5% بالنسبة للبلدان العشر المتصدرة لقائمة أكثر بلدان المنظمة تصديرا في اتجاه باقي الأعضاء، بما في ذلك مصر وقطر وكوت ديفوار وكزاخستان ونيجيريا. ومن بين هذه البلدان العشر، بلغ حجم صادرات مصر نحو باقي بلدان المنظمة ما يقدر بنحو 46.4% من إجمالي صادراتها، في حين سجلت ماليزيا حصة أدنى من ذلك بلغت 9.9% (الشكل 24.2أ).

وعلى سبيل المقارنة، وجهت بعض البلدان التي تسجل قيما أقل نسبيا من الصادرات فيما بين بلدان المنظمة حصة أعلى بكثير من صادراتها إلى بلدان المنظمة. ولحدود عام 2023 كان للصادرات فيما بين بلدان المنظمة حصة تقدر بنحو 99.5% من إجمالي صادرات غامبيا، على الرغم من أن قيمتها تقل عن

3 مليار دولار أمريكي. وعلى نحو مماثل، تراوحت هذه الحصة بين 59% و 89% في خمسة من البلدان التي تسجل حصة أقل من مليار دولار من ال صادرات فيما بين بلدان المنظمة (الصومال واليمن والبنين والنيجر وطاجكستان) (الشكل 24.2.ب).

الشكل 24.2: بلدان منظمة التعاون الإسلامي الرئيسية في تجارة السلع البينية في المنظمة، 2023

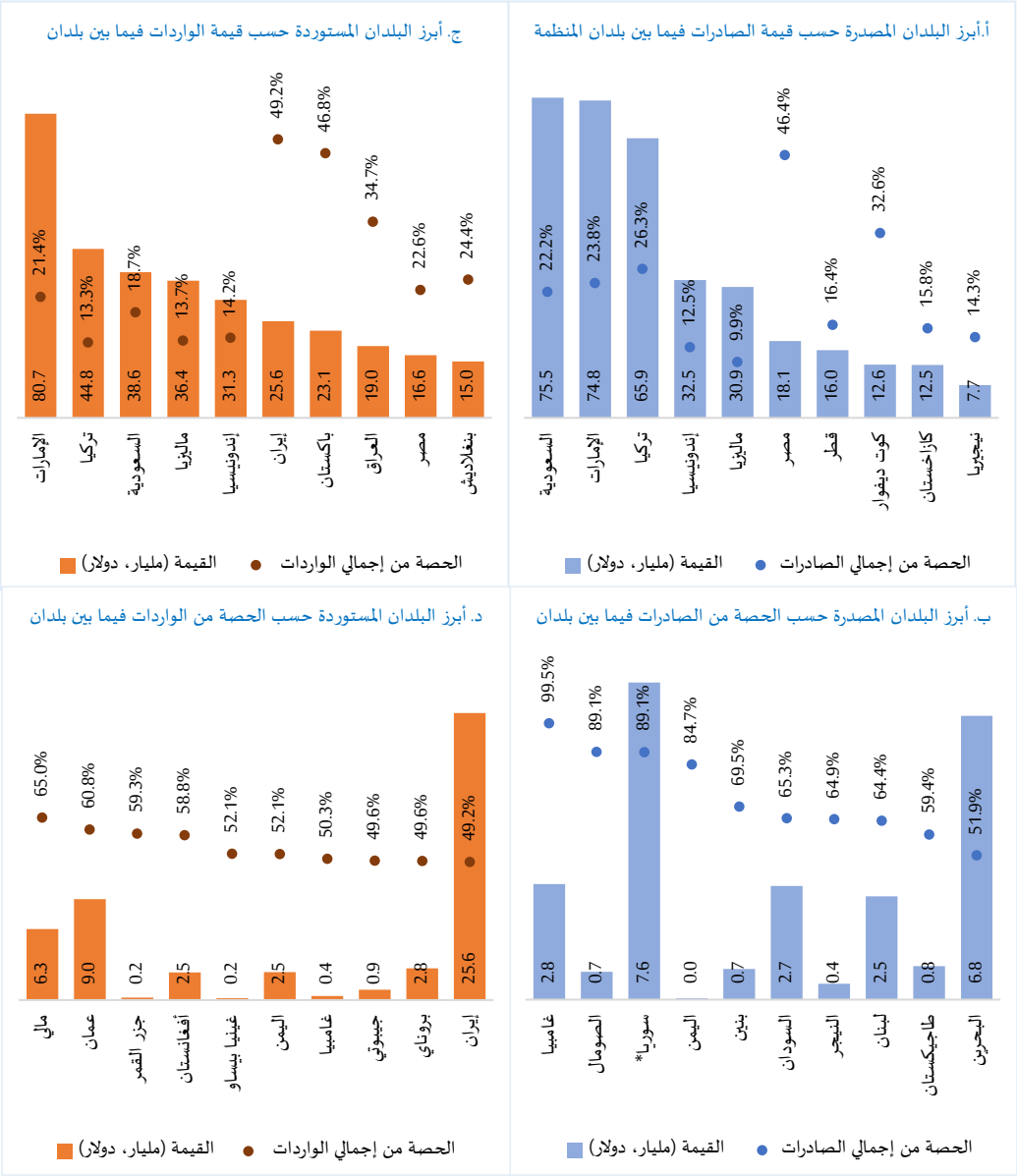

المصدر: تجميع موظفي سيسرك على أساس بيانات مستمدة من صندوق النقد الدولي، إحصاءات وجهة التجارة، لحدود 28 يونيو 2024. * عضوية سوريا في منظمة التعاون الإسلامي معلقة حاليا.

وفيما يتعلق بالواردات فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كانت الإمارات العربية المتحدة أيضا أكبر مستورد من باقي البلدان الأعضاء عام 2023. بحيث بلغ إجمالي واردات البلاد من البلدان الأعضاء الأخرى 80.7 مليار دولار أمريكي، أي ما يمثل 17.0% من إجمالي الواردات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي، وتلتها كل من تركيا (44.8 مليار دولار، 9.5%) والمملكة العربية السعودية (38.6 مليار دولار، 8.2%) وماليزيا (36.4 مليار دولار، 7.7%) ثم إندونيسيا (31.3 مليار دولار، 6.6%). واستأثرت هذه البلدان الخمسة الأكثر استيرادا بحصة 48.9% من إجمالي الواردات فيما بين بلدان المنظمة عام 2023، بينما بلغت هذه النسبة 69.1% بالنسبة للبلدان العشر الأكثر استيرادا، وهذه البلدان تضم إلى جانب البلدان السالفة الذكر كلا من إيران وباكستان والعراق ومصر وبنغلاديش. وعلى صعيد هذه البلدان، بلغ حجم واردات إيران من باقي بلدان المنظمة ما يقدر بنحو نصف (49.2%) إجمالي وارداتها، في حين سجلت تركيا وماليزيا وإندونيسيا حصة 13 إلى 14% في الواردات البينية (الشكل 24.2.ج). وكانت حصة إيران من الواردات فيما بين بلدان المنظمة عاشر أعلى حصة، فيما سجلت مالي أعلى حصة على هذا الصعيد (65.0%). وتلتها عمان (60.8%) وجزر القمر (59.3%) وأفغانستان (58.8%) وغينيا بيساو (52.1%) واليمن (52.1%) وغامبيا (50.3%)، حيث تستورد جميعها على الأقل نصف سلعها من بلدان المنظمة (الشكل 24.2.د).

ميزان الحساب الجاري

انحسار الفائض إلى 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي في 2023

سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي، من حيث القيمة الإجمالية، فائضا في الحساب الجاري بلغ 134 مليار دولار أمريكي في 2023، وهو رقم أعلى بضعفين ونصف من الفائض المتمثل في 349 مليار دولار أمريكي المسجل في العام الذي قبله (الشكل 25.2). بالموازاة مع ذلك، تراجع حجم الفائض كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من 4.0% المسجلة في 2022 إلى 1.5% في 2023. وبالرغم من تسجيل عجز في تجارة الخدمات (33- مليار دولار) في 2023، كما هو مبين في الشكل 22.2، ساهم الفائض في تجارة السلع (91 مليار دولار في 2023) بصورة كبيرة في تسجيل مستويات الفائض الراهنة في الحساب الجاري. وبالإضافة إلى ذلك، كان لباقي مكونات الحساب الجاري، مثل تعويضات الموظفين وإيرادات الاستثمار والتحويلات الش خصية، دور كبير في هذا المعدل. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى إمكانية تسجيل مزيد من الانخفاض في حجم الفائض لقيمة 45 مليار دولار في 2024، أو ما يعادل 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل 25.2: إجمالي رصيد الحساب الجاري لدول منظمة التعاون الإسلامي

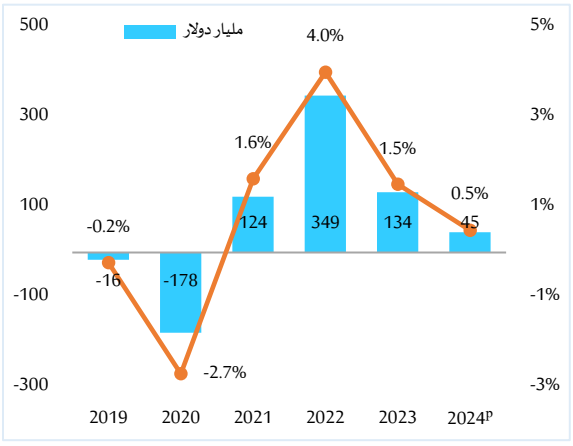

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2024.
ملاحظة: البيانات تستثني أفغانستان ولبنان وفلسطين وسوريا.

وعلى صعيد بلدان منظمة التعاون الإسلامي، سجلت الكويت أكبر فائض في الحساب الجاري بالقيمة الاسمية في 2023، بلغ قدره 53.0 مليار دولار أمريكي، تلتها الإمارات العربية المتحدة (46.8 مليار دولار)، وقطر (43.9 مليار دولار)، والمملكة العربية السعودية (42.1 مليار دولار)، ثم إيران (17.8 مليار دولار). وفي المقابل، سجلت تركيا أعلى مستويات العجز في الحساب الجاري، بلغ قدره 45.2 مليار دولار أمريكي، تلتها كازاخستان (9.8 مليار دولار) وكوت ديفوار (4.8 مليار دولار) والسنغال (4.8 مليار دولار) ومصر (4.7 مليار دولار) (الشكل 26.2.أ). وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، بلغ الفائض مستوى عال قدر بنحو 32.8% في الكويت، تلتها جيبوتي (23.5%) وغيانا (20.2%) وبروناي دار السلام (19.0%) وقطر (18.7%). وبالمقابل، بلغ العجز في الحساب الجاري 30.4% من الناتج المحلي الإجمالي في قرغيزستان و 22.8% في المالديف، و 19.1% في اليمن، و 15.1% في السنغال، و13.1% في فلسطين (الشكل 26.2.ب)، وبلغ أيضا أكثر من 10% في خمسة بلدان أخرى أعضاء في المنظمة: النيجر وموريتانيا وموزمبيق.

الشكل 26.2: بلدان منظمة التعاون الإسلامي ذات أعلى مستويات الفائض/ العجز في الحساب الجاري، 2023

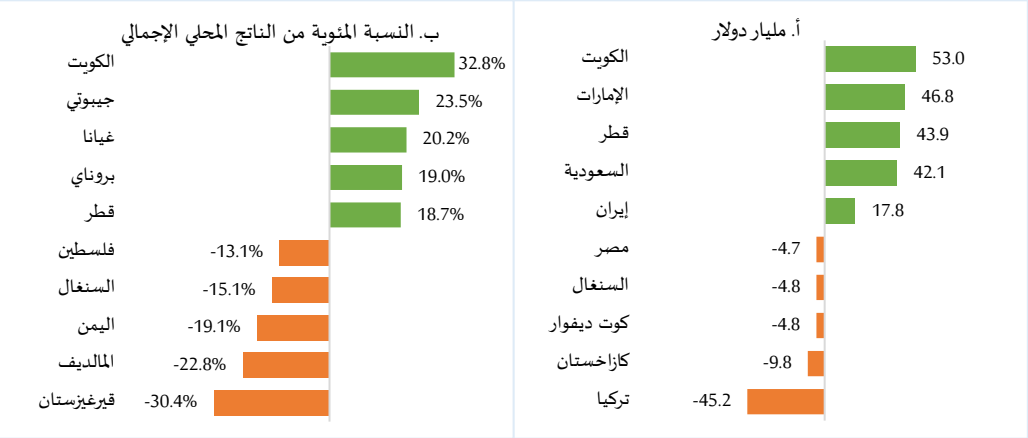

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2024. ملاحظة: باستثناء أفغانستان ولبنان وسوريا.

الرصيد المالي

حالات العجز الحكومي تزيد بنسبة 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي في 2023 بعد تسجيلها لأدنى المعدلات على الإطلاق في 2022

زاد حجم متوسط مستويات العجز الحكومي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في 2023، ومثل بذلك 1.9% من الن اتج المحلي الإجمالي، بعد أن تراجع عن المستوى القياسي البالغ 6.6% في 2020 إلى 0.1% في 2022. وهذه الزيادة نتجت أساسا عن ارتفاع النفقات وتراجع طفيف في الإيرادات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. فقد زاد حجم النفقات من 23.5% من الناتج المحلي الإجمالي المسجل في 2022 إلى 25.2% في 2023، في حين انخفضت الإيرادات بنحو 0.1 نقطة مئوية إلى 23.3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة. وتشير التقديرات الخاصة بعام 2024 إلى أن هذا الاتجاه

سيتواصل، إذ من المتوقع ارتفاع م عدل النفقات ليبلغ 23.1% وتراجع الإيرادات لمعدل 23.1% وتوسع نطاق العجز ليبلغ 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 27.2).

وتبرز هذه الأرقام حجم التحديات التي تواجهها بلدان المن ظمة في تحقيق التوازن في ميزانياتها في ظل الظروف الاقتصادية المتقلبة. وعكس مسار تقليص العجز بعد عام 2022 يبين أهميةالسياسات المالية الاستراتيجية لإدارة النفقات وتعزيز تدفقات الإيرادات. إذ يتعين على صانعي السياسات معالجة هذه القضايا فورا للحيلولة دون تفاقم الاختلالات المالية وضمان النمو الاقتصادي المستدام.

الشكل 27.2: الرصيد المالي الحكومي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (% من الناتج المحلي الإجمالي)

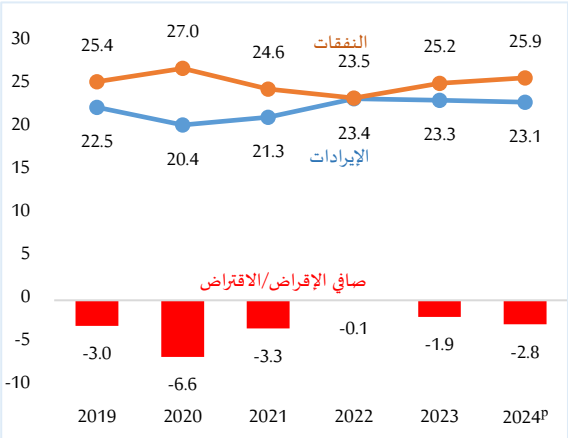

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2024.
ملاحظة: * البيانات تستثني سوريا للفترة قيد الاستعراض بكاملها، وأفغانستان ولبنان لفترة 2023-2024، وفلسطين لعام 2024.

الشكل 28.2: الرصيد المالي الحكومي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي: 2022 مقابل 2023 (% من الناتج المحلي الإجمالي)

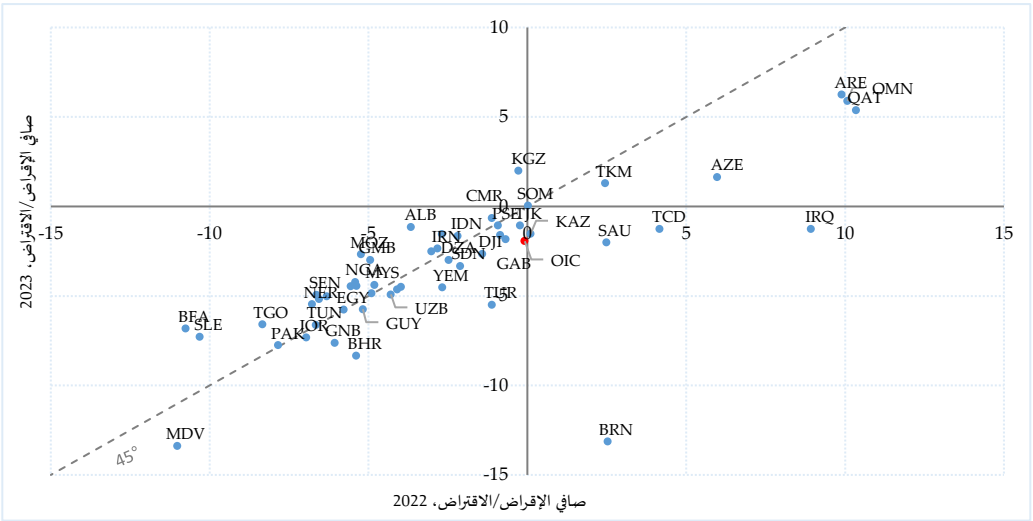

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2024. ملاحظة: راجع الملحق (أ) للاطلاع على رموز البلدان. باستثناء أفغانستان ولبنان وسوريا بسبب عدم توفر البيانات. والبيانات الخاصة بالكويت وليبيا غير معروضة بسبب قيمها الكبيرة. والبيانات الخاصة بعامي 2022 و 2023 هي 30.6% و 29.4% بالنسبة للكويت، و 23.6% و 8.5% بالنسبة لليبيا.

ويبرز الشكل 28.2 أن 23 بلدا من أصل 54 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر بشأنها البيانات شهدت تحسنا في رصيدها المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2023 مقارنة بالعام الذي

قبله. ومن الجدير بالذكر أن تغيرات إيجابية شهدتها كل من بوركينا فاسو (من 10.7- % إلى 6.8-%) وسيراليون (من 10.30- % إلى 7.3-%) وألبانيا (من 3.7- % إلى 1.1-%) وموزمبيق (من 5.2- % إلى 2.7-%) وقيرغيزستان (من 0.3- % إلى 2.0+%). وعلى العكس من ذلك، سجل تدهور كبير في برواني دار السلام (من 2.5+% إلى 13.1-%) وليبيا (من 23.6+% إلى 8.5+%) والعراق (من 8.9+% إلى 1.3-%) وتشاد (من 4.2+% إلى 1.3-%) وقطر (من 10.4+% إلى 5.4+%). وبالإضافة إلى ذلك، في حين أن 13 بلدا سجل فائضا في عام 2022، تراجع هذا الرقم في 2023 ليصبح 9 بلدان فقط، تتقدمها الكويت (29.4%) وتليها ليبيا (8.5%) والإمارات العربية المتحدة (6.3%) وعمان (5.9%) وقطر (5.4%). وبالمقابل، شهدت جزر المالديف أعلى معدل للعجز المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، حيث بلغ 13.4%، تلتها برواني دار السلام (13.1%) والبحرين (8.3%) وباكستان (7.8%) وغينيا بيساو (7.6%).

المالية الدولية

ضعف في التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر في 2023، وآفاق الاستثمار في المشاريع التأسيسية واعدة

بلغ حجم صافي التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي 150 مليار دولار أمريكي في 2023، وهو رقم أقل بنسبة 11.1% مقارنة بالمستوى القياسي غير المسبوق البالغ 169 مليار دولار المسجل في العام الذي قبله. ومع تراجع مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم (1.8-%) وفي البلدان النامية (8.1-%) (راجع الشكل 11.1 أعلاه)، فقدأدى الانخفاض الكبير للتدفقات إلى بلدان المنظمة إلى تراجع حصتها في التدفقات العالمية وكذلك في التدفقات إلى البلدان النامية في عام 2023. فقد تراجعت حصة بلدان المنظمة في إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية من نسبة 12.4% المسجلة في 2022، وهو أعلى مستوى منذ 30 عاما، إلى 11.3% في 2023. وعلى نفس النسق، بلغت حصتها من التدفقات الواردة للبلدان النامية 22.8% في 2023، بعد أن كانت في حدود 23.6% عام 2022، وهو أعلى معدل سجل منذ 2009 (الشكل 29.2).

الشكل 29.2: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى بلدان المنظمة

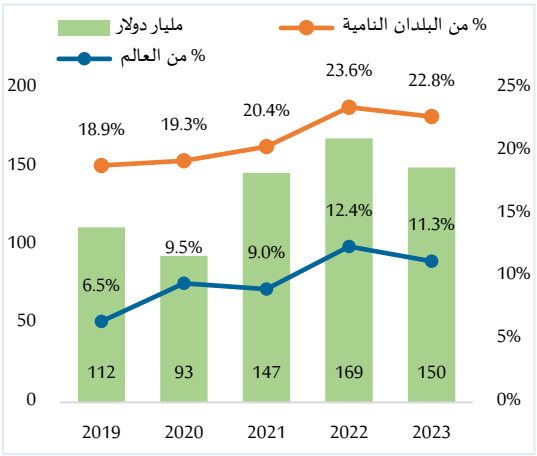

المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى بيانات مستمدة من الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2024، الجداول المرفقة.

وتكتسي الاستثمارات التأسيسية[4] أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية بفضل ما تمنحه من تعزيز للنمو وفرص العمل. فقد زادت قيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسية على مستوى العالم بنسبة 5.4% لتصل إلى 1.38 تريليون دولار أمريكي في عام 2023، بعد نمو ملحوظ بقيمة 57.8% وتسجيل حجم قدره 1.3 مليار دولار أمريكي في 2022. والزيادة في 2023 مصدرها الرئيسي زيادة حجم

الاستثمارات الموجهة إلى البلدان النامية (22. 9+%)، في ظل تراجع حجم الاستثمارات الموجهة إلى البلدان المتقدمة (11.8-%) في نفس العام. وشهدت بلدان منظمة التعاون الإسلامي تحسنا كبيرا، سواء من حيث قيمة أو عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسية المعلن عنها (الشكل 30.2). فقد زاد عدد المشاريع بما يكافئ ربع المشاريع القائمة (23.9%) ليبلغ عددها 3246 مشروعا، بينما تضاعفت قيمتها بحوالي خمس حجمها (20.5%) لتصل إلى 363 مليار دولار أمريكي، وهو أعلى مستوى مسجل في ظرف عقدين من الزمن. وبناء عليه، استأثرت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من حيث عدد المشاريع بنسبة 17.6% من الإجمالي العالمي المسجل عام 2023، بالمقارنة مع 14.5% في عام 2022، في حين ارتفعت حصتها في الإجمالي للبلدان النامية من 35.2% إلى 38.3% خلال نفس الفترة. ومن حيث قيمة المشاريع، زادت حصتها في الإجمالي العالمي من 14.5% في 2022 إلى 26.3% في 2023، في حين تراجعت نسبيا حصتها في إجمالي البلدان النامية من 46.3% إلى 45.4% خلال الفترة ذاتها.

الشكل 30.2: المشاريع الاستثمارية التأسيسية المعلن عنها والموجهة إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي

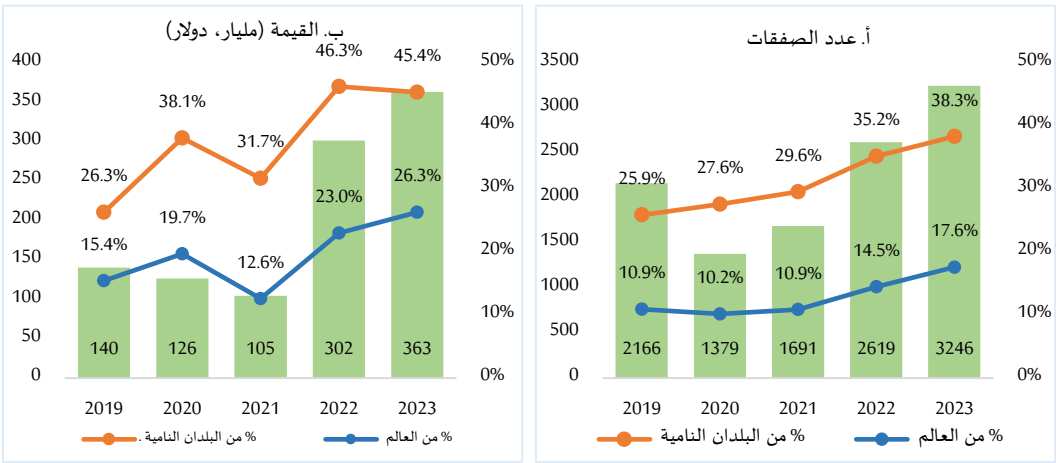

المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى بيانات مستمدة من الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2024، الجداول المرفقة.

والاتجاه التصاعدي لحصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي دلالة على الإدراك المتزايد لحجم الإمكانات والفرص المتاحة في هذه الأسواق لصالح المستثمرين الدوليين. وهذه الزيادة تبرز الجاذبية المتزايدة التي باتت تحظى بها بلدان المنظمة كوجهة للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بفضل عوامل عدة مثل الإصلاحات الاقتصادية المواتية، وتحسين بيئة الأعمال، والمبادرات الاستراتيجية الرامية إلى تعزيز الاستثمار الأجنبي. والارتفاع الكبير في عدد وحجم المشاريع دلالة على أهمية هذه البلدان في مشهد الاستثمار العالمي، مما يشير إلى دورها المتنامي كعنصر مهم في النمو الاقتصادي الإقليمي والعالمي.

مع التطورات السالفة الذكر، بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الوارد 49.1 تريليون دولار أمريكي في عام 2023، بزيادة 35.9% عن مستواه المسجل في 2019. وعلى مدى فترة السنوات الخمس ذاتها، زاد حجم أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 14.8% ليبلغ 2.4 تريليون دولار في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بينما زادت بنسبة 42.9% في البلدان

النامية غير الأعضاء في المنظمة وبنسبة 35.8% في البلدان المتقدمة (الشكل 31.2). وبهذا، تكون بلدان المنظمة قد استقطبت حصة أقل نسبيا من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2023 (4.9%) بالمقارنة مع عام 2019 (5.7%). وواصلت البلدان المتقدمة جذب الجزء الأكبر من الأرصدة العالمية، إذ أنها بلغت نسبة 75.8% لحدود عام 2023.

الشكل 31.2: رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (دولار أمريكي، تريليون)

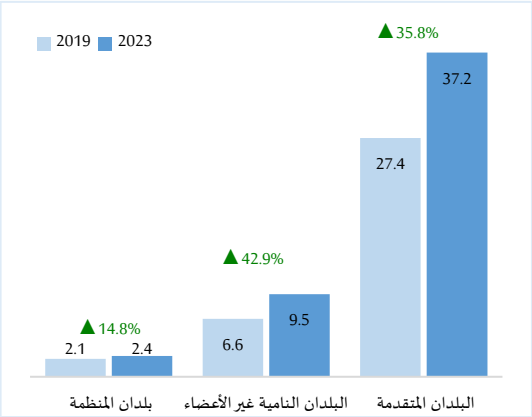

المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى بيانات مستمدة من الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2024، الجداول المرفقة.

وكما هو الحال مع مجاميع الاقتصاد الكلي الرئيسية الأخرى، تركزت بدورها تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بشكل كبير في عدد قليل فقط من بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وشكلت التدفقات الواردة إلى أربع بلدان فقط - الإمارات العربية المتحدة (30.7 مليار دولار أمريكي) وإندونيسيا (21.6 مليار دولار) والمملكة العربية السعودية (12.3 مليار دولار) وتركيا (10.4 مليار دولار) - ما مجموعه نصف (50.1%) من إجمالي التدفقات الواردة إلى جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي في عام 2023. وبلغت هذه الحصة مستوى عالي قدره 77.1% بالنسبة للبلدان العشر الأولى (الشكل 32.2أ). وفي حالة أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، استقطبت البلدان الخمسة الأولى لحدود عام 2023 ما يناهز 45.6% من إجمالي منظمة التعاون الإسلامي، بينما استأثرت البلدان العشر الأولى بنسبة 67.7% (الشكل 32.2.ب). وباستثنائها بقيمة 286 مليار دولار أمريكي من أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة (12.0% من إجمالي منظمة التعاون الإسلامي)، تصدرت إندونيسيا قائمة بلدان المنظمة. وتلتها كل من الإمارات العربية المتحدة (225 مليار دولار، 9.4%) والمملكة العربية السعودية (216 مليار دولار، 9.0%) وماليزيا (202 مليار دولار، 8.5%) ثم مصر (159 مليار دولار، 6.7%).

الشكل 32.2: بلدان منظمة التعاون الإسلامي ذات أكبر حصة من الاستثمار الأجنبي المباشر، 2023 (مليار، دولار)

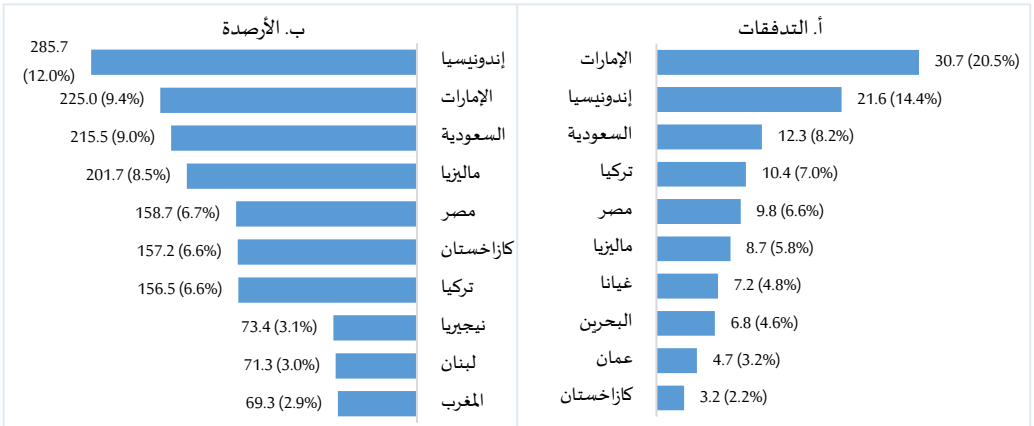

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2024، الجداول المرفقة. ملاحظة: تشير الأرقام الموجودة بين قوسين إلى حصة الدولة المعنية في إجمالي منظمة التعاون الإسلامي.

ارتفاع الديون قصيرة الأجل يحفز ارتفاع رصيد الدين الخارجي

ارتفع إجمالي رصيد الدين الخارجي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي بمقدار 41 مليار دولار أمريكي أو ما يعادل نسبة 2.0% ليبلغ 2,127 مليار دولار أمريكي في عام 2022، مقارنة بمبلغ 2,086 مليار دولار أمريكي المسجل في عام 2021. وهذه الزيادة نتجت عن ارتفاع حاد في الدين قصير الأجل، مع تراجع باقي مكونات إجمالي رصيد الدين في 2022. فقد بلغ حجم الدين قصير الأجل 384 مليار دولار أمريكي في 2022، بزيادة قدرها 65 مليار دولار، أو زيادة بنسبة 20.5% مقارنة بالعام السابق، ونتيجة لذلك زادت حصته من إجمالي رصيد الدين الخارجي من 15.3% إلى 18.0% خلال هذه الفترة (الشكل 33.2).

وتراجع الدين العام والدين الذي تضمنه الحكومة في 2022 بمعدل 7.7 مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل 0.7% ليبلغ حجمه 1043 مليار دولار، لكن رغم ذلك يشكلان العنصرين الأكثر مساهمة في إجمالي رصيد الدين الخارجي لبلدان المنظمة. لكن تراجعت حصتها إلى 49.0% في 2022 بعد أن كانت في حدود 50.4% عام 2021. وواصل الدين الخاص بدون ضمانات تراجعه على مدى السنوات الخمس الممتدة بين عامي 2018 و 2022. كما تراجع في عام 2022 بمقدار 12.2 مليار دولار أمريكي أو ما يعادل 2.0% من المستوى المسجل في العام السابق ليبلغ قدره 583.6 مليار دولار أمريكي. وباعتباره ثاني أكبر مكون لإجمالي رصيد الدين الخارجي، بلغت حصته 27.4% في عام 2022 بعد أن كان في حدود 34.6% في عام 2018. وبصورة عامة، بلغ رصيد الدين طويل الأجل، الذي يشمل الدين العام والدين الذي تضمنه الحكومة والدين الخاص بدون ضمانات، 1626 مليار دولار أمريكي عام 2022، ويمثل ذلك تراجعا بقيمة 19.9 مليار دولار، أو ما يعادل 1.2% مقارنة بالعام الذي قبله، واستأثر بحصة 76.5% من إجمالي رصيد الدين الخارجي، مقارنة بنسبة 78.9% في 2021.

الشكل 33.2: إجمالي رصيد الديْن الخارجي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي حسب المكونات

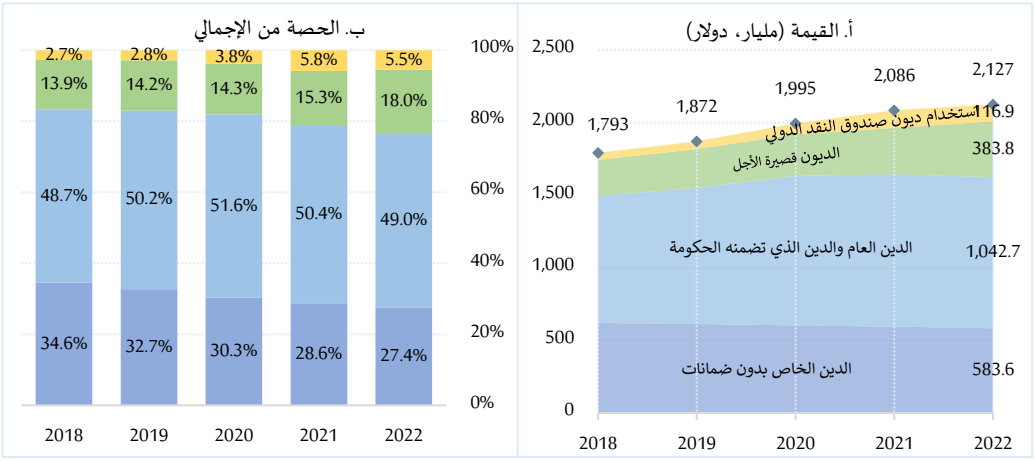

المصدر: تجميع موظفي سيسرك بناء على بيانات مستمدة من البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية. تغطية البيانات: 47 بلدا عضوا في المنظمة (باستثناء البحرين وبروناي دار السلام والكويت وليبيا وماليزيا وعمان وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة).

وتراجع استخدام الائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي بمقدار 4.4 مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل 3.6%، ليبلغ حجمه 116.9 مليار دولار، وهو بذلك يبقى المكون الأصغر من إجمالي رصيد الدين الخارجي لبلدان المنظمة. وشكل هذا النوع من الدين 5.5% من إجمالي رصيد الدين الخارجي في 2022، وهو رقم أقل من معدل 5.8% المسجل في العالم السابق.

وكنتيجة، يشير الوضع المتعلق بالدين الخارجي في 2022 في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى الاعتماد المتزايد على الديون قصيرة الأجل، وهو الأمر الذي ساهم بصورة كبيرة في الزيادة الإجمالية في إجمالي رصيد الدين الخارجي. وارتفاع حجم الديون قصيرة الأجل يبرز الحاجة الملحة إلى حلول فورية في القطاع المالي. ويعد هذا التحول في طبيعة الدين يبعث على القلق لأنه يزيد من احتمالية التعرض لمخاطر متعلقة بإعادة التمويل والتقلبات المالية العالمية. وعلى العكس من ذلك، تراجعت نسبيا الديون طويلة الأجل، وهذا دلالة على اعتماد مقاربة تتسم بالحذر في التعامل مع الاقتراض الطويل الأجل. والاعتماد على الديون قصيرة الأجليعكس مدى أهمية تصميم استراتيجيات مالية أكثر متانة لضمان الاستقرار الاقتصادي وتخفيف حجم المخاطر المرتبطة بمثل هذه الأشكال من الديون.

وعلى مستوى فرادى البلدان، ارتفع إجمالي رصيد الدين الخارجي من حيث القيمة الاسمية خلال الفترة 2021-2022 في 21 بلدا من أصل 47 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي تتوفر بشأنها بيانات متعلقة بالديون، مع تسجيل أكبر زيادة في تركيا (بمقدار 21.2 مليار دولار أمريكي). تلتها مصر وأوزبكستان بزيادة قدرها 17.1 مليار دولار و 8.3 مليار دولار على التوالي. ومن جهة أخرى، صنفت إندونيسيا من بين البلدان التي سجلت انخفاضا في رصيد ديونها خلال نفس الفترة، وذلك بتقلصه بمقدار 15 مليار دولار أمريكي. وتلتها باكستان والعراق بانخفاض في حجم الديون بمقدار 3.9 و 2.8 مليار دولار أمريكي. واعتبارا من عام 2022، ظلت تركيا البلد العضو الأكثر مديونية في منظمة التعاون الإسلامي من حيث القيمة الاسمية، حيث بلغ إجمالي رصيد دينها الخارجي 458.7 مليار دولار أمريكي، أي ما يمثل 21.6% من إجمالي رصيد الدين الخارجي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر حولها البيانات. وتلت تركيا كل من إندونيسيا (396.2 مليار دولار أمريكي) ومصر (163.1 مليار دولار) وكازاخستان (161.7 مليار دولار) ثم باكستان (126.9 مليار دولار) (الشكل 34.2). فقد استأثرت تركيا وإندونيسيا معا بخمسي (40.2%) إجمالي رصيد الدين الخارجي لبلدان المنظمة في 2022، في حين أن هذه النسبة بلغت 61.4% بالنسبة للبلدان الخمس الأكثر مديونية.

ومن حيث عبء الدين بالنسبة لحجم الاقتصادي لكل بلد، كانت موزمبيق أكثر بلدان منظمة التعاون الإسلامي مديونية في عام 2022، حيث بلغ رصيد ديونها الخارجية أكثر من أربعة أضعاف دخلها القومي الإجمالي (GNI). وبشكل أدق، بلغ معدل الدين نسبة إلى الدخل القومي الإجمالي 423.6%. وتلتها لبنان (329.1%) وسورينام (125.6%) والسنغال (120.4%). وتراوحت هذه النسبة بين 80% و90% في العديد من بلدان المنظمة، بما في ذلك جيبوتي وتونس وقرغيزستان والأردن وكازاخستان. وعلى العكس من ذلك، سُجلت أدنى نسب المديونية في إيران (2.4%) والجزائر (3.7%) وتركمانستان (8.1%) والعراق (8.6%) (الشكل 34.2). وبصورة عامة، بلغ متوسط نسبة الدين إلى الدخل القومي الإجمالي في بلدان المنظمة 35.2% في عام 2022، متراجعا بنسبة 3.3 نقطة مئوية عن متوسط العام الذي قبله (38.5%). وفي الوقت الذي سجل فيه 33 بلدا

من أصل 45 بلدا تتوفر بشأنها البيانات انخفاضا، سجلت سورينام أعلى مستويات الانخفاض (28.4 نقطة مئوية)، تلتها السودان (25.7) وقرغيزستان (17.9) وجزر المالديف (14.8) وكازخستان (12.1). وبالمقابل، سجلت لبنان اعلى معدلات الزيادةفي النسبة بلغت 19.7 نقطة مئوية، وتلتها السينغال (14.1) والنيجر (5.8) وكوت ديفوار (4.1) وبنين (3.6).

الشكل 34.2: مديونية بلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2022

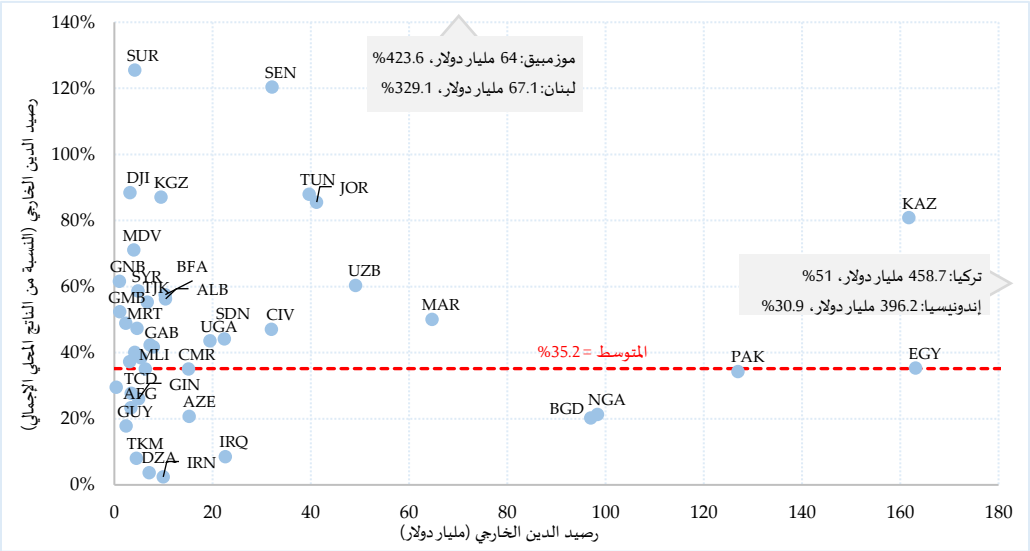

المصدر: تجميع موظفي سيسرك بناء على بيانات مستمدة من البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية. ملاحظة: راجع الملحق (أ) للاطلاع على رموز البلدان. تغطية البيانات: 46 بلدا عضوا في المنظمة (باستثناء اليمن بسبب عدم توفر بيانات الدخل القومي الإجمالي بالإضافة إلى البلدان العشر المستبعدة من الشكل 33.2). معدل الدين في البلد نسبة إلى الدخل القومي الإجمالي الخاص بسوريا يخص عام 2021.

وبصورة عامة، شهدت مختلف بلدان منطقة منظمة التعاون الإسلامي في 2022 مستويات زيادة كبيرة في الديون الخارجية وفي الآن ذاته مستويات ملحوظة في انخفاض المعدل. وبرزت تركيا وإندونيسيا كأكثر بلدين مديونية من حيث القيمة الاسمية، في حين تحملت موزمبيق ولبنان أعلى أعباء الديون نسبة إلى الحجم الاقتصادي للبلدين. ويبرز التباين في اتجاهات الديون على صعيد بلدان المنظمة حجم التحديات الاقتصادية القائمة وأهمية الاستراتيجيات المالية المعتمدة. ومهم جدا أن تعمل بلدان المنظمة على خلق توازن بين إدارة الديون والنمو الاقتصادي المستدام للتخفيف من أوجه الخطر المرتبطة بارتفاع الديون أيضا لضمان المرونة مستقبلا.

ارتفاع الاحتياطيات بنسبة 5.8% مع تحسن الوضع المتعلق بكفاية الاحتياطيات

إن الاحتياطيات الدولية ذات أهمية بالغة فغي الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي والمرونة في مواجهة الصدمات المالية العالمية. وتوفر ما يكفي من الاحتياطيات يخول للبلدان إدارة تقلبات العملة، وتسوية الديون الدولية، وخلف حاجز ضد الأزمات الخارجية. فبعد تراجع إجمالي الاحتياطيات الدولية [5] بنسبة 6.5% ليبلغ حجمها بذلك 14.8 تريليون دولار أمريكي في 2022، عاد الإجمالي في 2023 ليسجل زيادة قدرها 705 تريليون

الشكل 35.2: إجمالي الاحتياطيات، بما في ذلك الذهب (تريليون دولار

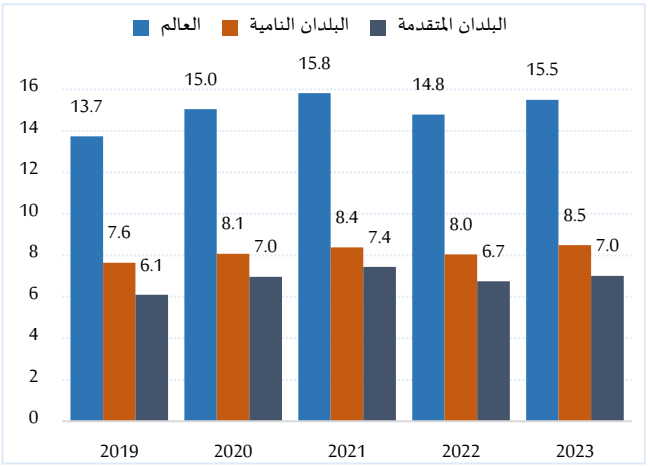

المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية.

دولار أو ما يمثل زيادة بنحو 4.8% مقارنة بالعام الذي قبله، وبهذا بلغ حجم الاحتياطيات 15.5 تريليون دولار (الشكل 35.2). لكن المستوى لم يرق لنفس المستوى القياسي البالغ 15.8 تريليون دولار المسجل في 2021. وبذلك تحسنت نسبيا إمكانية الصمود أمام الصد مات المحتملة والحفاظ على الاستقرار المالي عالميا.

وكانت البلدان النامية، حيث زادت الاحتياطيات بمقدار 440 مليار دولار أمريكي، أو 5.5%، ليبلغ حجمها 8.5 تريليون دولار، مصدر ما يقرب من ثلثي (62%) الزيادة في حجم الاحتياطيات العالمية في 2023. وفي البلدان المتقدمة، زادت الاحتياطيات بمقدار 265 مليار دولار أمريكي، أو 3.9%، ليصل حجمها إلى 7.0 تريليون دولار. ونتيجة لذلك، قلصت البلدان المتقدمة حصتها في الاحتياطيات العالمية من 45.6% المسجلة في عام 2022 إلى 45.3% في 2023،بينما استمرت البلدان النامية في الاستئثار بالجزء الأكبر منها. وبالنسبة للبلدان التي لم تحقق مستويات كافية من الاحتياطيات، ولا تزال تتخبط في تحديات متعلقة تعزيز أوضاعها المالية، من المهم الاستمرار في اعتماد ممارسات متسمة بالحذر في إدارة المخاطر وتنفيذ إصلاحات تنظيمية لتعزيز مستويات كفاية احتياطياتها.

وعلى صعيد منظمة التعاون الإسلامي، تشير بيانات عام 2023 المتاحة بشأن 32 بلدا، التي تستأثر بحصة 84% من إجمالي الناتج المحلي لمجموعة المنظمة، إلى زيادة في الاحتياطيات بنسبة 5.8% ليبلغ بذلك حجمها 1.68 تريليون دولار أمريكي. ومن بين 22 بلدا المسجلة لزيادة في حجم إحتياطياتها في 2023، تصدرت الإمارات العربية المتحدة قائمة البلدان بزيادة قدرها 51.1 مليار دولار أمريكي، تلتها تركيا (17.1 مليار دولار) والعراق (15.2 مليار دولار) والجزائر (9.4 مليار دولار) ثم إندونيسيا (9.1 مليار دولار). وسجلت أعلى مستويات الزيادة في احتياطيات فلسطين (47.5%) وباكستان (38.3%) والإمارات العربية المتحدة (36.9%) وألبانيا (22.6%) وأذربيجان (21.3%). ومن بين البلدان التي سجلت تراجعا في الاحتياطيات عام 2023، سجلت السعودية أعلى مستويات الانخفاض (20.3 مليار دولار أمريكي)، تلتها بنغلاديش (11.9 مليار دولار)، وهو أعلى معدل للتراجع (35.2%). كما شهدت بدورها جزر المالديف (29.0%) وسيراليون (20.6%) وجيبوتي (14.8%) وبروناي دار السلام (11.0%) تدهورا بأرقام زوجية في احتياطياتها الإجمالية. واعتبارا من عام 2023، استأثرت المملكة العربية السعودية بأكبر الاحتياطيات الدولية، بلغت قيمتها 457.9 مليار دولار أمريكي، تلتها الإمارات (189.5 مليار دولار) وإندونيسيا (146.4 مليار دولار) وتركيا (140.9 مليار دولار) ثم ماليزيا (113.5 مليار دولار).

الشكل 36.2: إجمالي الاحتياطيات بدلالة عدد أشهر الاستيراد

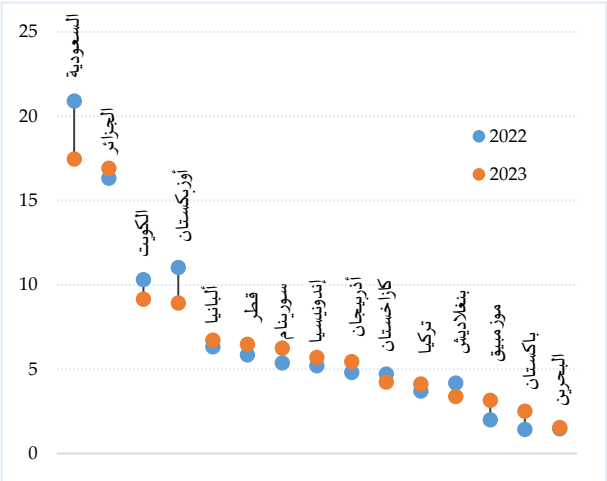

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

في حين أن معظم بلدان منظمة التعاون الإسلامي حسنت من حجم احتياطياتها في عام 2023، فإن الاحتياطيات من حيث "أشهر الواردات" [6] تحسنت كذلك في جل هذه البلدان، وذلك على النحو المبين في الشكل 36.2 بخصوص البلدان الـ15 التي تتوفر البيانات بشأنها. والأسباب الكامنة وراء تحسن الوضع أو تدهوره في كفاية الاحتياطيات تختلف باختلاف البلدان. فبالنسبة للبلدان التي سجلت تحسنا يمكن أن يعزى الأمر إما لزيادة في الاحتياطيات أعلى من الواردات (ألبانيا والجزائر وأذربيجان والبحرين وتركيا) أو زيادة في الاحتياطيات في مقابل انخفاض الواردات (إندونيسيا وموزمبيق وباكستان وقطر وسورينام). أما بالنسبة للبلدان التي شهدت تدهورا، فكان السبب وراء ذلك إما تسجيل انخفاض في الاحتياطيات بمعدل أعلى من الواردات (بنغلاديش)، أو زيادة في الواردات بمعدل أعلى من حجم الاحتياطيات (كازاخستان والكويت)، أو انخفاض في الاحتياطيات في مقابل زيادة الواردات (المملكة العربية السعودية). وبصورة، سجلت المملكة العربية السعودية، التي تعادل احتياطياتها 17.5 شهرا من الواردات، أعلى مستوى لكفاية الاحتياطيات في عام 2023. وتلتها الجزائر باحتياطيات كافية لتغطية 16.9 شهرا من الواردات. وبالإضافة إلى ذلك، سجلت الكويت (9.2) وأوزبكستان (8.9) معدلات قريبة من المتوسط العالمي البالغ 9.4 أشهر.

باختصار، حصل تحسن كبير في 2023 في الوضع المتعلق بالاحتياطيات الدولية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ويعكس هذا التحسن مدى تمتع الكثير من بلدان المنظمة بالمرونة واعتمادها للاستراتيجيات الاقتصادية الاستباقية لتعزيز استقرارها المالي. وقد أسهمت بلدان مثل الإمارات العربية المتحدة وتركيا والعراق بصورة كبيرة في هذا الاتجاه التصاعدي، وفي الآن ذاته مرت بلدان أخرى بتحديات أفضت إلى تراجع حجم احتياطياتها، مثل المملكة العربية السعودية وبنغلاديش. وعلى الرغم من أوجه التباين هذه، إلا أن الجهود الجماعية لتعزيز كفاية الاحتياطيات دلالة على السير في الاتجاه الصحيح لتحقيق المرونة الاقتصادية في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. ولا شك أن لاستمرار الجهود وتنفيذ سياسات اقتصادية ومالية رصينة دور محوري بالنسبة لبلدان المنظمة لصون وضعها المالي وتعزيزه في خضم عدم اليقين المخيم على الاقتصادي العالمي.

صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المستلمة يتراجع بنسبة 12.3% وتبلغ قيمته 69.3 مليار دولار أمريكي في 2022

إن المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA)، التي تُمنح من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية في البلدان والأقاليم المستفيدة، مصدر مهم من مصادر التمويل بالنسبة لعدد من البلدان النامية، بما في ذلك بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وحسب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي تعتبر أن المساعدات الإنمائية الرسمية ليست المورد الوحيد المتاح للبلدان منخفضة أو متوسطة الدخل، وأن الجهات المانحة لا تفي دائما بالتزاماتها الدولية - مثل هدف الأمم المتحدة المتمثل في تغطية 0.7% من الدخل القومي الإجمالي على شكل مساعدات إنمائية رسمية - فإن هذه المساعدات تبقى من مصادر التمويل الخارجي المستقرة التي يمكن التنبؤ بها من أجل التنمية المستدامة (OECD, 2024b).

الشكل 37.2: صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المستلمة (دولار أمريكي، بالملايير)

الشكل 38.2: أكثر بلدان منظمة التعاون الإسلامي استفادة من المساعدات الإنمائية الرسمية، 2022 (دولار أمريكي، بالملايير)

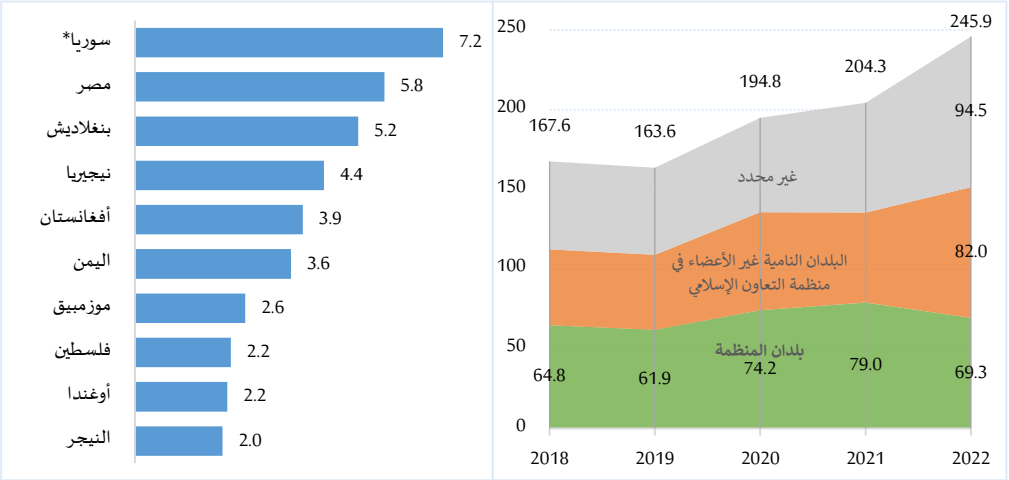

المصدر: إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ملاحظة: صافي إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة من الجهات المانحة الرسمية بالأسعار الجارية. تغطية البيانات: 50 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي (باستثناء البحرين وبروناي دار السلام والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) و 93 بلا ناميا غير عضو في المنظمة. وبالنسبة للفترة قيد الاستعراض، تم الإبلاغ عن حوالي ثلث القيمة الإجمالية السنوية للمساعدات الإنمائية الرسمية على أنها "غير محددة"، وليس على المستوى القطري. (*) العضوية في منظمة التعاون الإسلامي معلقة حاليا.

وتشير أحدث البيانات المتاحة أن صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية التي استفاد منها العالم النامي في 2022 بلغ ما يناهز 245.9 مليار دولار أمريكي، وهو أعلى معدل على الإطلاق بالنسبة لهذه البلدان، بزيادة ملحوظة قدرها 41.6 مليار دولار، أو ما يعادل 20.4%، مقارنة بالعام الذي قبله (الشكل 37.2). وزاد حجم التدفقات المسجلة على مستوى فرادى البلدان بنسبة 11.7% وبلغت قيمتها 151.3 مليار دولار أمريكي في عام 2022، وهو ما يمثل 61.6% من إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. لكن تراجع حجم تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 12.3%، ليبلغ بذلك 69.3 مليار دولار في 2022 مقارنة بحجمها في 2021 البالغ 79.0 مليار دولار. وفي المقابل، زادت التدفقات إلى البلدان

النامية غير الأعضاء في المنظمة بمعدل 45.2% وبلغ حجمها 82.0 مليار دولار أمريكي في عام 2022.[7] وحظيت بلدان منظمة التعاون الإسلامي بحصة أقل من إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى فرادى البلدان النامية في عام 2022 (45.8%) مقارنة بالعام ال سابق (58.3%).[8]

ومع تراجع المدفوعات الواردة إلى 26 من أصل 50 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي التي تتلقى المساعدات الإنمائية الرسمية في عام 2022، فقد سجلت أعلى مستويات التراجع في سوريا (بمعدل 2.51 مليار دولار أمريكي) والسودان (2.28 مليار) ومصر (2.12 مليار). وهناك تفاوت كبير بين بلدان المنظمة من حيث توزيع المساعدات الإنمائية الرسمية. فلحدود 2022 استأثرت أكبر خمسة جهات مستفيدة بحصة 38.3% من إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى بلدان المنظمة، بينما وصلت هذه النسبة 56.5% بالنسبة لأكبر عشر جهات مستفيدة. وصنفت سوريا على رأس قائمة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من حيث التدفقات الواردة، إذ بلغت 7.2 مليار دولار أمريكي وشكلت 10.4% من إجمالي المساعدات الواردة إلى مجموعة بلدان المنظمة، وصنفت الثانية على صعيد البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (بعد أوكرانيا). وتلتها كل من مصر (5.8 مليار دولار، 8.4%) وبنغلاديش (5.2 مليار دولار، 7.5%) ونيجيريا (4.4 مليار دولار، 6.4%) ثم أفغانستان (3.9 مليارد ولار، 5.6%) (الشكل 38.2)، وهذا ما يبرز مستوى الحاجة وضرورة التركيز على الأولويات الاستراتيجية في هذه البلدان.

ويبقى انخراط بلدان منظمة التعاون الإسلامي في آلية المساعدات الإنمائية الرسمية أمرا غاية في الأهمية للتعامل مع تحدياتها التنموية. ورغم التراجع العام لحجم تدفقات هذه المساعدات إلى بلدان المنظمة في 2023، فإن من شأن بذل جهود محددة الأهداف المساهمة بصورة كبيرة في تعزيز المرونة والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. ولتعزيز نمو أكثر شمولية، من الضروري أن تكون مخصصات المساعدات الإنمائية الرسمية متوافقة استراتيجيا مع الاحتياجات الخاصة للسكان الذين يعانون الفقر والحرمان والهشاشة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وهذا الأمر لا يستدعي فقط زيادة حجم المساعدات، بل أيضا العمل على تحسين فعاليتها من خلال تحديد الأهداف بوضوح واعتماد ممارسات التنفيذ الأكثر نجاعة (OECD, 2024b). ومن شأن تعزيز التعاون بين بلدان المنظمة والجهات المانحة الدولية الإسهام في نجاعة استخدام الموارد والحصول على نتائج مرضية على مستوى التنمية المستدامة. وفي ظل سعي المجتمع الدولي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يعتبر تجديد الالتزام بدعم بلدان المنظمة من خلال التنسيق لمبادرات متعلقة بالمساعدات الإنمائية الرسمية تنسيقا جيدا من الأمور الحيوية لضمان عدم تخلف أي بلد عن الركب في مسار تحقيق التنمية المستدامة.

تراجع تدفقات التحويلات الشخصية الواردة بنسبة 3.8% ليبلغ حجمها بذلك 192 مليار دولار أمريكي

بالرغم من جائحة كوفيد-19، حافظت تدفقات التحويلات المالية على مرونتها على امتداد عام 2020 في جميع أنحاء العالم، ثم تحسن حجمها بعد ذلك بصورة كبيرة. فعلى المستوى العالمي، بلغت تدفقات التحويلات المصرح بها رسميا في 2023 ما يناهز 849 مليار دولار أمريكي، أي ما يمثل زيادة بنسبة 7.3% عن مبلغ 791 مليار دولار المسجل في العام السابق. لكن التدفقات الواردة إلى بلدان المنظمة تراجعت بنسبة 3.8% أو ما يعادل 7.5 مليار دولار، مسجلة بذلك معدل 192 مليار دولار، في حين أن التدفقات الواردة إلى البلدان النامية غير الأعضاء في

المنظمة بلغت ما قدره 506 مليار دولار، وهذا ما يمثل زيادة بنسبة 13.4% . أما البلدان المتقدمة فقد سجلت معدل نمو متواضع من حيث معدل نمو تدفقات التحويلات الواردة. وفي 2023 بلغ حجم هذه التدفقات ما قدره 150 مليار دولار بعد أن زاد بنسبة 3.8% عن نظيره في 2022 (الشكل 39.2.أ). وعلى هذا الأساس،تراجعت حصة بلدان المنظمة إلى 22.7% في 2023، بعد أن كانت مستقرة على معدل فوق 25% بقليل على مدى الأعوام الأربعة السابقة (الشكل 39.2.ب).

الشكل 39.2: التحويلات الشخصية المستلمة (دولار أمريكي، بالملايير)

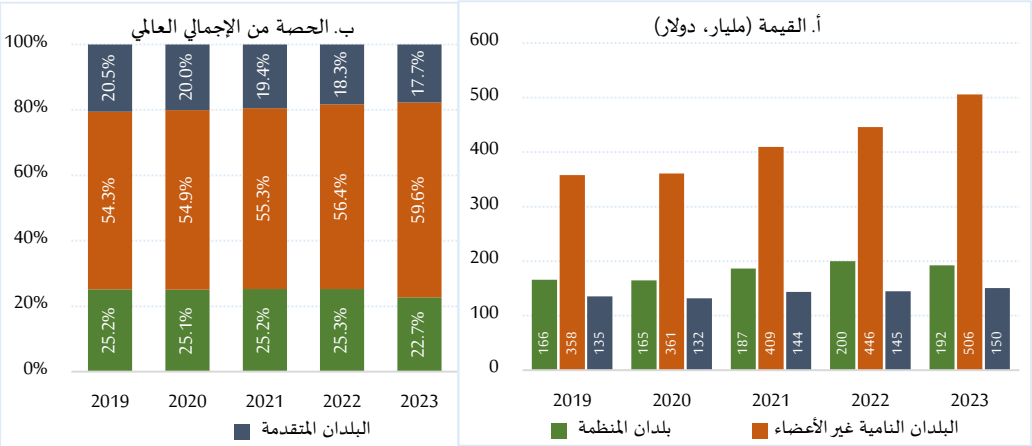

المصدر: تجميع موظفي سيسرك بناء على بيانات مستمدة من البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية. ملاحظة: تستثني البيانات المتعلقة بمجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي البحرين وتشاد وإيران وليبيا وسوريا وتركمانستان والإمارات العربية المتحدة.

في عام 2023، شهد نصف عدد البلدان الأعضاء في المنظمة التي تتوفر البيانات بشأنها (50 بلدا) تراجعا في تدفقات التحويلات الواردة مقارنة بالعام الذي قبله. فقد سجلت كل من مصر (4.1 مليار دولار أمريكي) وباكستان (3.6 مليار) وأذربيجان (1.2 مليار) وطاجكستان (712 مليون) وأوزبكستان (636 مليون) أعلى مستويات التراجع، في حين أن بنغلاديش (1.5 مليار) وإندونيسيا (1.4 مليار) والمغرب (962 مليون) وموزمبيق (418 مليون) ونيجيريا (372 مليون) كانت البلدان المسجلة لأعلى مستويات الزيادة في حجم تدفقات التحويلات.

ولحدود عام 2023، ظل جزء كبير من التحويلات الواردة إلى بلدان المنظمة منحصرا في عدد قليل من البلدان الأعضاء. وكان حجم التدفقات إلى باكستان، رغم تراجعه بنسبة 12% مقارنة بالعام السابق وبلوغ 26.6 مليار دولار أمريكي، هو الأكبر على صعيد بلدان منظمة التعاون الإسلامي، إذ استأثرت بحصة 13.8% من إجمالي المنظمة. تلتها مصر (24.2 مليار دولار أمريكي) وبنغلاديش (23.0 مليار) ونيجيريا (20.5 مليار) ثم أوزبكستان (16.1 مليار). واستأثرت هذه البلدان الخمسة مجتمعة بنسبة (57.4%) من إجمالي التحويلات المالية إلى بلدان المنظمة في عام 2023، في الوقت الذي بلغت هذه النسبة 79.5% بالنسبة للجهات العشر الأكثر استقبالا للتحويلات. ومع ذلك، لم تتعدى حصة تدفقات التحويلات الواردة في الناتج المحلي الإجمالي في أربعة من البلدان الخمسة المسجلة لأعلى المستويات نسبة 10%، وكانت الحصة أقل بكثير مقارنة بالعديد

من البلدان الأعضاء الأخرى التي تسجل مستويات أقل من التدفقات. وكانت أكثر الجهات المستقبلة للتحويلات في 2023 من حيث حصتها في الناتج المحلي الإجمالي كل من طاجيكستان (38.4%) ولبنان (35.5%) وغامبيا (26.8%) وفلسطين (21.8%) وجزر القمر (20.8%) واليمن (20.5%). وفي 2023 بلغ متوسط حصة التحويلات المالية الواردة 2.47% من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي المستقبلة للتحويلات (الشكل 40.2).

الشكل 40.2: واردات التحويلات الشخصية إلى بلدان المنظمة، 2023

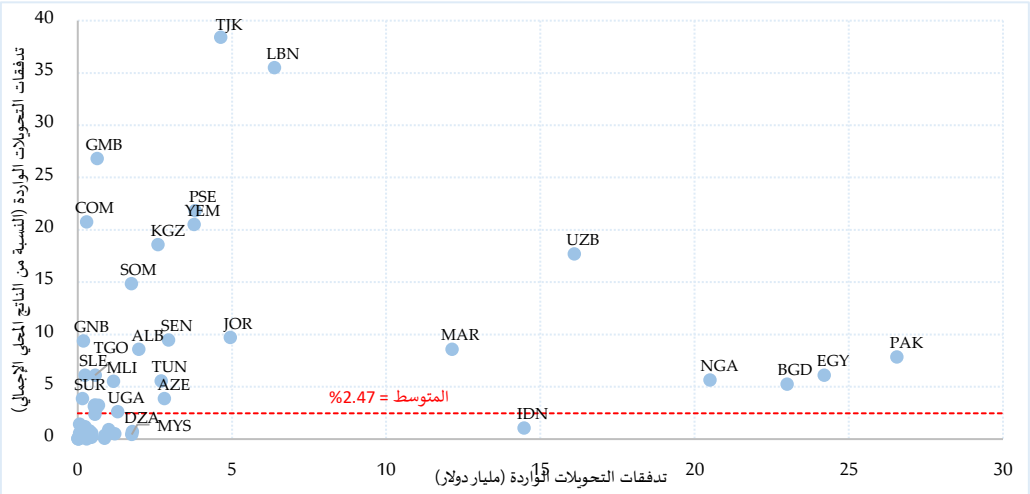

المصدر: تجميع موظفي سيسرك بناء على بيانات مستمدة من البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية. ملاحظة: راجع الملحق (أ) للاطلاع على رموز البلدان. تغطية البيانات: 49 بلدا عضوا في المنظمة (باستثناء أفغانستان بسبب عدم توفر بيانات الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى البلدان السبع المستبعدة من الشكل 39.2).

وبصورة عامة، كانت الأرقام المتعلقة بالتحويلات المالية الخاصة ببلدان المنظمة متفاوتة نوعا ما. ففي الوقت الذي شهدت فيه تدفقات التحويلات المالية العالمية زيادة قوية، سجلت بلدان المنظمة تراجعا على ذات الصعيد، ويمكن أن يعزى الأمر في ذلك إلى عدة عوامل، تتعلق في معظمها بالبلدان المستقبلة. لكن رغم هذا التراجع، ظلت بعض البلدان، مثل باكستان ومصر وبنغلاديش، من أبرز البلدان المستقبلة للتحويلات، واستأثرت التحويلات المالية لبعض البلدان الأخرى، مثل طاجيكستان ولبنان وغامبيا، بحصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يبرز أهمية التحويلات المالية في اقتصاداتها. وفي ظل كفاح هذه البلدان معما يشوب جهود التعافي الاقتصادي العالمي في حقبة ما بعد جائحة كوفيد-19 من تحديات، فإن من شأن ضمان استقرار وازدهار تدفقات التحويلات المالية المساهمة بصورة كبيرة في تحقيق التنمية والمرونة الاقتصادية. والاتجاهات المرصودة على هذا المستوى تؤكد على أهمية السياسات الاستراتيجية والتعاون الدولي لتعزيز كفاءة تدفقات التحويلات المالية وأثرها الملموس، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي.

تغطية خاصة:

دعم القطاع الخاص وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

الفصل الثالث

تنمية القطاع الخاص
في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

يتسم القطاع الخاص القوي والديناميكي بالقدرة على الدفع بعجلة النمو الاقتصادي المستدام، وخلق فرص العمل، وتحسين مستويات المعيشة. ولكن المدخلات التي يمكن للشركات الخاصة أن تسهم بها في الاقتصاد يحددها بشكل كبير مناخ الاستثمار الأساسي، الذي يوفر للشركات فرص وحوافز للاستثمار بصورة مثمرة، والتوسع، وخلق فرص العمل. وفي هذا الصدد، يركز هذا الفصل على تنمية القطاع الخاص في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من منظور أوسع، بدءا بتعريفه وأهميته لتحقيق التنمية الاقتصادية. وباستخدام البيانات المستمدة من مسح البنك الدولي، يقيم جوانب مختلفة من البيئة المواتية لتنمية القطاع الخاص، بما في ذلك الأطر التنظيمية، والوصول إلى التمويل، والبنية الأساسية، من بين أمور أخرى. كما يدرس التقرير أبرز التحديات القائمة أمام الشركات في بلدان المنظمة مثل الاستقرار السياسي، وقضايا الحوكمة، والقيود المتعلقة بسوق العمل. وأخيرا، يناقش السياسات البديلة لتنمية القطاع الخاص، بما في ذلك تحسين إمكانية الوصول إلى التمويل، والاستثمار في البنية التحتية المادية وتبسيط القوانين التجارية.

1.3 دور القطاع الخاص في التنمية

يشكل القطاع الخاص ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية، مستأثرا بدور المحفز والقوة الدافعة للنمو والابتكار. فهو يعبئ الموارد ويشجع المنافسة، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز الإنتاجية والتنويع الاقتصادي. كما يسر، من خلال طبيعته الدينامية، ظهور صناعات وخدمات جديدة تعزز مرونة الاقتصاد العام وقدرته على التكيف (UNIDO, 2008). ولذلك، فإن بلورة فهم أفضل لأهمية القطاع الخاص أمر أساسي لتهيئة بيئة مواتية لنمو الأعمال التجارية وتحقيق التنمية المستدامة.

وتتمثل أهم مساهمات القطاع الخاص في خلق فرص العمل. بحيث توفر المؤسسات الخاصة فرص عمل في مختلف مستويات المهارات، مما يساعد على الحد من الفقر وتحسين مستويات المعيشة. كما تيسر الوظائف التي يعرضها القطاع الخاص نقل المهارات والتكنولوجيا، مما يسهم في إيجاد قوى عاملة أكثر كفاءة وقدرة على التكيف (ILO, 2023). ويعتبر الابتكار والتقدم التكنولوجي أيضا من بين المخرجات التي تعزى للقطاع الخاص. وتحفز الأسواق التنافسية الشركات على الابتكار، مما يؤدي إلى تطوير منتجات وخدمات وعمليات جديدة. كما تؤدي دورة الابتكار المستمر هذه ليس فقط إلى إيجاد حلول متطورة، بل إنها تجتذب أيضا الاستثمار الأجنبي، الأمر الذي يزيد من تعزيز النمو الاقتصادي. وغالبا ما يمتد وقع الابتكارات الناشئة عن القطاع الخاص إلى مجالات أخرى من الاقتصاد، مما يؤدي إلى انتشار تكنولوجي واسع النطاق وزيادة الإنتاجية عبر صناعات متعددة (World Bank, 2022).

وزيادة على ذلك، يلعب القطاع الخاص دورا حيويا في تنمية البنية التحتية وتوفير الخدمات. ويعتبر الاستثمار الخاص في البنية التحتية مثل النقل والطاقة والاتصالات أمرا ضروريا في النشاط والترابط الاقتصادي. ومن شأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص الاستفادة من كفاءة القطاع الخاص وخبرته لتقديم مشاريع بنى تحتية عالية الجودة، مما يعود بالنفع على الاقتصاد بشكل عام (ADB, 2013). فشبكات النقل الفعّالة

تسهم في خفض التكاليف وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق، وتضمن إمدادات الطاقة الموثوقة، وعمليات الإنتاج المتواصلة، فيما تمكّن الاتصالات المتقدمة من تحسين التواصل وتبادل المعلومات.

وبالإضافة إلى ذلك، يساهم القطاع الخاص في الإيرادات الحكومية من خلال الضرائب، مما يتيح توفير السلع والخدمات العامة. فالقطاع الخاص المنتعش يوسع نطاق القاعدة الضريبية، مسهما بذلك في تقليل العبء المالي على الأفراد والسماح باستثمارات عامة كبيرة في قطاعات التعليم والرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية. لذلك، من الأهمية بمكان إنشاء أنظمة ضريبية عادلة وشفافة تشجع الامتثال وتدعم نمو الأعمال التجارية، مما يضمن اتباع نهج متوازن لضمان مصادر جديدة للإيرادات وتحقيق التنمية الاقتصادية.

2.3 تنمية القطاع الخاص في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

يعتبر قياس تنمية القطاع الخاص أمرا بالغ الأهمية للتوصل لمستوى فهم أفضل بشأن النمو والاستقرارالاقتصادي، لأنه يوفر صورة عامة بخصوص بيئات الأعمال، ومناخات الاستثمار، ونشاط ريادة الأعمال. وقد أُتخذت مبادرات عديدة على الصعيد العالمي لتقييم هذه الجوانب وقياسها. فعلى سبيل المثال، طرح أفندي وآخرون (2019) مؤشرا مركبا لتنمية القطاع الخاص لصالح بلدان منظمة التعاون الإسلامي لعام 2017، الأمر الذي يعد خطوة هامة نحو قياس تنمية القطاع الخاص بشمولية أكبر. ووفقا للنتائج، تشمل أول 10 بلدان في المنظمة من حيث درجة المؤشر المركب كل من الإمارات العربية المتحدة وماليزيا وقطر والبحرين والأردن وأذربيجان وإندونيسيا والمغرب والمملكة العربية السعودية وتركيا. ومع ذلك، يحُول النطاق المحدود لهذا المؤشر دون استخدامنا له في هذا التقرير.

وفي المقابل، تعتبر مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال (WBES) مبادرة قوية لجمع البيانات تجسد تصورات وخبرات مجموعة واسعة من الشركات في جميع أنحاء العالم. وتغطي جوانب مختلفة مثل خصائص الشركات وأدائها وبيئة أعمالها والعقبات الرئيسية التي تعترض نموها. كما توفر المسوح رؤى قيمة حول المشهد التنظيمي، وإمكانية الوصول إلى التمويل، وجودة البنية التحتية، مما يسمح بدراسة مفصلة للبيئة التمكينية للأعمال.

وإن مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال تعتبر مسوحا تمثيلية وطنيا على مستوى الشركات مع كبار المديرين وأصحابها في أكثر من 150 اقتصادا. وتتيح هذه البيانات الشاملة والتقارير التحليلية إمكانية إجراء مقارنات سهلة عبر الاقتصادات وعبر الزمن. ومن خلال الاستفادة من مجموعة البيانات الضخمة هذه، يهدف هذا الفصل إلى دراسة ديناميكيات القطاع الخاص في بلدان منظمة التعاون الإسلامي مقارنة بالمناطق الأخرى. وفي هذا الإطار، يستخدم أحدث البيانات المتاحة في العقد الأخير (2013-2023) فيما يتعلق بـ131 بلدا، بما في ذلك 39 بلدا عضوا في المنظمة، و25 بلدا من البلدان المتقدمة، و67 بلدا من البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة. ومن خلال الكشف عن التحديات الرئيسية التي تواجهها الشركات الخاصة، يسعى الفصل إلى توفير فهم أفضل للعوامل التي تدفع أو تعيق نمو القطاع الخاص في منطقة المنظمة. وبالتالي، فإنه يهدف إلى

إطلاع القراء على العناصر الحاسمة التي تؤثر على تنمية القطاع الخاص، وتقديم أفكار شاملة لتعزيز بيئة اقتصادية قوية وديناميكية وتنافسية تدعم النمو والتنمية المستدامين في بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

1.2.3 خصائص الشركات

يقدم الجدول 1.3 لمحة عامة تفصيلية عن خصائص الشركات في جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي والبلدان المتقدمة والبلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، كما جاء في مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال. وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي، فإن الشركات العاملة في قطاع الخدمات تتصدر جميع الفئات، مع هيمنة ملحوظة في البلدان المتقدمة (54.6% في الخدمات مقابل 45.4% في الصناعة التحويلية). أما بلدان المنظمة والبلدان النامية غير الأعضاء، فهي تظهر توزيعا أكثر توازنا للشركات بين الصناعة التحويلية والخدمات. وفيما يتعلق بحجم الشركات، تتجلى هيمنة للشركات الصغيرة (أكثر من 20 موظفا) في جميع المجموعات، ولا سيما داخل بلدان المنظمة حيث تمثل أكثر من 50% من الشركات. والشركات المتوسطة (20-99 موظفا) والشركات الكبيرة (100 وما فوق) هي أقل شيوعا ولكنها تحتفظ بحصة مهمة.

الجدول 1.3: خصائص الشركات في مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال

	بلدان المنظمة	بلدان العالم	البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة	البلدان المتقدمة
التوزيع القطاعي				
التصنيع	15,122	43,944	21,487	7,335
الخدمات	14,424	46,815	23,575	8,816
حجم الشركة				
صغيرة (<20)	15,450	43,640	20,572	7,618
متوسطة (20-99)	9,448	29,858	14,626	5,784
كبيرة (100 وأكثر)	4,648	17,261	9,864	2,749
هيكل الملكية				
محلية (100%)	23,775	76,565	39,098	13,692
أجنبية (100%)	823	4,214	2,053	1,338
حكومية (100%)	11	12	1	0
مختلطة	4,937	9,968	3,910	1,121
التواجد في المدينة المستضيفة للأعمال الرئيسية				
نعم	11,702	40,289	24,871	3,716
لا	16,958	49,301	19,919	12,424
أخرى/ لا أعلم	886	1,169	272	11
الوضع القانوني للشركة				
شركة مساهمة	10,206	38,260	16,923	11,131
ملكية فردية	13,961	32,993	17,849	1,183
الشراكة	2,662	8,266	3,998	1,606
شراكة محدودة	2,406	10,049	5,628	2,015
أخرى/ لا أعلم	311	1191	664	216
الإجمالي	29,546	90,759	45,062	16,151

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال.

وفيما يتعلق بهياكل الملكية، الجلي أن الشركات مملوكة محليا (100%) عبر جميع المجموعات، مع وجود أكبر عدد من الشركات المحلية البحتة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (23.775). وعلى الجانب الآخر، تبرز الملكية الأجنبية في البلدان المتقدمة ولكن نسبتها متواضعة بشكل عام. ويشير موقع الشركات إلى تفضيل التمركز خارج المدينة الرئيسية لمنشأة الأعمال، لا سيما في البلدان المتقدمة، في حين أنه يظهر في بلدان المنظمة تقسيما شبه متساو. ويبين تحليل الوضع القانوني أن الشركات المساهمة هي الأكثر انتشارا في البلدان المتقدمة، في حين أن الملكية الوحيدة هي المهيمنة في بلدان المنظمة. وفيما يتعلق بالشراكات والشراكات المحدودة، فهي أقل شيوعا ولكنها لا تزال ملحوظة، إذ تتمتع بلدان المنظمة بتنوع أكبر على مستوى الأوضاع القانونية للشركات. وبوجه عام، تمثل بيانات المسوح اختلافات إقليمية كبيرة في خصائص الشركات، مما يعكس تباين الهياكل الاقتصادية وأنماط الملكية والأفضليات التنظيمية.

2.2.3 البنية التحتية والخدمات

توفر البنية التحتية والخدمات الركائز الأساسية للعمليات التجارية، مما يتيح النقل الفعال، وإمدادات الطاقة الموثوقة، وشبكات الاتصالات، والخدمات الحيوية الأخرى. وهذه العناصر تخفض التكاليف، وتحسن الإنتاجية، وتيسر الوصول إلى الأسواق، وتدعم النمو الاقتصادي من خلال تهيئة بيئة مواتية للأنشطة التجارية. وتوافر البنى التحتية جيدة الأداء والخدمات المتاحة للجميع أمر حيوي لتنمية القطاع الخاص. ونظرا لأن تقييم كل جانب من جوانب هذه الخدمات يتجاوز نطاق هذا التقرير، فإن التركيز سينصب على إمكانية الحصول على الكهرباء كمؤشر تمثيلي.

الشكل 1.3: نسبة الشركات التي عانت من انقطاع التيار الكهربائي خلال العام الماضي

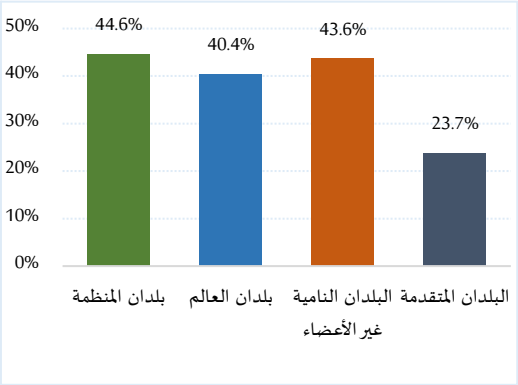

المصدر: مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال، يونيو 2024.

الشكل 2.3: الوصول إلى الكهرباء باعتباره عائقا رئيسيا أو خطيرا للغاية (% الشركات)

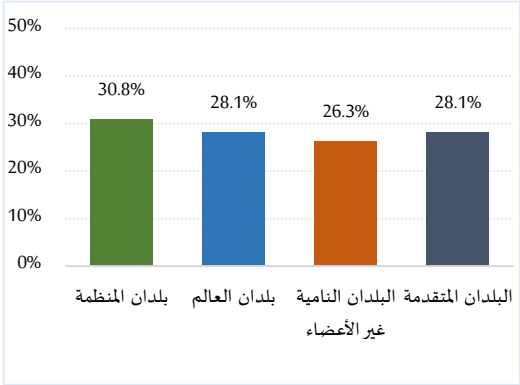

المصدر: مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال، يونيو 2024.

ويقدم الشكلين 1.3 و 2.3 العديد من الأفكار الهامة عن الظروف التي تواجهها الشركات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي مقارنة بنظيراتها العالمية. فالشكل 1.3 يبين أن 44,6% الشركات في بلدان المنظمة تعرضت لانقطاع التيار الكهربائي في السنة المالية الماضية، متجاوزة المتوسط العالمي 40,4% ومماثلة تقريبا لنسبة 43,6% المسجلة في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة. وهذا يؤكد وجود عائق كبير في البنية التحتية

أمام شركات بلدان المنظمة، مما قد يؤثر على كفاءتها التشغيلية وقدرتها التنافسية. وزيادة على ذلك، يوضح الشكل 2.3 النسبة المئوية للشركات التي تعتبر الحصول على الكهرباء عائقا رئيسيا أو خطيرا للغاية. وتكشف البيانات أن 30.8% من الشركات في بلدان المنظمة تعتبر الوصول إلى الكهرباء تحديا كبيرا، وهو أعلى بشكل ملحوظ من المتوسط العالمي البالغ 28.1%. ويؤكد هذا القلق الشديد على الحاجة الملحة إلى تحسين البنى التحتية في بعض بلدان المنظمة لتعزيز العمليات التجارية والأداء الاقتصادي (راجع الجدول 1.3أ للاطلاع على البيانات القطرية بشأن مباشرة الأعمال التجارية).

الشكل 3.3: نسبة الشركات التي تمتلك موقعا إلكترونيا خاصا بها

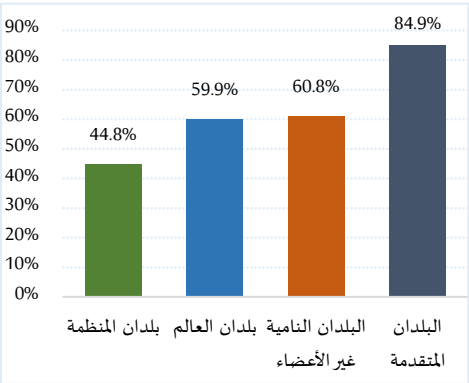

المصدر: مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال، يونيو 2024.

وبالإضافة إلى إمكانية الوصول الموثوقة إلى الكهرباء، تعتبر شبكة الإنترنت ضرورية كذلك لتشغيل عمليات الأعمال التجارية. فوفقا للشكل 3.3، يعاني الحضور الرقمي للشركات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من ضعف كبير، حيث تمتلك 44.8% فقط مواقعها الإلكترونية الخاصة، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 59.9% و 60.8% في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة. ويزداد التفاوت وضوحا عند مقارنته بالدول المتقدمة، حيث تمتلك 84.9% من الشركات مواقعها الإلكترونية الخاصة. ويسلط هذا الضوء على فجوة رقمية كبيرة يمكن أن تؤثر على قدرة الشركات في بلدان المنظمة على المنافسة في السوق العالمية الرقمية المتنامية.

3.2.3 المبيعات والإمدادات

تعتمد الشركات على المنتجات الخام والوسيطة في تصنيع سلعها النهائية، والتي يمكن الحصول عليها إما محليا أو دوليا. وتشير النسبة العالية من الشركات التي تحصل على هذه المدخلات من الخارج إلى عدة دلالات. أولا، تشير إلى أن هذه الشركات تعمل في مجال التجارة الدولية، مما يعكس قدرتها على دخول الأسواق العالمية والامتثال لأنظمة التجارة الدولية. ثانيا، إن الحصول على المدخلات من مصادر دولية يعرض الشركات للمنافسة الدولية، ويشجع الكفاءة والابتكار للحفاظ على قدرة المنافسة. ثالثا، قد تستفيد الشركات التي تحصل على مدخلات على الصعيد العالمي من وفورات الحجم والحصول على مدخلات متخصصة أو عالية الجودة، مما يعزز إنتاجيتها وجودة منتجاتها.

ويقارن الشكل 4.3 منشأ المدخلات والإمدادات المادية للشركات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بالمتوسط العالمي خلال السنة المالية الماضية عند إجراء مسح للشركات. وأفاد أكثر من نصف (54.6%) الشركات في بلدان المنظمة أن جميع موادها من أصل محلي، وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ 49.5%. واستخدمت 38.5% من الشركات في المنظمة مزيجا من المدخلات المحلية والمستوردة، وهو أقل قليلا من الرقم العالمي البالغ 43.0%. بينما تظهر كل من بلدان المنظمة والمتوسط العالمي نسبة مماثلة من الشركات التي تعتمد

الشكل 4.3: منشأ المدخلات والإمدادات من المواد في السنة المالية الماضية

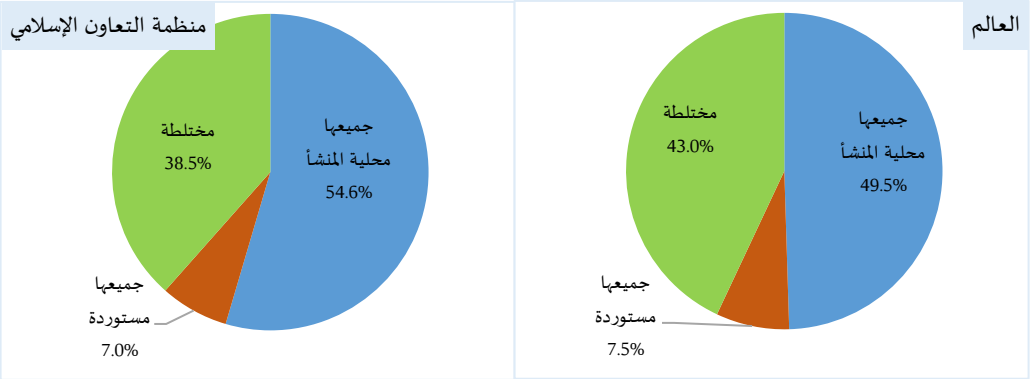

المصدر: مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال، يونيو 2024.

بالكامل على المواد المستوردة، بقيمة 7.0% في منطقة المنظمة و 7.5% على مستوى العالم. وتشير هذه المعلومات إلى الاعتماد القوي على المواد المحلية فيما بين شركات منظمة التعاون الإسلامي، مما قد يعكس إما وفرة الموارد المحلية أو تحديات في الوصول إلى سلاسل التوريد الدولية. ولكن تحسين الوصول إلى المدخلات من خلال مجموعة متنوعة من الموردين من شأنه أن يعزز الميزة التنافسية للشركات في بلدان المنظمة.

ومع ذلك، تواجه الشركات عادة تحديات مختلفة عند التداول على الصعيد الدولي. والمؤشر القياسي هو الوقت المستغرق لتخليص الجمارك عند تصدير السلع واستيرادها، على النحو المبين في الشكل 5.3. وباستعراض كفاءة إجراءات التخليص الجمركي، تمكنت 23.3% من الشركات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من تخليص الجمارك على السلع المصدرة في يوم واحد أو أقل، أي أعلى بقليل من المتوسط العالمي

الشكل 5.3: مدة التخليص الجمركي، السنة المالية الماضية (% الشركات)

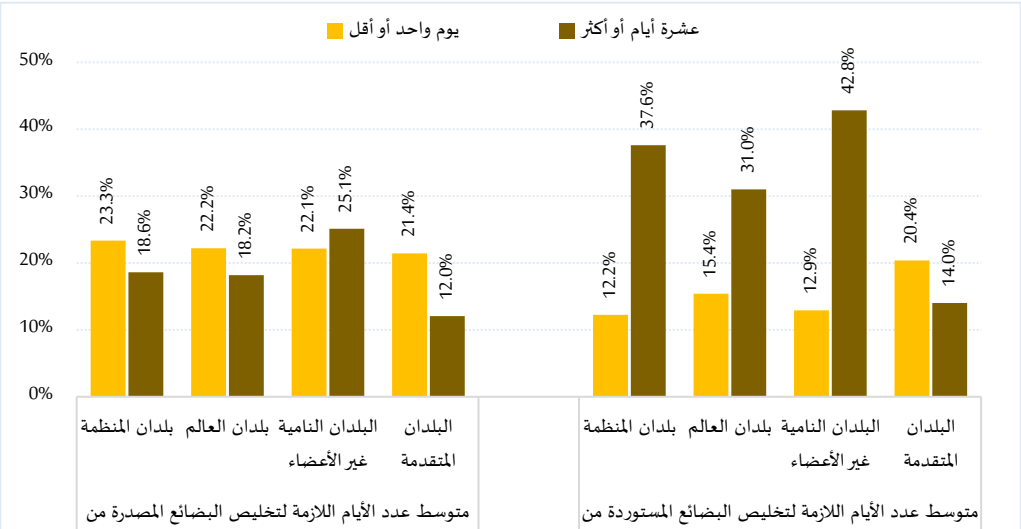

المصدر: مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال، يونيو 2024.

البالغ 22.2% ومتوسط البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (22.1%). وعرفت 18.6% من الشركات في بلدان المنظمة فترات تخليص دامت عشرة أيام أو أكثر، مما يدل على عدم الكفاءة. وهذه النسبة مماثلة للمتوسط العالمي (18.2%) ولكنها أقل بكثير من البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (25.1%) وأعلى بكثير من البلدان المتقدمة (12.0%). ويشير هذا إلى أن جزءا كبيرا من الشركات في المنظمة يمكنه تخليص الجمارك بسرعة، ولكن هناك أيضا جزءا كبيرا لا يزال يواجه تأخيرات طويلة الأمد. وعموما، يعتبر أداء بلدان المنظمة أفضل من أداء البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة.

وبالمثل، عند استيراد السلع، تمكنت 12.2% من الشركات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من تخليص الجمارك في غضون يوم واحد أو أقل، وهو أقل من المتوسط العالمي البالغ 15.4%، ويمكن مقارنته بالبلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة بنسبة 12.9%. ولكن أداء البلدان المتقدمة يعتبر أفضل بشكل ملحوظ بنسبة 20.4%. وعند النظر في ممارسات التخليص غير الفعالة التي تستغرق عشرة أيام أو أكثر، تواجه 37.6% من شركات بلدان المنظمة هذا التأخير الطويل، وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ 31.0% ولكنه أقل من البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (42.8%). ومن الواضح أن الشركات في المنظمة تواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بالتخليص الجمركي، ولا سيما عند استيراد السلع، مما يسلط الضوء على مجال يتعين تحسينه لتعزيز كفاءة التداول والعمليات التجارية.

الشكل 6.3: هدايا غير رسمية عند الجمارك (% الشركات)

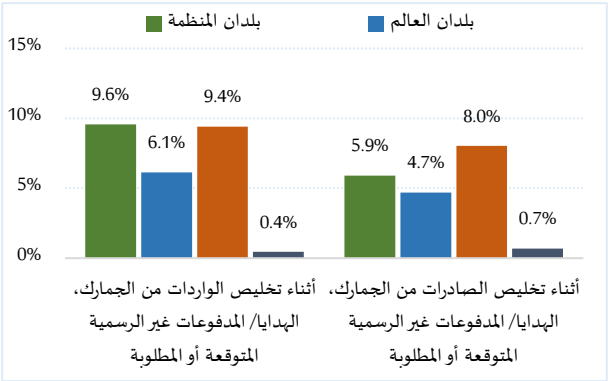

المصدر: مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال، يونيو 2024.

والتحدي الآخر الذي غالبا ما تواجهه الشركات هو الهدايا غير الرسمية المتوقعة عند التخليص الجمركي. ويرد في الشكل 6.3 معدل انتشار الهدايا أو المدفوعات غير الرسمية المتوقعة أو المطلوبة أثناء التخليص الجمركي للواردات والصادرات. وفي إطار تخليص الواردات، أبلغت 9.6% من شركات بلدان منظمة التعاون الإسلامي عن توقعات بالمدفوعات غير الرسمية، وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ 6.1% وأعلى بكثير من البلدان المتقدمة البالغ فيها 0.4%. كما أبلغت البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة عن مستوى مرتفع مماثل بنسبة 9.4%. وفيما يتعلق بتخليص الصادرات، أشارت 5.9% من شركات بلدان المنظمة إلى أن المدفوعات غير الرسمية كانت متوقعة أو مطلوبة، وهو متوسط أعلى إلى حد ما من المتوسط العالمي البالغ 4.7% ولكنه أقل من متوسط البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة البالغ 8.0%. ويشير ذلك إلى أن الشركات في البلدان النامية، بما فيها بلدان المنظمة، سواء فيما يتعلق بالواردات أو الصادرات، مما قد يعوق كفاءتها التجارية الدولية وقدرتها التنافسية. ومن شأن معالجة هذه القضايا أن تحسن إلى حد كبير بيئة الأعمال التجارية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 7.3: الجمارك والقوانين التجارية باعتبارها عائقا رئيسيا أو خطيرا للغاية (% الشركات)

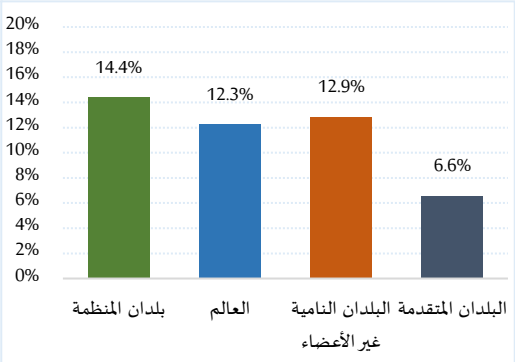

المصدر: مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال، يونيو 2024.

الشكل 8.3: النقل باعتباره عائقا رئيسيا أو خطيرا للغاية (% الشركات)

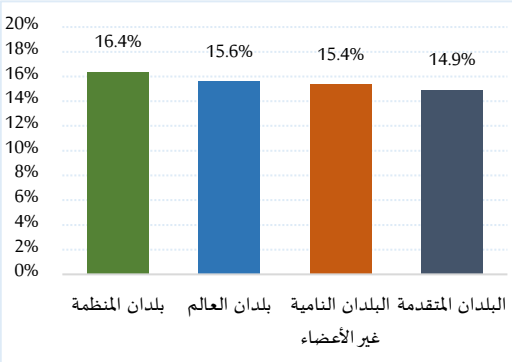

المصدر: مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال، يونيو 2024.

وفي هذا الصدد، عندما ننظر إلى التصور المتعلق بالقوانين ال جمركية والتجارية، فإن حصة كبيرة من الشركات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي تحدد هذه الأخيرة باعتبارها عائقا خطيرا (الشكل 7.3). وينطبق الشيء نفسه على البنية التحتية للنقل، حيث اعتبرت حصة أكبر قليلا من الشركات في بلدان المنظمة أن ذلك يمثل مشكلة رئيسية لأعمالها التجارية (الشكل 8.3). ولا سيما في سياق التجارة العالمية وتكامل الأسواق، فهذه عناصر أساسية لكفاءة الأعمال التجارية، وتؤثر على اللوجستيات، وإدارة سلسلة الإمدادات، والتكاليف التشغيلية الإجمالية، الأمر الذي يتطلب تدخلا فعالا على مستوى السياسات من جانب بلدان المنظمة.

4.2.3 درجة المنافسة

بشكل عام، تعزز البيئة التنافسية الابتكار والكفاءة والإنتاجية في الاقتصاد. فهي تشجع الشركات على تحسين سلعها وخدماتها، وتخفض الأسعار لصالح المستهلكين، وتعزز النمو الاقتصادي من خلال تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة. كما تجتذب الأسواق التنافسية الاستثمارات وتحفز ريادة الأعمال، مما يخلق اقتصادا ديناميكيا ومرنا. لذلك، فإن السوق التنافسية واعتماد التكنولوجيا المتقدمة أمران حاسمان لنمو الأعمال وكفاءتها.

الشكل 9.3: المنافسة مع شركات أخرى (% الشركات)

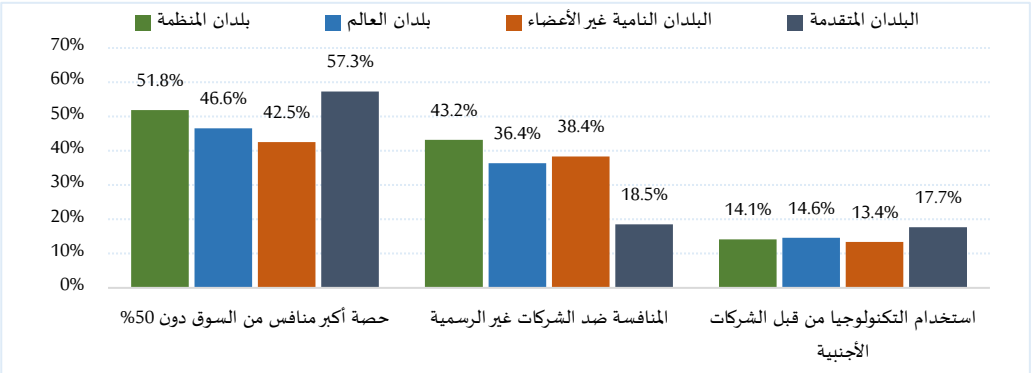

المصدر: مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال، يونيو 2024.

ولتقييم درجة المنافسة واعتماد التكنولوجيا في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، يعرض الشكل 9.3 عدة مؤشرات بشأن مختلف جوانب المنافسة. وإن وجود منافس بحصة سوقية تزيد عن 50% سينطوي على هيمنة كبيرة لعدد قليل من الشركات على السوق. وفي بلدان المنظمة، تعمل 51.8% من الشركات في أسواق يمتلك فيها أكبر منافس أقل من 50% من حصته في السوق، وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ 46.6%، ولكنه أقل من متوسط البلدان المتقدمة البالغ 57.3%. وزيادة على ذلك، تواجه 43.2% من الشركات في بلدان المنظمة منافسة من الشركات غير الرسمية، وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ 36.4%. وبحصة 14.1%، تستخدم الشركات في بلدان المنظمة التكنولوجيا الأجنبية بمستويات مماثلة للمتوسط العالمي ومتوسط البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة.

بشكل عام، تشير هذه النتائج إلى أن المنافسة غير الرسمية تمثل تحديا كبيرا لشركات بلدان منظمة التعاون الإسلامي، مما قد يؤثر على ربحيتها وامتثالها التنظيمي. وكما هو مبين في الشكل 10.3، فإن أكثر من 23% الشركات في بلدان المنظمة تعتبر ممارسات المنافسين في القطاع غير الرسمي تحديا رئيسيا أو خطيرا للغاية، وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ 19%. وبالإضافة إلى ذلك، فبينما يوجد قدر من اعتماد التكنولوجيا الأجنبية في بلدان المنظمة، لا يزال هناك مجال لزيادة التكامل لتعزيز التقدم التكنولوجي والقدرة التنافسية. ومن شأن تعزيز الأطر التنظيمية لإدماج الأعمال التجارية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي وتشجيع اعتماد تكنولوجيا متقدمة أن يحسن القدرة التنافسية للأسواق وكفاءة الأعمال التجارية.

الشكل 10.3: ممارسات المنافسين في القطاع غير الرسمي باعتبارها عائقا رئيسيا أو خطيرا للغاية (% الشركات)

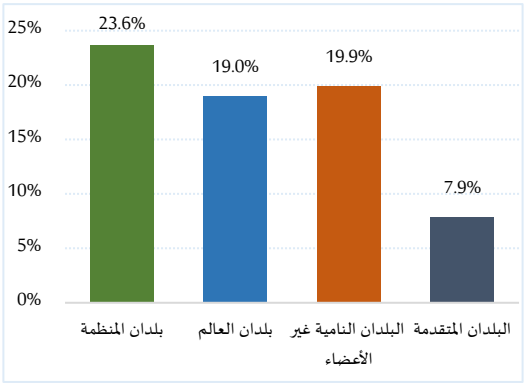

المصدر: مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال، يونيو 2024.

5.2.3 الابتكار

ويعتبر الابتكار من الجوانب الهامة الأخرى لتنمية القطاع الخاص، لأنه يدفع عجلة النمو ويعزز القدرة التنافسية من خلال السماح للشركات بتطوير منتجات وعمليات ونماذج تجارية جديدة تلبي طلبات المستهلكين واحتياجات السوق المتطورة. كما يحسن الابتكار الكفاءة ويقلل التكاليف ويزيد الربحية، مما يمكّن الشركات من الحفاظ على ميزة تنافسية.

وتحقيقا لهذه الغاية، يعرض الشكل 11.3 بيانات عن إدخال شركات في مناطق مختلفة منتجات أو خدمات جديدة على مدى السنوات الثلاث الماضية، وإلى أي المدى كانت هذه المعروضات الجديدة جديدة أيضا بالنسبة للسوق الرئيسية للمنشأة التجارية. ففي بلدان منظمة التعاون الإسلامي، قدمت 21.8% من الشركات منتجات أو خدمات جديدة على مدى السنوات الثلاث الماضية، وهو أقل من المتوسط العالمي البالغ 27.6%، مما يشير إلى بطء وتيرة الابتكار في بلدان المنظمة مقارنة بالمناطق الأخرى، وخاصة البلدان المتقدمة حيث

قدم ما يقرب من نصف الشركات معروضات جديدة. ومع ذلك، من بين الشركات التي قدمت منتجات أو خدمات جديدة، أفاد ما يقرب من 70% من الشركات في بلدان المنظمة أن هذه المعروضات كانت أيضا جديدة في سوقها الرئيسية. وهذا أعلى من المتوسط العالمي ومتوسط مجموعات البلدان الأخرى، مما يشير إلى أنه عندما تبتكر شركات بلدان المنظمة، فمن المرجح أن تجلب منتجات أو خدمات جديدة إلى سوقها الرئيسية. كما يشير هذا إلى إمكانية تحقيق شركات بلدان المنظمة لتقدم كبير في السوق إذا تمكنت من زيادة معدل الابتكار الإجمالي.

الشكل 11.3: تقديم منتجات وخدمات جديدة (% الشركات)

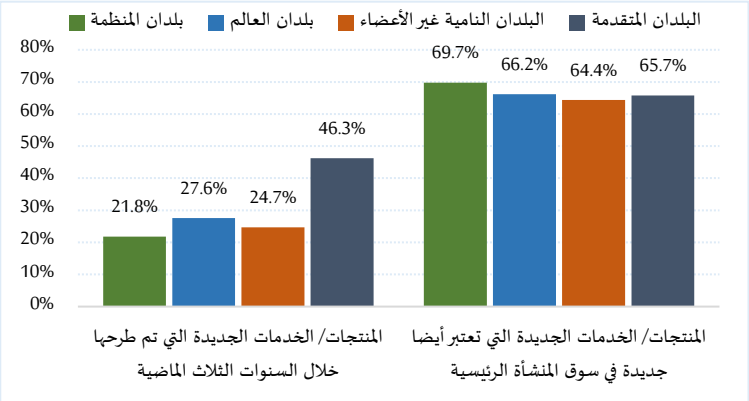

المصدر: مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال، يونيو 2024.

ومن الواضح أن الاستثمار في البحث والتطوير أمر حيوي لتعزيز الابتكار والقدرة التنافسية طويلة الأجل. فقد طرحت نحو 18% من الشركات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي عمليات جديدة أو محسنة بشكل كبيرا على مدى السنوات الثلاث الماضية، وهو أقل من المتوسط العالمي (الشكل 12.3).

الشكل 12.3: الابتكار والإنفاق على البحث والتطوير (% الشركات)

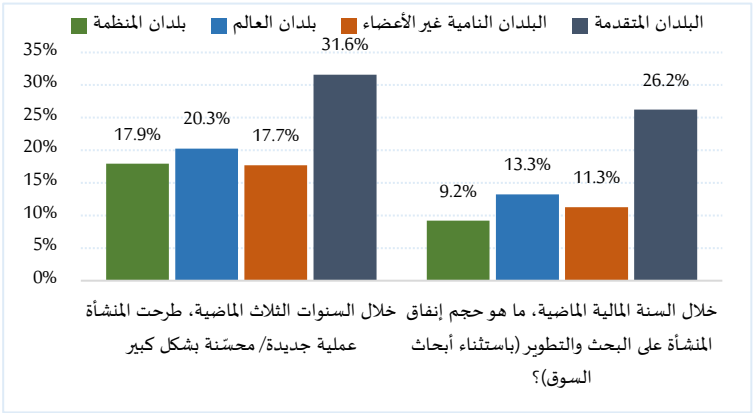

المصدر: مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال، يونيو 2024.

ويشير المعدل المرتفع بدرجة كبيرة في البلدان المتقدمة إلى زيادة التركيز على الابتكار في العمليات، الذي يحتمل أن يكون مدفوعا بتحسين فرص الحصول على التكنولوجيا، والعمالة الماهرة، والبيئات التنظيمية الأكثر دعما. ومع استثمار 9.2% فقط من الشركات في بلدان المنظمة في البحث والتطوير، بالمقارنة مع 26.2% في البلدان المتقدمة، هناك حاجة واضحة للتدخلات والحوافز السياسية لتعزيز أنشطة البحث والتطوير. فزيادة الاستثمار في البحث والتطوير أمر بالغ الأهمية لتطوير منتجات جديدة، وتحسين العمليات القائمة، وتعزيز القدرة التنافسية للشركات بشكل عام. وإذا تمكنت بلدان المنظمة من معالجة الحواجز التي تعترض سبيل

الابتكار وزيادة استثماراتها في مجال البحث والتطوير، فإنها تستطيع سد الفجوة القائمة بينها والاقتصادات الأكثر تقدما. وسيشمل ذلك تعزيز فرص الحصول على التمويل، وتحسين البنى التحتية، وتعزيز قوى عاملة ماهرة، وتهيئة بيئة تنظيمية أكثر دعما لأنشطة الابتكار والبحث والتطوير.

الشكل 13.3: تقديم منتجات وخدمات جديدة مقابل الإنفاق على البحث والتطوير

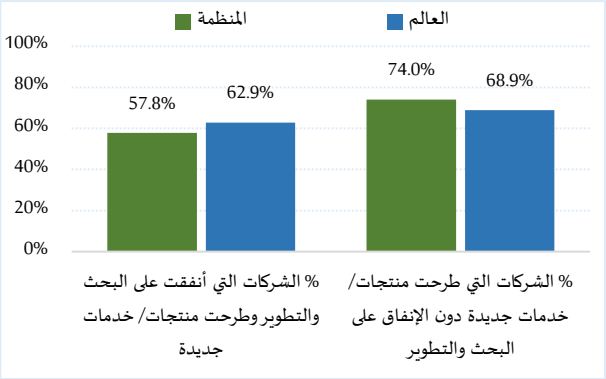

المصدر: مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال، يونيو 2024.

وبالتفكير مليا في هذه النقطة، يبين الشكل 13.3 العلاقات بين الإنفاق على البحث والتطوير وطرح منتجات وخدمات جديدة. ففي بلدان منظمة التعاون الإسلامي، طرحت 57.8% من الشركات التي أنفقت على البحث والتطوير منتجات أو خدمات جديدة، وهو أقل من المتوسط العالمي البالغ 62.9% (راجع أيضا الجدول 3.3أ للاطلاع على بيانات الابتكار على المستوى القطري). وقد يشير ذلك إلى أن الشركات في بلدان المنظمة قد تكون أقل فعالية في تحويل استثماراتها في مجال البحث والتطوير إلى ابتكارات ملموسة مقارنة بنظيراتها العالمية. ويمكن أن تشمل العوامل التي تسهم في ذلك عدم كفاية البنية التحتية للبحث والتطوير، ونقص موظفي البحث والتطوير من ذوي الكفاءة، أو عدم الاتساق بين أنشطة البحث والتطوير واحتياجات السوق. ومع ذلك، فإن 74.0% من الشركات في بلدان المنظمة طرحت منتجات أو خدمات جديدة دون أي إنفاق على البحث والتطوير، وهي نسبة أعلى من المتوسط العالمي، مما يشير إلى احتمال وجود مسارات ابتكار بديلة. ويمكن أن تشمل هذه استيراد التكنولوجيا أو اتفاقيات الترخيص أو تبني الابتكارات التي تم تطويرها في مكان آخر. ولكن هذا من شأنه أن يخلق نقطة ضعف محتملة، حيث أن الاعتماد على المصادر الخارجية للابتكار يمكن أن يحد من القدرة التنافسية والقدرة على التكيف على المدى الطويل.

6.2.3 العلاقات بين الشركات والحكومة

تعتبر العلاقات مع الحكومة، في الجهود الرامية لدعم تنمية القطاع الخاص، بالغة الأهمية لأنها تشكل البيئة التنظيمية، وتؤثر على القرارات السياسية، وكذلك النتائج الاقتصادية. وإن العلاقة البناءة تعزز التعاون، حيث توفر الحكومات بيئة مواتية للعمليات التجارية من خلال القوانين الواضحة والسياسات الداعمة وتطوير البنية التحتية. وفي المقابل، تساهم الشركات في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والابتكار، مع الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والمساهمة في الرفاه المجتمعي من خلال الممارسات المسؤولة.

ومن منظور القطاع الخاص، تعد معدلات الضرائب إحدة أدوات السياسة الرئيسية التي تؤثر على عملياته (راجع الجدول 2.3أ للاطلاع على البيانات القطرية بشأن الضرائب). فمعدلات الضرائب المعقولة ضرورية لاستدامة الأعمال والقدرة التنافسية الاقتصادية. وتعتبر الشركات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي معدلات

الشكل 14.3: معدلات الضرائب باعتبارها عائقا رئيسيا أو خطيرا للغاية (% الشركات)

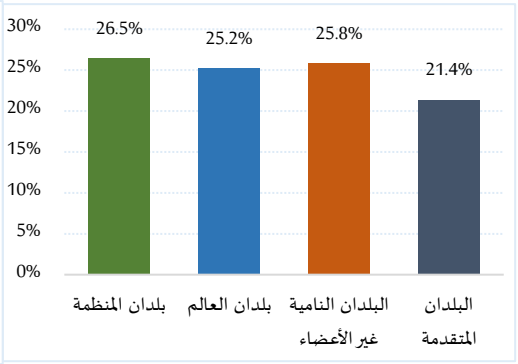

المصدر: مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال، يونيو 2024.

الشكل 15.3: إدارات الضرائب باعتبارها عائقا رئيسيا أو خطيرا للغاية (% الشركات)

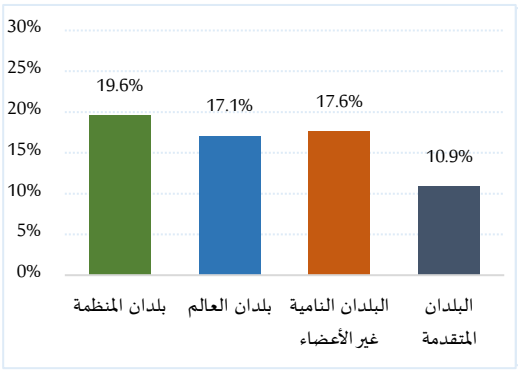

المصدر: مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال، يونيو 2024.

الضرائب عائقا رئيسيا أو خطيرا للغاية بمعدل 26.5% وهو أعلى قليلا من ا لمتوسط العالمي البالغ 25.2% (الشكل 14.3). وقد يشير هذا التصور العالي لمعدلات الضرائب باعتبارها عائقا كبيرا في بلدان المنظمة إلى تحديات تتعلق بالسياسة الضريبية، أو تكاليف الامتثال، أو عدم الكفاءة في النظام الضريبي. ولمعالجة هذا، قد تفكر بلدان منظمة التعاون الإسلامي في تبسيط هيكل معدلات الضرائب، وتوفير الحوافز الضريبية، والانخراط مع مجتمع الأعمال لخلق بيئة ضريبية أكثر ملاءمة للأعمال.

ويسلط هذا الضوء على مدى أهمية الحفاظ على إدارة ضريبية فعالة لضمان الامتثال وتقليص الاضطرابات التجارية. ومع ذلك، فإن ما يقرب من 20% من الشركات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي تعتبر الإدارات الضريبية عائقا رئيسيا أو خطيرا للغاية، وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ 17.1% (الشكل 15.3). ويشير الإدراك المرتفع لتحديا ت الإدارة الضريبية في بلدان المنظمة إلى الحاجة إلى ت حسين الكفاءة والشفافية في العمليات الضريبية. وتشمل التوصيات تبسيط إجراءات الامتثال الضريبي، والاستثمار في الحلول الرقمية للإدارة الضريبية، وتعزيز قدرة المسؤولين الضريبيين على تحسين تقديم الخدمات والحد من العقبات البيروقراطية.

الشكل 16.3: عدم الاستقرار السياسي باعتباره عائقا رئيسيا أو خطيرا للغاية (% الشركات)

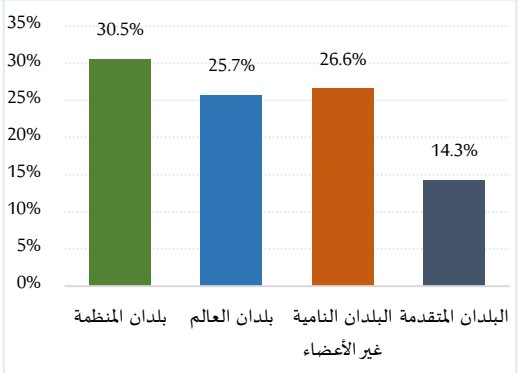

المصدر: مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال، يونيو 2024.

الشكل 17.3: الفساد باعتباره عائقا رئيسيا أو خطيرا للغاية (% الشركات)

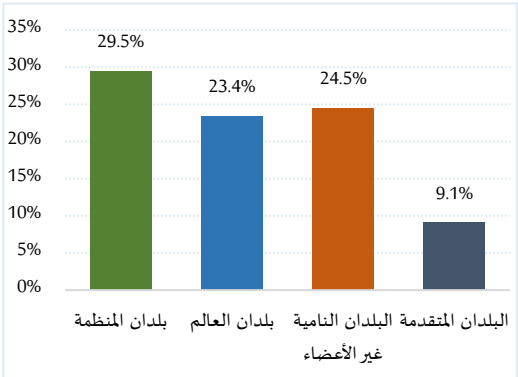

المصدر: مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال، يونيو 2024.

وفيما يتعلق بالمنظورات السياسية، فإن الاستقرار السياسي له أيضا أهمية قصوى بالنسبة لترسيخ الثقة لدى الشركات. وكما هو مبين في الشكل 16.3، تعتبر أكثر من 30% من الشركات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي عدم الاستقرار السياسي عائقا رئيسيا أو خطيرا للغاية، وهي نسبة أعلى بكثير من المتوسط العالمي، مما يبرز حاجة بعض بلدان المنظمة إلى التركيز على تحسين الاستقرار السياسي لتهيئة بيئة تجارية أكثر ملاءمة. وبالمثل، فإن انتشار الفساد، الذي يقوض ثقة الشركات، أعلى نسبيا في بلدان المنظمة مقارنة بمجموعات البلدان الأخرى (الشكل 17.3). وفي هذا الصدد، من شأن تنفيذ قوانين صارمة لمكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية في المشتريات العامة، وتعزيز المساءلة بين الموظفين العموميين أن يدعم تنمية القطاع الخاص.

الشكل 18.3: تصاريح وتراخيص الأعمال التجارية باعتبارها عائقا رئيسيا أو خطيرا للغاية

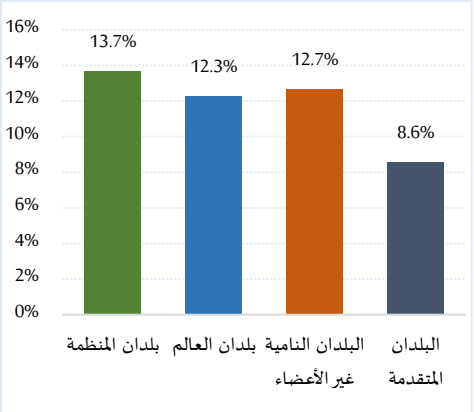

المصدر: مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال، يونيو

وقد تجد الشركات أيضا صعوبة في الحصول على تراخيص وتصاريح تجارية عند بدء عمل تجاري جديد، مما قد يشير إلى عدم وجود تنسيق فعال بين الحكومة والشركات. ويعتبر ما يقرب من 14% من الشركات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي منح التراخيص والتصاريح للأعمال التجارية عائقا رئيسيا أو خطيرا للغاية، وهي نسبة أعلى بقليل من المتوسط العالمي البالغ 12.3% (الشكل 18.3). وقد تكون الأعباء التنظيمية المتعلقة بالتراخيص والتصاريح التجارية أكثر وضوحا في بعض بلدان المنظمة، مما يتطلب منها تبسيط عمليات الترخيص، وتقليل العقبات البيروقراطية، وتنفيذ أنظمة حوكمة إلكترونية أكثر كفاءة.

7.2.3 التمويل

إن الوصول إلى التمويل هو أحد أهم العوامل التي تؤثر على نمو الأعمال، مما يمكن الشركات من توسيع الإنتاج والابتكار ودخول أسواق جديدة. ويقدم الجدول 2.3 معلومات حول جوانب مختلفة من المشاركة المالية للشركات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي مقارنة بمجموعات الدول الأخرى. وإن الاستثمار في الأصول الثابتة ضروري لنمو الأعمال التجارية وقدرتها التنافسية على المدى الطويل. ومع ذلك، فإن نسبة صغيرة من الشركات في بلدان المنظمة اشترت أصولا ثابتة في آخر سنة مالية قبل إجراء المسح، مما يشير إلى حواجز محتملة للاستثمارات طويلة الأجل وتراكم رأس المال، ربما بسبب القيود المالية أو ارتفاع المخاطر المتوقعة. ويعتبر امتلاك حساب جاري و/ أو حساب توفير مؤشرا أساسيا للوصول إلى التمويل. ومن المدهش أن ما يقرب من 20% من الشركات في بلدان المنظمة لا تتوفر على مثل هذه الحسابات، وهذه النسبة أعلى بكثير من المتوسط العالمي، مما يدل على قدرة محدودة لتحمل المعاملات الأساسية. وبالمثل، كان لدى 18.3% فقط من الشركات خط ائتمان أو قرض من مؤسسة مالية، وهو أقل بكثير من المناطق الأخرى (راجع أيضا الجدول 3.3أ للاطلاع على البيانات القطرية بشأن التمويل).

الجدول 3.2: أليات التمويل لدى الشركات

	بلدان المنظمة	بلدان العالم	البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة	البلدان المتقدمة
هل اشترت هذه المنشأة أي أصول ثابتة في السنة المالية الماضية؟				
نعم	%26.1	%34.8	%32.6	%56.6
لا	%71.6	%64.0	%66.6	%42.8
لا أعلم	%2.2	%1.2	%0.8	%0.6
هل تتوفر هذه المنشأة على حساب جاري و/أو حساب توفير؟				
نعم	%79.1	%86.8	%90.2	%91.4
لا	%19.2	%12.3	%9.3	%7.9
لا أعلم	%1.7	%0.9	%0.5	%0.7
هل تتوفر المنشأة على خط ائتمان أو قرض من مؤسسة مالية؟				
نعم	%18.3	%31.6	%33.6	%50.2
لا	%77.3	%65.6	%64.3	%47.6
لا أعلم	%4.4	%2.8	%2.1	%2.2

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال.

الجدول 3.3: الحصول على قروض جديدة

	بلدان المنظمة	بلدان العالم	البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة	البلدان المتقدمة
هل تقدمت المنشأة بطلبات للحصول على قروض/ خطوط ائتمان جديدة خلال السنة المالية الماضية؟				
نعم	%12.4	%18.9	%20.1	%27.5
لا	%82.2	%77.5	%77.2	%70.0
لا أعلم	%5.4	%3.5	%2.7	%2.5
نوع المؤسسة المالية التي منحت خط الائتمان أو القرض				
بنوك تجارية خاصة	%67.4	%78.6	%78.2	%86.9
بنوك تملكها الدولة أو وكالات حكومية	%24.1	%15.6	%16.1	%8.9
مؤسسة تمويل غير مصرفية	%5.0	%3.7	%3.9	%2.6
أخرى	%1.9	%1.3	%1.2	%1.2
لا أعلم	%1.5	%0.7	%0.6	%0.4
الأسباب الرئيسية وراء عدم طلب قروض أو خطوط ائتمان جديدة				
لا حاجة للقرض	%60.3	%65.7	%62.2	%87.7
إجراءات الطلب معقدة	%7.7	%6.5	%7.3	%1.5
معدلات الفائدة غير مواتية	%13.0	%11.3	%13.2	%2.1
متطلبات ضمان عالية جدا	%6.8	%4.9	%4.8	%1.4
عدم كفاية حجم القرض ومدة الاستحقاق	%1.9	%1.6	%1.9	%0.2
لم أعتقد أنه سيتم الموافقة عليه	%2.9	%2.4	%2.3	%1.6
أخرى	%5.5	%6.0	%6.7	%4.8
لا أعلم	%1.9	%1.6	%1.6	%0.6

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال.

يقدم الجدول 3.3 أفكارا إضافية حول وصول الشركات إلى قروض جديدة، وهو أمر بالغ الأهمية لنمو الأعمال واكتساب القدرة على اغتنام فرص جديدة. ويظهر أن فقط 12.4% من الشركات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي تقدمت بطلب للحصول على قروض أو خطوط ائتمان جديدة في السنة المالية الماضية، وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 18.9%. وتعتمد 24.1% من الشركات في بلدان المنظمة على البنوك المملوكة للدولة أو الوكالات الحكومية للحصول على الائتمان أو القروض، بينما تمثل البنوك التجارية الخاصة حوالي 67% من إجمالي الائتمانات، مما قد يشير إلى عدم مواكبة الخدمات المصرفية الخاصة للتطورات السائدة في بعض بلدان المنظمة.

ويمكن أن يساعد فهم سبب عدم تقدم الشركات للحصول على قروض جديدة في تحديد الحواجز التي تحول دون الوصول إلى التمويل. وقد أشار أكثر من 60% من الشركات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى عدم الحاجة إلى قرض باعتباره السبب الرئيسي لعدم التقدم بالطلب، وهو ما يمكن مقارنته بالبلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة. ويشير هذا إلى انخفاض الطلب على الائتمان بين شركات المنظمة، ربما بسبب الحجم الصغير للعمليات التجارية أو الاعتماد على التمويل داخليا. ورغم ذلك، جرى الإبلاغ أيضا عن وجود حواجز بارزة:13.0% من شركات منظمة التعاون الإسلامي أشارت إلى أن أسعار الفائدة غير مواتية (بالمقارنة مع 2.1% في البلدان المتقدمة)، و 7.7% ذكرت إجراءات معقدة للتقدم بالطلب (بالمقارنة مع 1.5% في البلدان المتقدمة)، و 6.8% أشارت إلى متطلبات الضمان العالية (بالمقارنة مع 1.4% في البلدان المتقدمة). وتبرز هذه العوامل العقبات المالية والإدارية الكبيرة التي تثني شركات بلدان المنظمة عن التماس التمويل الخارجي.

الشكل 19.3: الوصول إلى التمويل باعتباره عائقا رئيسيا أو خطيرا للغاية (% الشركات)

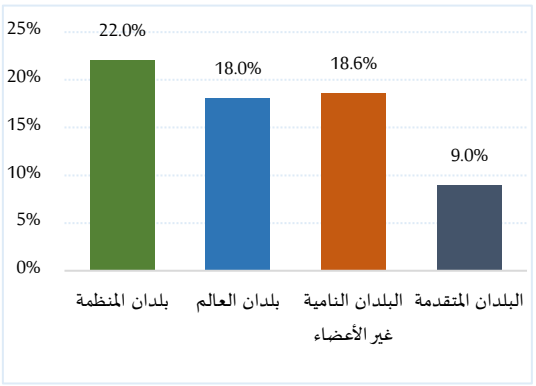

المصدر: مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال، يونيو 2024.

وبشكل عام، يعد الوصول إلى التمويل قضية حاسمة بالنسبة لشركات بلدان منظمة التعاون الإسلامي، حيث يعتبره 22.0% عائقا رئيسيا أو خطيرا للغاية، وهي نسبة أعلى من المتوسط العالمي البالغ 18.0% (الشكل 19.3). وفي المقابل، أبلغت 9.0% فقط من الشركات في البلدان المتقدمة عن مشاكل كبيرة في الوصول إلى التمويل. ويشير هذا التفاوت إلى أن البنى التحتية المالية في بلدان المنظمة قد تكون أقل تطورا، مما يؤثر على توافر الائتمانات وغيرها من الخدمات المالية وإمكانية الحصول عليها. ومن المرجح أن تتأثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص بسبب مواردها وضماناتها الإضافية المحدودة. وتزيد الحواجز مثل أسعار الفائدة المرتفعة، ومتطلبات الضمانات الصارمة، وعمليات طلب القروض المعقدة، وانخفاض المعرفة بالشؤون المالية بين أصحاب الأعمال من تفاقم التحديات التي تواجهها الشركات في بلدان المنظمة.

8.2.3 القوى العاملة

تعزز قوة العمل المدربة تدريبا جيدا والمحفزة الإنتاجية والقدرة التنافسية، مما يمكن الشركات من تلبية متطلبات السوق بفعالية. وتؤثر ديناميكيات القوى العاملة، بما في ذلك التوافر والمهارات والأجور، على قرارات الأعمال التجارية بشأن التوظيف والتدريب واستراتيجيات إدارة القوى العاملة. ويبين الشكل 20.3 النسبة المئوية لتوزيع الشركات حسب نسبة العاملين بدوام كامل ممن أكملوا دراستهم الثانوية عبر مجموعات البلدان. فقد أفادت 24.9% فقط من الشركات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي أن جميع عمالها بدوام كامل قد أكملوا دراستهم الثانوية، وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 35.6%.وأفادت 30.6% من الشركات في بلدان المنظمة أن 50-99% من عمالها بدوام كامل قد أكملوا دراستهم الثانوية، وهو أيضا أقل من المتوسط العالمي البالغ 35.7%. وبشكل عام، مما يدعو للقلق إبلاغ 17.4% من الشركات في بلدان المنظمة أن أقل من 10% من عمالها بدوام كامل قد أكملوا دراستهم الثانوية، وهو أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 9.1%. وهذا يدل على أن جزءا كبيرا من القوة العاملة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي يفتقر إلى المؤهلات التعليمية الأساسية، مما قد يحد من إنتاجيتها وقدرتها على اعتماد تكنولوجيات وعمليات متقدمة. وبالتالي، فإن النسبة المئوية المرتفعة للشركات التي أبلغت عن انخفاض مستويات إتمام الدراسة الثانوية بين العمال تشير إلى أن سياسات التعليم وتنمية المهارات تحتاج إلى تحسين كبير. ولذلك، فإن تعزيز التحصيل العلمي وتوفير التدريب المهني وفرص التعلم المستمر أمران أساسيان لبناء قوى عاملة ماهرة وذات قدرات.

الشكل 20.3: نسبة العمال بدوام كامل ممن أنهوا الدراسة الثانوية

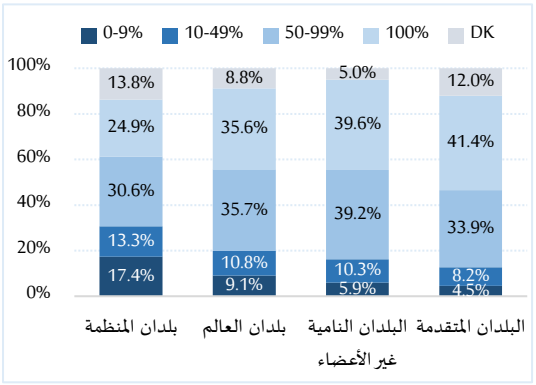

المصدر: مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال، يونيو 2024.
DK: لا أعلم

الشكل 21.3: برامج التدريب الرسمية لفائدة الموظفين (% الشركات)

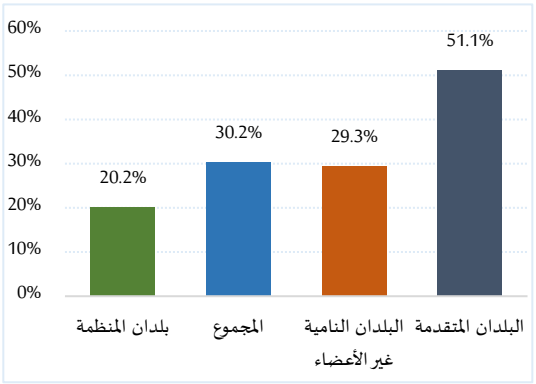

المصدر: مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال، يونيو 2024.

ومع ذلك، كما هو موضح في الشكل 21.3، قدمت 20,2% فقط من الشركات برامج تدريب رسمية لموظفيها الدائمين بدوام كامل في السنة المالية الماضية. وهذا أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 30.2%، مما يعكس وجود فجوة كبيرة في مبادرات التدريب والتنمية داخل بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ولمعالجة هذه الفجوة، تحتاج بلدان المنظمة إلى إعطاء الأولوية للاستثمار في تدريب الموظفين وتطوير قدراتهم. ومن شأن تشجيع الشركات على تبني برامج تدريب رسمية من خلال الحوافز والدعم أن يساهم في سد الفجوة وضمان تزويد الموظفين بالمهارات اللازمة للازدهار في سوق تنافسية.

الشكل 22.3: القوى العاملة المتعلمة بمقدار غير كاف باعتبارها عائقا رئيسيا أو خطيرا للغاية (%

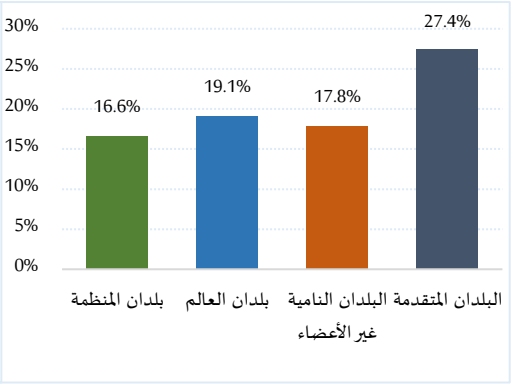

المصدر: مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال، يونيو 2024.

الشكل 23.3: قوانين العمل باعتبارها عائقا رئيسيا أو خطيرا للغاية (% الشركات)

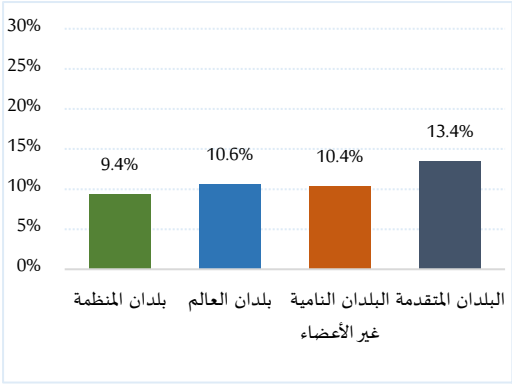

المصدر: مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال، يونيو 2024.

وتشكل القوة العاملة غير المتعلمة تعليما كافيا عائقا كبيرا أمام تنمية المشاريع. ولكن أقل من 1% من الشركات تعتبر القوى العاملة غير المتعلمة تعليما كافيا عائقا رئيسيا أو خطيرا للغاية، وهي نسبة أقل من المتوسط العالمي البالغ 19.1% ومتوسط البلدان المتقدمة (27.4%) (الشكل 22.3). وهذا يدل على أن الشركات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي تُظهر اعترافا أقل بالمشكلة على الرغم من انخفاض المستويات التعليمية عموما، ربما بسبب اختلاف التوقعات أو أنواع الصناعات. وبالمثل، يُنظر إلى قوانين العمل على أنها قيود أقل بالنسبة للشركات في بلدان المنظمة مقارنة بالمناطق الأخرى (الشكل 23.3).

9.2.3 البيئة العامة للأعمال

تقدم البيانات المستقاة من مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال استعراضا شاملا للعقبات الرئيسية التي تؤثر على عمليات الشركات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي مقارنة بالبلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة والبلدان المتقدمة.ويقدم الجدول 4.3 موجزا لهذه العقبات بالنسبة لمختلف المناطق. وفيما يتعلق بالشركات في بلدان المنظمة، تبرز عدة تحديات رئيسية بشكل بارز، مما يشير إلى المجالات التي يمكن أن تعزز فيها التحسينات إلى حد كبير بيئات الأعمال والأداء الاقتصادي، على النحو المبين في الشكل 24.3.

يبرز الوصول إلى التمويل باعتباره أهم عائقا أمام الشركات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، حيث أشارت 18.1% أنه شاغلها الرئيسي. وهذا أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 15.0%، مما يشير إلى صراع أكبر للشركات في المنظمة في تأمين التمويل اللازم لإجراء العمليات التجارية وتحقيق النمو. ويشير التفاوت إلى أن النظم المالية في هذه المناطق قد تحتاج إلى تعزيز لدعم الأنشطة التجارية على نحو أفضل. أما الكهرباء، فهو شاغل رئيسي آخر، حيث أشارت 10.9% من شركات بلدان المنظمة إلى أنها عائق رئيسي، متجاوزة المتوسط العالمي البالغ 8.3%. وهذا يسلط الضوء على تحديات البنية التحتية المستمرة في بلدان المنظمة، حيث يمكن أن تؤثر إمدادات الكهرباء غير الموثوقة أو غير الكافية بشكل كبير على الإنتاجية والكفاءة التشغيلية.

الجدول 4.3: أكبر عائق يؤثر على سير عمل الشركات

	بلدان المنظمة	بلدان العالم	البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة	البلدان المتقدمة
الحصول على التمويل	%18.1	%15.0	%15.9	%6.2
الحصول على الأراضي	%3.2	%3.5	%4.2	%1.7
تصاريح وتراخيص الأعمال التجارية	%3.4	%3.3	%3.6	%2.5
الفساد	%9.9	%7.1	%7.2	%1.1
المحاكم	%0.6	%0.7	%0.8	%0.5
الجريمة، والسرقة، والإخلال بالنظام	%3.3	%2.8	%2.8	%1.8
الجمارك والقوانين التجارية	%3.7	%3.9	%4.3	%3.0
الكهرباء	%10.9	%8.3	%8.0	%4.4
القوى العاملة المتعلمة بمقدار غير كاف	%5.4	%11.2	%8.1	%32.2
قوانين العمل	%3.1	%4.5	%3.1	%11.2
عدم الاستقرار السياسي	%10.6	%9.9	%10.8	%6.0
ممارسات المنافسين في القطاع غير الرسمي	%9.5	%9.0	%9.8	%5.4
إدارة الضرائب	%3.6	%3.4	%3.1	%3.8
معدلات الضرائب	%11.6	%13.2	%13.7	%15.0
النقل	%3.1	%4.2	%4.5	%5.3

المصدر: مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال، يونيو 2024.

الشكل 24.3: أكبر عائق في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (% الشركات)

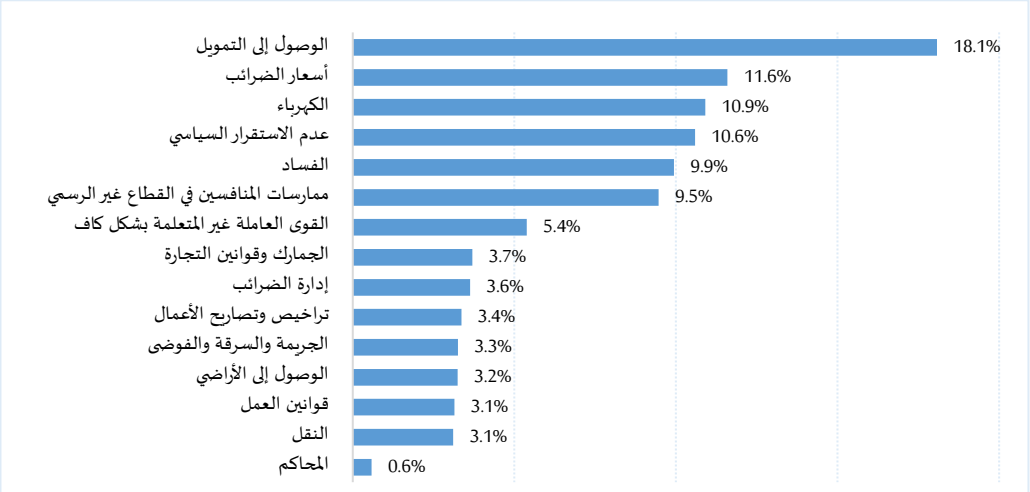

المصدر: مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال، يونيو 2024.

وتشكل ممارسات المنافسين في القطاع غير الرسمي ومعدلات الضرائب حواجزا كبيرة كذلك، حيث أفادت 9.5% و 11.6% من شركات بلدان منظمة التعاون الإسلامي على التوالي بأن هذه الممارسات تشكل عقبات رئيسية. ويشير هذا إلى أن هذين العاملين يقوضان العمليات التجارية الرسمية والربحية. كما يشكل عدم الاستقرار السياسي والفساد شاغلين جديرين بالاهتمام. إذ يؤثر عدم الاستقرار السياسي على 10.6% من شركات بلدان المنظمة، وهو ما يزيد قليلا عن المتوسط العالمي البالغ 9.9%، مما يعكس التحديات التي

تفرضها البيئات السياسية غير المستقرة في هذه المناطق. فيما حددت 9.9% من الشركات الفساد، بالمقارنة مع 7.1% على مستوى العالم، مما يشير إلى الحاجة إلى حوكمة أقوى وتدابير لمكافحة الفساد من أجل خلق بيئة عمل أكثر شفافية وقابلية للتنبؤ.

وهناك مجالات أخرى مثل القوى العاملة غير المتعلمة بشكل كاف، والنقل، واللوائح الجمركية والتجارية، التي تشكل أيضا شواغل مهمة ولكنها أقل بروزا مقارنة بالقضايا المذكورة أعلاه. فعلى سبيل المثال، تشكل القوى العاملة غير المتعلمة بشكل كاف شاغلا بالنسبة لـ5.4% من الشركات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وهو أقل من المتوسط العالمي البالغ 11.2%، مما يعكس ربما معايير أو متطلبات تعليمية مختلفة عبر المناطق.

وبشكل عام، يكشف التقييم أن الشركات في بلدان المنظمة تواجه مزيجا معقدا من التحديات المتعلقة بالتمويل والبنية التحتية والحوكمة. ويتطلب معالجة هذه العقبات اتباع نهج متعدد الأوجه، بما في ذلك تحسين الوصول إلى التمويل، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز الاستقرار السياسي، ومكافحة الفساد، ودعم شركات القطاع الرسمي في مواجهة المنافسة غير الرسمية. ومن شأن هذه التحسينات أن تعزز إلى حد كبير الكفاءة التشغيلية وإمكانات النمو للشركات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، ومواءمة بيئات أعمالها بشكل أوثق مع المعايير العالمية.

10.2.3 مشاركة القطاع الخاص في استثمارات البنية التحتية

إلى جانب التحليل التفصيلي للعوامل التي تؤثر على عمل القطاع الخاص في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، هناك نقطة هامة تتمثل في كيفية إسهامها في تنمية اقتصاداتها. على وجه التحديد، يلزم زيادة الاستثمارات في البنى التحتية بحصة كبيرة في معظم بلدان المنظمة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية ودعم النمو الاقتصادي بوتيرة أسرع. وبينما يمكن للقطاع العام أن يدير استثمارات واسعة النطاق، فغالبا ما توجد قيود وأوجه قصور كبيرة. لذلك، فإن الاستفادة من ديناميكية القطاع الخاص أمر بالغ الأهمية لتحسين نتائج الاستثمار. فالاستثمار الخاص يخلق فرص عمل، ويحد من الفقر، ويعزز الرفاه إلى جانب الإنتاجية والقدرة التنافسية، ويجتذب الاستثمار الأجنبي، مما يسهم إسهاما كبيرا في النمو الاقتصادي والتنمية.

وكما ورد في تقرير سيسرك (2022)، زاد الحجم الإجمالي للاستثمار الخاص بأكثر من 10 مرات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بين عامي 1970 و2019. وارتفعت حصة بلدان المنظمة في إجمالي الاستثمار الخاص العالمي من 6.9% المسجلة عام 1970 إلى 9.7% في عام 2000 و12.3% في عام 2019. وارتفعت حصتها في إجمالي مخزون رأس المال من 7.9% المسجلة عام 1970 إلى 10.6% في عام 2000 و12.6% في عام 2019. وعلى المستوى القطري، استأثرت كل من إندونيسيا وتركيا والمملكة العربية السعودية بأكثر من 55% من إجمالي الاستثمار الخاص في بلدان المنظمة خلال الفترة 2010-2019، مما يعكس ديناميكية القطاع الخاص في هذه البلدان.

وتؤدي البنى التحتية ذات الأداء الجيد والكفاءة دورا رئيسيا في التنمية الاقتصادية. فهي تنهض بالمستويات المعيشية وتستقطب المزيد من الأعمال التجارية وتدعم عملية الإنتاج الزراعي والسلع الصناعية عن طريق خفض التكاليف. كما أنها تسهم في التكامل الاقتصادي وتيسر التجارة من خلال تيسير الوصول إلى السلع والخدمات. وتتيح شبكات النقل والاتصالات ذات أداء أفضل للبلدان فرص لوصول إلى الأسواق الدولية بسهولة أكبر. كما تحفز مشاريع البنية التحتية الاقتصاد من خلال زيادة العمالة وخلق الطلب على المواد الوسيطة. ويمكن لتلبية هذا الطلب أو تنمية مهارات القوى العاملة أو زيادة القدرة المحلية على إنتاج المواد الوسيطة أن تحقق مكاسب إضافية للاقتصاد على المدى الطويل.

وعلى الرغم من هذه المزايا، يواجه تطوير البنية التحتية تحديات كبيرة، بما في ذلك نقص الموارد الحكومية، وعدم كفاءة المؤسسات المملوكة للدولة، والعمالة غير الماهرة، وانخفاض مستوى التكنولوجيا. ولمواجهة هذه التحديات، تتاح للشركات الخاصة بشكل متزايد فرصة المشاركة في مشاريع البنية التحتية في مختلف القطاعات من خلال مختلف أنواع العقود. ولا تتطلب مشاركة القطاع الخاص بالضرورة شراكة مع القطاع العام. فعندما تفتح الحكومات السوق أمام الاستثمار الخاص، يمكن للمستثمرين أن يقرروا ما إذا كانوا سيستثمرون في قطاعات معينة أم لا بناء على تقييمهم لربحية المشروع. وتنطوي الشراكات بين القطاعين العام والخاص على التعاون بين القطاعين العام والخاص (P-PPs) لتحقيق هدف طويل الأمد، عادة في إطار مشروع البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية الذي سيؤدي إلى تنمية منطقة أو إقليم. وفي الممارسة العملية، تستخدم اتفاقات الشراكة هذه أساسا لتمويل بناء وتشغيل المستشفيات والمدارس والطرق والسكك الحديدية والمطارات.

الشكل 25.3: البلدان ذات أعلى حصة لمشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية في العالم، مليار دولار أمريكي (1990-2023)

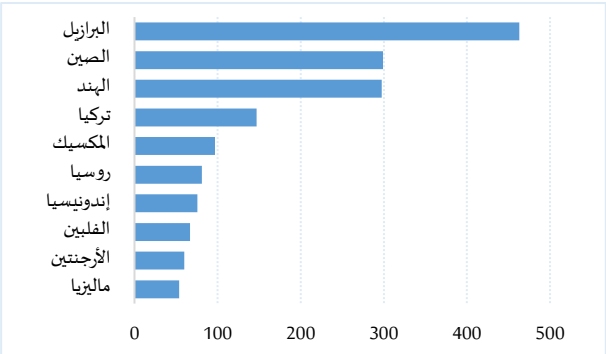

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي حول مشاركة القطاع الخاص في تنمية البنية التحتية، يونيو 2024.

وتوفر قاعدة بيانات البنك الدولي بخصوص مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية معلومات عن مشاركة القطاع الخاص في استثمارات البنية التحتية في 129 بلدا ناميا، 48 منها من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي[9]. وتتضمن أحدث نسخة من قاعدة البيانات (اطلع عليها في يوليو 2024) 11.165 مشروعا على مدار الـ34 عاما الماضية (بين عامي 1990 و 2023). وترد في الشكل 25.3 البلدان التي تستأثر بأكبر عدد من مشاريع مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية على مستوى العالم. وتمثل كل من تركيا وإندونيسيا وماليزيا بلدان منظمة التعاون الإسلامي الثلاثة المدرجة ضمن البلدان العشرة الأولى في العالم من حيث هذا المؤشر. وعلى الجانب الآخر، يتأثر متوسط أداء البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة بشدة ببلدان مجموعة بريك: البرازيل وروسيا والهند والصين.

ويبين الشكل 26.3 مجموع عدد (يسار) وقيمة (يمين) استثمارات البنية التحتية الخاصة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي مقارنة بالبلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة خلال الفترة 1990-2023، محسوبة على فترات خمس سنوات. وخلال الفترة 2010-2023، بدأ تنفيذ ما مجموعه 777 مشروعا في بلدان المنظمة بقيمة استثمارية إجمالية قدرها 277 بليون دولار أمريكي. وخلال الفترة نفسها، بلغت قيمة استثمارات 2.954 مشروعا أطلقتها بلدان مجموعة بريك 701 بليون دولار أمريكي، مما يعكس زيادة في الاستثمار لكل مشروع في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وفي البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، باستثناء مجموعة بريك، بلغ مجموع عدد المشاريع 1.543 بقيمة استثمارية إجمالية قدرها 324 بليون دولار أمريكي.

الشكل 26.3: مشاريع مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية: العدد الإجمالي (يسار) والقيمة الإجمالية

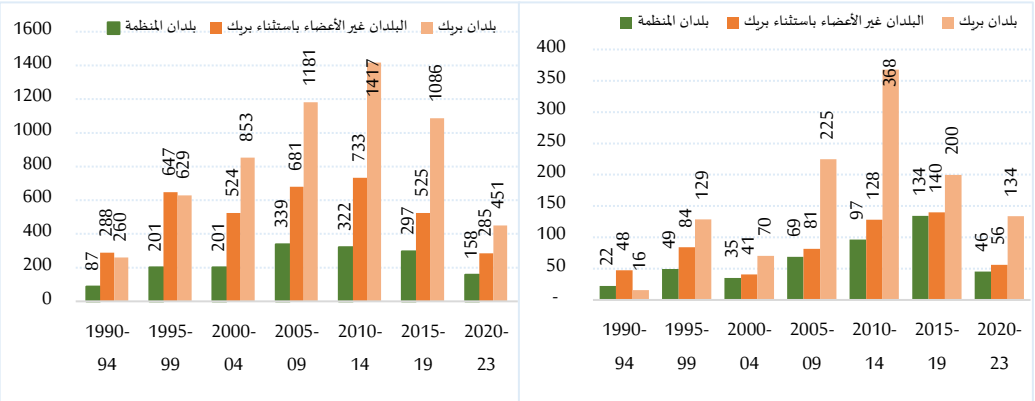

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي حول مشاركة القطاع الخاص في تنمية البنية التحتية، يونيو 2024.

ويمكن تصنيف استثمارات البنية التحتية هذه إلى أربعة أنواع من العقود: براونفيلد (المواقع المهجورة أو القديمة)، غرينفيلد (المواقع الجديدة)، وتصفية الأصول، والإدارة والتأجير (MLCs). بحيث تنطوي عقود الإدارة والتأجير على إسناد مهمة تشغيل وإدارة منشأة مملوكة للدولة إلى كيان خاص، بينما تظل الدولة هي السلطة المعنية بصنع القرار. وتتم مشاريع غرينفيلد عندما يقوم كيان خاص أو مشروع مشترك بين القطاعين العام والخاص ببناء مشروع جديد وتشغيله لفترة محددة. أما مشاريع براونفيلد فهي مشابهة لمشاريع غرينفيلد، باستثناء أنه بدلا من بناء أصل جديد، يتولى الكيان الخاص أحد الأصول القائمة وعادة ما يدخل عليه تحسينات (إعادة التأهيل) أو يوسع نطاقه. وفيما يتعلق بعمليات تصفية الأصول، فهي مشاريع خصخصة، تحدث عندما تشتري الشركات الخاصة أسهما في مؤسسة مملوكة للدولة. وقد كان ما يقرب من ثلثي مجموع الاستثمارات (63.4%) في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في مشاريع غرينفيلد، حيث بلغت الالتزامات الاستثمارية 311 بليون دولار خلال الفترة 1990-2023 (الشكل 27.3). ومع ظهور سياسات اللامركزية الاقتصادية والخصخصة، كانت مشاريع براونفيلد ثاني أكثر أنواع العمليات شيوعا في مشاركة القطاع الخاص، بقيمة 78 مليار دولار أمريكي في الاستثمارات، أو 19.2% من إجمالي عدد الاستثمارات في بلدان المنظمة.

الشكل 27.3: أنواع العقود في مشاريع مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (2023-1990)

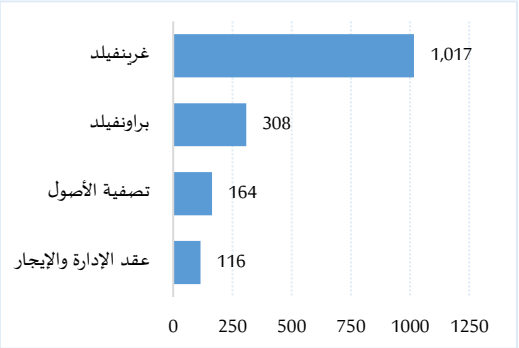

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي حول مشاركة القطاع الخاص في تنمية البنية التحتية، يونيو 2024.

الشكل 28.3: التوزيع القطاعي لمشاريع مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (2023-1990)

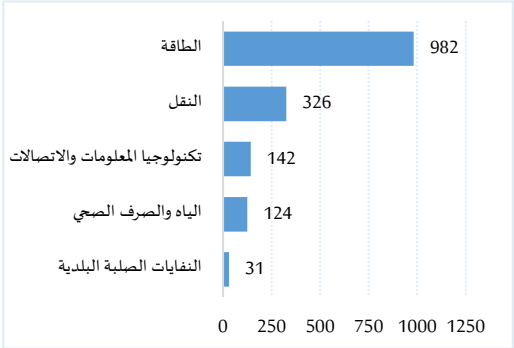

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي حول مشاركة القطاع الخاص في تنمية البنية التحتية، يونيو 2024.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي لمشاريع مشاركة الق طاع الخاص في البنية التحتية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، يبين الشكل 28.3 أن مشاريع البنية التحتية للطاقة اجتذبت معظم الاستثمارات. فبين عامي 1990 و 2023، وصلت 982 مشاركة للقطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية للطاقة مرحلة التعاقد أو التصفية المالية في بلدان المنظمة، حيث بلغت الالتزامات الاستثمارية 246 مليار دولار. وتغطي مشاريع الطاقة هذه توليد الغاز الطبيعي والكهرباء ونقلهما وتوزيعهما. وبشكل عام، استحوذ قطاع الطاقة على 54.3% من إجمالي الاستثمارات الخاصة في بلدان المنظمة خلال هذه الفترة. وخلال الفترة نفسها، جرى تنفيذ 326 مشروعا من مشاريع القطاع الخاص في مجال البنية التحتية للنقل في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بلغت الالتزامات الاستثمارية فيها 151.9 بليون دولار أمريكي وشكلت 33.6% من مجموع الاستثمارات. وتشمل البنية التحتية للنقل مدارج ومحطات المطارات والسكك الحديدية والطرق السيارة والجسور والطرق السريعة والأنفاق والبنية التحتية للموانئ والهياكل الفوقية والقنوات. وحصلت الاستثمارات في مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على استثمارات بقيمة 7.2 بليون دولار أمريكي في إطار ما مجموعه 142 مشروعا. وخلال الفترة نفسها، وصل 124 مشروعا مرحلة التعاقد أو التصفية المالية في بلدان المنظمة، حيث بلغت الالتزامات الاستثمارية 20 بليون دولار أمريكي، في حين لم تجتذب مشاريع النفايات الصلبة البلدية سوى 1.8 بليون دولار أمريكي.

وقد نُفذ ما مجموعه 1605 مشاريع للبنية التحتية ممولة من القطاع الخاص، بقيمة 452 مليار دولار أمريكي، في 48 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي بين عامي 1990 و 2023. واستأثرت تركيا، من بين بلدان المنظمة، بما يقرب من ثلث جميع مشاريع مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية في مجموعة المنظمة، تلتها إندونيسيا وماليزيا، حيث مثلت مجتمعة 61.2% من مجموع الاستثمارات الخاصة في مشاريع البنية التحتية (الشكل 29.3). ويشير ذلك إلى تفاوت فرص مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية في بعض بلدان المنظمة. غير أن الثغرات في البيئة التمكينية كثيرا ما تعوق القطاع الخاص عن الاستفادة الكاملة من هذه الفرص.

ويكشف استعراض تجارب البلدان الذي أجرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2015) أن زيادة مشاركة القطاع الخاص في استثمارات البنية التحتية تتطلب نظاما استثماريا واضحاقابل للتنبؤ يحمي المستثمرين من نزع الملكية ويوفر آليات لتسوية المنازعات والتفاوض بشأن العقود. وتوجد مجموعة من التحديات الأخرى التي تشمل إعداد المشاريع والتمويل والحوكمة. ومن شأن تحديد التحديات الخاصة بكل بلد وتحليلها أن يساعد على وضع استجابات مصممة خصيصا للتغلب على هذه التحديات وتحسين مشاركة القطاع الخاص في استثمارات البنية التحتية.

الشكل 29.3: بلدان منظمة التعاون الإسلامي الأفضل أداء في مشاريع مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية خلال الفترة 1990-2023 (حصة المنظمة من إجمالي الاستثمارات)

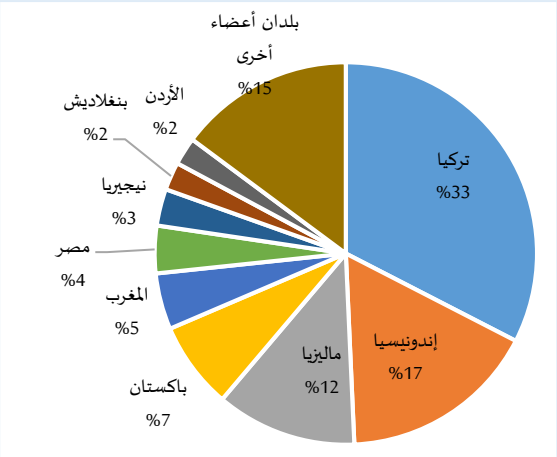

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي حول مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية (PPI)، يونيو 2022.

وتعد دينامية تنظيم المشاريع عاملا رئيسيا آخر في تعزيز الاستثمار الخاص. إذ يخلق رواد الأعمال تأثيرا خارجيا إيجابيا من خلال جلب سلع وتكنولوجيا جديدة إلى السوق. ومع ذلك، يبقى نشاط تنظيم المشاريع في بلدان منظمة التعاون الإسلامي متخلفا وراء المتوسطات العالمية وهناك قيود كبيرة في تعزيز هذا النشاط. وكما هو موضح في تقرير سيسرك (2017) بناء على بيانات البنك الدولي، تتمتع بلدان المنظمة بأقل كثافة فيما يتعلق بمباشرة الأعمال التجارية الجديدة (راجع أيضا الجدول 1.3أ للاطلاع على أحدث الإحصاءات على المستوى القطري). فمنظمو المشاريع في حاجة إلى بيئة تمكينية لتجسيد أفكارهم الابتكارية والاستفادة من الفرص التجارية الناشئة من أجل المساهمة في الرفاه الاجتماعي والاقتصادي العام. ومن الناحية الأخرى، لا يكفي تحسين مناخ الاستثمار إذا لم يكن أصحاب المشاريع مبتكرين. وإلى جانب تهيئة بيئة تمكينية، فإن تحسين قدرات الجهات الفاعلة في القطاع الخاص على الابتكار وتنظيم المشاريع أمر أساسي لخلق قطاع خاص نابض بالحياة ومنتج.

3.3 استراتيجيات دعم تنمية القطاع الخاص

وفر التحقيق المقارن لمختلف المؤشرات المرتبطة بتنمية القطاع الخاص رؤى هامة للقضايا والتحديات التي تواجهها الشركات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. واستنادا إلى هذه الرؤى، يقدم هذا القسم مجموعة من التوصيات لدعم نمو القطاع الخاص في بلدان المنظمة. وتشمل خمس فئات رئيسية وهي:

- توسيع نطاق الخدمات المالية وتطوير أسواق رأس المال، بما في ذلك الاستفادة من التمويل الإسلامي؛
- الاستثمار في البنية الأساسية المادية وتعزيز التحول الرقمي ؛
- الحد من الحواجز التجارية ودعم ترويج الصادرات ؛
- تبسيط الإجراءات التنظيمية للأعمال وتعزيز الأنظمة القانونية لخلق بيئة تنظيمية أكثر ملاءمة ؛
- بناء رأس المال البشري والتشجيع على ريادة الأعمال.

هذه التوصيات ليست شاملة، لأن دول منظمة التعاون الإسلامي على الصعيد الفردي قد تواجه قضايا وتحديات أخرى يجب معالجتها، غير أنها تقدم إطارا عاما بشأن كيفية دعم تنمية القطاع الخاص في معظم بلدان المنظمة.

توسيع نطاق الخدمات المالية وتطوير أسواق رأس المال

تعتبر الشركات أن الحصول على التمويل هو أهم تحد يواجهونه، لذلك ينبغي وضع سياسات لتوسيع نطاق الخدمات المالية من أجل تحسيين فرص حصول هذه الشركات على خيارات تمويل. ولمواجهة هذا التحدي المهم، ينبغي اتباع نهج شامل. أولا، من الضروري تعزيز المؤسسات المالية المحلية من خلال بناء القدرات وتطوير إمكانياتها على تقييم المخاطر. ويشمل ذلك تطوير البنوك المحلية ومؤسسات التمويل الأصغر والمؤسسات المالية غير المصرفية عن طريق توفير دعم تنظيمي ورأس مال أولي و تقديم المساعدة الفنية اللازمة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تشجيع آليات التمويل البديلة مثل التمويل الأصغر، ورأس المال الاستثماري، والاستثمار الخير، والتمويل الجماعي من خلال إطار تنظيمي داعم، وحوافز ضريبية، وحملات توعية عامة. ويجب تطوير الأدوات المالية الإسلامية واستخدامها بفعالية لتوسيع نطاق الشمول المالي.

ومن العناصر الحيوية الأخرى تحسين نظم المعلومات الائتمانية. وسيساعد إنشاء أو تحسين مكاتب الائتمان لتوفير بيانات ائتمانية شاملة وتطوير نماذج قياس الجدارة الائتمانية مصممة خصيصا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المؤسسات المالية على تقييم الجدارة الائتمانية للمشاريع التجارية الصغيرة بشكل أفضل. وبالإضافة إلى ذلك، تعد برامج التوعية المالية وخدمات تطوير الأعمال على الصعيد الوطني ضرورية لتزويد رواد الأعمال بالمهارات اللازمة للإدارة المالية. تقلل عملية تبسيط القروض، وإصلاح قوانين المعاملات لتشمل أكبر عدد من الضمانات الرهنية، وتحسين قوانين الإفلاس من العقبات البيروقراطية والمخاطر المتعلقة بالإقراض.

وأخيرا، يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تؤدي دورا هاما في توسيع نطاق الخدمات المالية، إذ يمكن لصناديق التنمية وأنظمة لضمان الائتمان أن تقلل من المخاطر التي يتعرض لها المقرضون، كما يمكن للخدمات المالية الرقمية وتكنولوجيا تعزيز الشمول المالي وكفاءة المعاملات. ومن شأن الرصد والتقييم المنتظمان، إلى جانب المشاركة المستمرة لأصحاب المصلحة، أن يضمن كفاءة هذه التدابير وضمان تلبيتها لاحتياجات القطاع الخاص والمساهمة في النمو الاقتصادي المستدام في بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

الاستثمار في البنية الأساسية المادية وتعزيز التحول الرقمي

يلاحظ أن الشركات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي تفتقر إلى إمكانية الوصول إلى بنية تحتية متينة ولا تزال متخلفة عن تحقيق التحول الرقمي. من الضروري اتباع نهج استراتيجي ومنسق لتحسين الوصول إلى بنى تحتية جيدة وتعزيز التحول الرقمي للشركات في بلدان المنظمة. أولا، من المهم للغاية الاستثمار في البنية التحتية المادية مثل النقل والطاقة والاتصالات. يجب الاستفادة من مشاريع مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية لتمويل هذه المشاريع على نطاق واسع، وضمان إنهائها بكفاءة وتنفيدها بشكل فعال (Bank, 2022 World). ومن شأن تعزيز الربط الإقليمي من خلال تحسين شبكات النقل والبنية التحتية اللوجستية أن ييسر العمليات التجارية ويخفض التكاليف التشغيلية المتعلقة بها. بالإضافة إلى ذلك، فإن

ضمان فرص الوصول الموثوقة للكهرباء وبأسعار معقولة سيعالج أحد القيود الأساسية للعمليات التجارية في دول منظمة التعاون الإسلامي (IEA, 2019).

ويتطلب تعزيز التحول الرقمي استثمارا قويا في البنية التحتية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويعد توسيع الوصول إلى الإنترنت ذو النطاق العريض، لا سيما في المناطق الريفية و غير المستفيدة، أمرا ضروريا لسد الفجوة الرقمية (OECD, 2019) وينبغي للحكومات أن تتعاون مع القطاع الخاص لتطوير البنية التحتية للإنترنت فائق السرعة وتهيئة بيئة مواتية لمقدمي الخدمات الرقمية. ودعم مراكز الابتكار والمجمعات التقنية والحاضنات يمكن أن يحفز تطوير نظام رقمي قوي، كما من شأن ذلك أن يعزز ريادة الأعمال ونمو الشركات التي تعتمد على التكنولوجيا. وفي هذا السياق، يجب توفير حوافز تشجع على اعتماد الأدوات والمنصات الرقمية، مثل الحوسبة السحابية والتجارة الإلكترونية والمدفوعات الرقمية، لتشجيع الشركات على تبني التحول الرقمي (WEF, 2020).

وبالإضافة إلى تحسينات البنية التحتية، يعد تعزيز القوى العاملة التي تتمتع بالجاهزية الرقمية أمرا حيويا. ويتضمن ذلك دمج التدريب على المهارات الرقمية في نظام التعليم وتوفير فرص التطوير المهني المستمر (UNESCO, 2019). ويمكن لإقامة شراكات مع المؤسسات التعليمية ومع القطاع الخاص أن تساعد في تطوير برامج التدريب و تفديم الشهادات ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تعزز السياسات إلمام كل من الشركات والعموم بالمهارات الرقمية وأن تنشر التوعية بالأمن السيبراني. فمن خلال ضمان وصول الشركات إلى البنية التحتية الحديثة والمهارات اللازمة لاستخدام التقنيات الرقمية، يمكن لدول منظمة التعاون الإسلامي تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية والمرونة في قطاعاتها الخاصة (ITU, 2018).

الحد من الحواجز التجارية ودعم ترويج الصادرات

يعد تعرض الشركات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي للتجارة الخارجية والمنافسة محدودا مقارنة بالشركات في مناطق أخرى. ويزيد من هذه التحديات التأخيرات في التخليص الجمركي أو توقع الهدايا غير رسمية والرشاوى. وهذا ما يحد من قدرة هذه البلدان على المنافسة في الأسواق الدولية ويمنع وصولها إلى أحدث التكنولوجيات والاستفادة من الدراية الفنية. ومن أجل تعزيز التجارة وتشجيع الصادرات فيما بين الشركات في هذه البلدان، يجب تعزيز تدابير تيسير التجارة. يمكن أن يساعد تحديث الإجراءات الجمركية عن طريق التكنولوجيات الرقمية ونظم الحوكمة الإلكترونية إلى تسريع أوقات التخليص الجمركي والحد من الفساد. ومن شأن تبسيط ومواءمة الأنظمة التجارية لتتماشى مع المعايير الدولية أن يسهل المقتضيات المتعلقة بالتصدير بالنسبة للشركات. ويمكن أن يوفر إنشاء مراكز شاملة لتيسير التجارة دعما متكاملا، حيث تشمل معلومات الوصول إلى الأسواق، وتوجيهات للامتثال التنظيمي، والخدمات اللوجستية (OECD, 2017). وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحسين البنية التحتية للنقل، مثل الموانئ والطرق والسكك الحديدية، سيعزز الاتصال ويقلل من تكلفة ووقت نقل البضائع عبر الحدود (Djankov et al., 2010).

وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز ترويج الصادرات وخدمات الدعم أمر حيوي لمساعدة شركات منظمة التعاون الإسلامي على تحديد الفرص السوقية الدولية والاستفادة منها. وينبغي للحكومات أن توسع نطاق عمل وكالات ترويج الصادرات التي توفر خدمات مثل بحوث السوق، والتوفيق بين المشترين الأجانب، والمشاركة في المعارض

والبعثات التجارية الدولية (UNCTAD, 2018). ويمكن للحوافز المالية مثل ائتمانات التصدير والتأمين والضمانات أن تخفف من المخاطر المرتبطة بدخول أسواق جديدة. ومن شأن برامج التدريب التي تركز على الاستعداد للتصدير، والتسويق الدولي، والامتثال للمعايير العالمية أن تزود الشركات بالمهارات والمعارف اللازمة.

ويعد تشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا ضروريا لتعزيز القدرة التنافسية لشركات منظمة التعاون الإسلامي في الأسواق الدولية. ومن شأن تيسير نقل التكنولوجيا من خلال شراكات مع الشركات الأجنبية ومؤسسات الأبحاث والمنظمات الدولية أن يتيح للأعمال التجارية المحلية إمكانية الوصول إلى أحدث التكنولوجيات والممارسات. ويمكن أن يؤدي إنشاء مناطق اقتصادية خاصة ومراكز ابتكار تجتذب الاستثمار الأجنبي إلى خلق بيئات مواتية لنقل التكنولوجيا والابتكار (UNIDO, 2017). بالإضافة إلى ذلك، فإن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات التكنولوجيا الفائقة من خلال تقديم حوافز من شأنه أن يجلب خبرات وتكنولوجيا متقدمة. وسيعزز دعم مشاريع البحث والتطوير التعاونية فضلا على مجموعات الابتكار تطوير ونشر التقنيات الجديدة، مما سيمكن الشركات من تحسين منتجاتها وعملياتها للوفاء بالمعايير الدولية (WEF, 2020).

تبسيط الإجراءات التنظيمية وللأعمال التجارية وتعزيز الأنظمة القانونية

من بين التحديات الأخرى التي كثيرا ما تعبر عنها الشركات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي العبء المفرط للأنظمة والوقت اللازم للحصول على تصاريح معينة (راجع الجدولين 3.أ1 و 3.أ2 للاطلاع على البيانات على المستوى القطري). ويمكن أن تعيق القيود التنظيمية المرهقة والضرائب المزعجة ريادة الأعمال والاستثمار. لذلك يجب تبسيط الأنظمة التجارية وتعزيز النظم القانونية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي للحد من العقبات البيروقراطية. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للحكومات أن تعيد النظر في القوانين والأنظمة لإزالة التكرار وتبسيط الإجراءات. ويمكن أن يؤدي إدخال منصات رقمية لتسجيل الأعمال والترخيص إلى تقليل الوقت والجهد اللازمين للحصول على التصاريح . وإحدى الطرق لتحقيق ذلك تكون بإنشاء متاجر شاملة تقدم مجموعة من الخدمات التجارية التي تضفي طابعا مركزيا على مختلف العمليات الإدارية، مما يسهل على الشركات الامتثال للمتطلبات التنظيمية. وسيضمن التحديث المنتظم لقوانين العمل لتواكب بيئة الأعمال المتطورة صلاحيتها وعدم فرضها أعباء غير ضرورية على الشركات.

كما أن من شأن.تحسين كفاءة المنظومة القانونية وشفافيتها أن يخلق بيئة مواتية ومستقرة للأعمال. ويمكن لتعزيز القدرة القضائية بأن يحسن سرعة وجودة الإجراءات القانونية، فإن تنفيذ نظم العدالة الإلكترونية والآليات الرقمية لحل النزاعات يمكن أن يعجل من تسوية المنازعات التجارية، مقللا بذلك الوقت والتكاليف التي تتكبدها المؤسسات التجارية. ومن شأن إنفاذ تدابير صارمة لمكافحة الفساد وإنشاء هيئات مستقلة لرصده ومكافحته أن يقلل بشكل ملحوظ من تفشي الممارسات الفاسدة. علاوة على ذلك، فإن ضمان الشفافية ومبدأ الثبات في تطبيق القوانين واللوائح، فضلاً عن توضيح حقوق الملكية وتسجيلها وإنفاذها من شأنه أن يبني الثقة بين الشركات والمستثمرين. ويمكن أن يساعد نشر مبادئ توجيهية وإجراءات واضحة للعمليات القانونية الشركات على فهم النظام القانوني وإدارته بشكل أكثر فعالية (OECD, 2019).

وتتمثل إحدى الجوانب الهامة لتحقيق ذلك في إشراك أصحاب المصلحة. ويمكن أن يساعد خلق منابر للتشاور بشكل دوري بين كل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في تحديد العوائق التنظيمية فضلا عن المجالات القابلة للتحسين. ويضمن إشراك الشركات في عملية المراجعة التنظيمية أن تكون الإصلاحات عملية وأن تتناول التحديات الحقيقية التي تواجهها الشركات. ويمكن لتعزيز ثقافة المساءلة والاستجابة داخل الهيئات التنظيمية أن يحسن تقديم الخدمات ويحد من الفساد، ويساعد بلدان منظمة التعاون الإسلامي على تهيئة بيئة أكثر تمكينا لازدهار الأعمال التجارية. وتظهر الأمثلة الناجحة من دول مثل كوريا الجنوبية وماليزيا أن تعزيز التعاون والسعي لإجراء إصلاحات تنظيمية معممة بشكل فعال يمكن أن يخلق بيئة أكثر تمكيتا لازدهار الشركات (OECD, 2017; World Bank, 2022).

بناء رأس المال البشري والتشجيع على ريادة الأعمال.

على الرغم من أن العديد من الشركات تعتبر القوى العاملة ذات مقدار غير كاف من التعليم تحديا كبيرا في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، إلا أن هنالك نقصا ملحوظا في الاستثمار في تحسين المهارات والمؤهلات. والرفع من مستواها. ولا شك أن وجود قوة عاملة منتجة ضروري لنجاح الشركات الخاصة، إذ أن الوصول إلى قوة عاملة متعلمة ومهرة وقابلة للتكيف يمكّن الشركات من الابتكار وتحسين الإنتاجية. وتساعد برامج التعليم والتدريب التي تتماشى مع احتياجات الصناعة في خلق قوة عاملة قادرة على تلبية متطلبات الاقتصادات الحديثة. فمن خلال الاستثمار في رأس المال البشري، يمكن لدول منظمة التعاون الإسلامي أن تضمن أن قوتها العاملة قادرة على المنافسة و على الإسهام في النمو الاقتصادي المستدام والتنمية (SESRIC, 2023).

ورغم أن قوانين العمل لا تعتبر تحديا كبيرا، فإن مراجعتها وتحديثها لتحقيق التوازن بين احتياجات أرباب العمل والعاملين من شأنه أن يزيد من المرونة والإنصاف في سوق العمل. ومن شأن إجراء إصلاحات تعزز الإنتاجية وتخلق فرص العمل وتحمي حقوق العمال في سوق العمل أن تجعله أكثر دينامية واستجابة. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن إشراك أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات التجارية ومنظمات العمل، في عملية الإصلاح يمكن أن يكفل فعالية القوانين وقابليتها للتنفيذ.

أخيرًا وليس آخرًا، تشكل ريادة الأعمال جانبا من أهم الجوانب الحاسمة لتنمية القطاع الخاص. وينطوي تعزيز ريادة الأعمال لأغراض تنمية القطاع الخاص على إنشاء بيئة داعمة من خلال تبسيط الأطر التنظيمية، وتعزيز الوصول إلى التمويل، وإطلاق مبادرات تعليمية هادفة. ويمكن للحكومات أن تعزز بيئة تشجع الابتكار، وتدعم البنى التحتية، وتيسر الوصول إلى الأسواق، وهذا ما سيمكن رواد الأعمال بدوره من الشروع في أعمالهم التجارية وتوسيع نطاقها. ومن شأن توفير خدمات تطوير الأعمال أن يعزز أنشطة ريادة الأعمال، والمزايا التنافسية داخل القطاع الخاص (ILO, 2023).

وبالإضافة إلى تنفيذ هذه التوصيات، يُقترح أيضًا التعاون مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة التي تدعم بنشاط تنمية القطاع الخاص في دول المنظمة. تعمل الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية (ICCD)، باعتبارها الممثل الوحيد للقطاع الخاص في 57 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي، على تعزيز التعاون في مجالات الحرف والتجارة وتكنولوجيا المعلومات والتأمين والخدمات المصرفية والشحن والاستثمار. وتشمل

أهدافها تعزيز التكامل الاقتصادي، وترويج المنتجات الحلال، وتحسين البنية التحتية، ودعم حركة العمالة والتقدم التكنولوجي. وتعمل الغرفة أيضًا على تسهيل حل النزاعات وإرساء القيم الإسلامية وتعزيز التعاون الدولي إلى جانب الإسهام في التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي في العالم الإسلامي. وتنظم اجتماعات منتظمة للقطاع الخاص من أجل حشد ممثلي القطاع الخاص في البلدان الأعضاء لمناقشة تحدياتهم المشتركة، فضلا عن الحلول المتاحة أمامهم للتغلب عليها. وإلى جانب الاجتماعات التي تنظمها لصالح القطاع الخاص، تنظم الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية أيضًا منتديات مختلفة تتعلق بقطاعات محددة في مجالات الزراعة المستدامة والسياحة المستدامة والاقتصاد الإسلامي والاستثمار والاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال، وذلك بهدف دعم التنمية المستدامة للقطاع الخاص في منظمة التعاون الإسلامي وتحقيق النمو الاقتصادي المرن للبلدان الأعضاء.

وتعتبر المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) مؤسسة امرموقة أخرى من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي. وهي مؤسسة متعددة الأطراف تابعة للبنك الإسلامي للتنمية (IsDB). وتتمثل مهمة هذه المؤسسة في توفير التمويل لمشاريع القطاع الخاص في البلدان الأعضاء، وتعزيز المنافسة و تشجيع ريادة الأعمال، والاستثمارات عبر الحدود، كما أنها توفر موارد إضافية للمشاريع، وتشجع على تطوير التمويل الإسلامي، وتجذب الممولين المشاركين، وتعزز دور اقتصاد السوق. وكما ورد في تقريرها السنوي لعام 2023، وافقت المؤسسة على ما مجموعه 451 مشروعًا بقيمة 6.9 مليار دولار أمريكي منذ إنشائها في عام 1999. وبذلك فإنها تقدم الدعم عبر قطاعات متنوعة مثل التمويل والبنية التحتية والزراعة والتصنيع والطاقة.

ولطالما كان التعاون مع القطاع الخاص بنداً دائماً على جدول أعمال دورة الكومسيك، وهي لجنة منظمة التعاون الإسلامي الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري . وتهدف أنشطة الكومسيك مجتمعة إلى خلق بيئة أكثر ملاءمة لنمو القطاع الخاص والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتعمل الكومسيك على تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص من خلال تنظيمها لمنتديات واجتماعات لضمان إشراك القطاع الخاص في عمليات وضع السياسات. فعلى سبيل المثال، يعقد المنتدى المشترك بين منظمة التعاون الإسلامي والكومسيك المعني بالسياحة في القطاع الخاص سنويا لمناقشة التحديات والفرص المشتركة في قطاع السياحة. وعلاوة على ذلك، ووفقاً لقرارات الكومسيك ذات الصلة، تم إنشاء مركز تحكيم منظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول، كمؤسسة تابعة لغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية (ICCD)، تهدف إلى حل المنازعات التجارية والاستثمارية عن طريق التحكيم وغيره من الطرق البديلة لتسوية النزاعات على النحو المتفق عليه بين الأطراف.

وبالإضافة إلى ذلك، قامت مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي بالعديد من الأنشطة المهمة تحت مظلة الكومسيك لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في مساعي التعاون، مثل الاجتماعات التي تخص القطاع الخاص والمعارض التجارية الإسلامية. ويقوم المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT) بتنظيم معارض تجارية إسلامية بانتظام بهدف تعزيز التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي. كما ينظم هذا المركز معارض تجارية قطاعية في الدول الأعضاء لدعم تنمية القطاع الخاص وتحقيقا للتكامل الاقتصادي الإقليمي. ويساهم سيسرك بفعالية في أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأخرى لدعم مساعيها نحو تطوير القطاع الخاص في دول المنظمة.

الجدول 3 أ.1: بدء النشاط التجاري:

	NBD	NBR	التكلفة	Time SB	Time RB	Time EL	Time OL	Time EC	Time RP
أفغانستان	0.21	4,274	6.8	8.5	4	114	13.7	1,642	250
ألبانيا	1.52	2,945	10.8	4.5	5	71	10.9	525	19
الجزائر	0.35	9,472	11.3	18.0	12	84		630	55
أذربيجان	1.30	9,165	1.2	3.5	3	38	13.9	277	4.5
البحرين	3.11	3,823	1.0	8.3	6	69		635	2
بنغلاديش	0.04	4,473	8.7	19.5	9	124	28.4	1,442	270
بنين	0.61	4,034	3.5	8.5	6	90		595	120
بروناي دار السلام	1.00	316	1.1	5.5	3	25		540	299
بوركينا فاسو	0.33	3,416	42.8	13.0	3	169		446	67
الكاميرون			24.8	13.5	6	64	35.4	800	81
تشاد	0.11	878	169.3	58.0	8	67	34.1	743	29
جزر القمر	0.16	78	54.2	16.0	9	120		506	30
كوت ديفوار	0.78	11,451	2.7	6.0	4	53	43.9	525	39
جيبوتي	1.74	1,142	39.7	14.0	6	52	8.8	695	24
مصر	0.24	14,768	20.3	12.5	5	53	14.3	1,010	76
الغابون	0.97	1,275	13.3	10.0	7	148		1,160	72
غامبيا			49.5	8.0	6	101	5.4	758	73
غينيا	0.45	3,192	33.8	15.0	6	69		311	44
غينيا بيساو			88.8	8.5	9	257		1,785	48
غيانا	1.60	819	9.4	18.0	7	82	22.4	581	46
إندونيسيا	0.33	58,426	5.7	12.6	11	32	6.0	403	31
إيران	0.63	36,158	1.1	72.5	10	77		505	31
العراق	0.10	2,020	34.2	26.5	9	51	20.3	520	51
الأردن	0.43	2,778	23.3	12.5	7	55	2.8	642	17
كازاخستان	3.49	41,211	0.2	5.0	4	71	26.0	370	4.5
الكويت	3.29	10,603	1.7	19.4	5	49		566	17
قرغيزستان	1.27	4,936	1.4	10.0	4	111	23.9	410	3.5
لبنان			42.3	15.0	8	89	7.3	721	37
ليبيا			24.6	35.0	10	118		690	
ماليزيا	2.13	47,834	11.1	17.5	8	24	13.5	425	11.5
المالديف	2.78	1,153	4.1	12.0	6	75		760	57
مالي	0.27	2,741	55.1	11.0	5	120	44.2	620	29
موريتانيا	0.38	959	15.8	6.0	4	67	64.6	370	49
المغرب	2.24	54,250	3.6	9.0	4	31	7.5	510	20
موزمبيق	0.24	3,925	106.9	17.0	10	40	24.9	950	43
النيجر	0.09	931	7.9	10.0	4	52		380	13
نيجيريا	0.88	97,988	26.1	7.2	7	110	14.4	399	92
عمان	1.52	5,804	3.1	4.3	4	30		598	18
باكستان	0.15	19,791	6.7	16.5	5	113	4.5	1,071	105
فلسطين			40.3	43.5	11	47	16.4	540	35
قطر	6.26	14,824	6.3	8.7	8	44		570	1
السعودية	0.64	15,920	5.4	10.4	3	35	6.7	575	1.5
السنغال	0.47	4,284	22.6	6.0	4	68	27.8	650	41
سيراليون	0.46	1,980	7.6	8.0	5	82	15.3	515	56
الصومال			198.2	70.0	9			575	188
السودان			17.8	34.5	10	70	4.7	810	11
سورينام	2.30	892	93.5	66.0	8	113	125.2	1,715	46
سوريا			8.1	15.5	8	146		872	48
طاجيكستان	0.15	831	17.5	7.0	3	98	15.9	430	33
توغو	0.94	4,410	8.1	2.5	3	66	78.4	488	35
تونس	2.00	15,715	2.9	9.0	3	65	39.2	565	35
تركيا	1.77	100,409	6.0	7.0	7	34	17.9	623	4.5
أوغندا	0.86	18,862	40.5	24.0	13	66	10.4	490	42
الإمارات	2.30	19,050	17.2	3.8	2	7		445	1.5
أوزبكستان	2.71	61,677	2.2	3.0	3	88	15.7	225	43
اليمن			40.2	40.5	6	110	7.0	645	19

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، يونيو 2024. البيانات تخص آخر سنة متاحة. NBD: كثافة مؤسسات الأعمال الجديدة (تسجيل الشركات الجديدة لكل 1000 نسمة في الشريحة العمرية 15-64 عاما). NBR:(عدد) الشركات الجديدة المسجلة التكلفة تكلفة إجراءات بدء نشاط تجاري (% من نصيب الفرد في إجمالي الدخل القومي). Time SB: الحيز الزمني المطلوب لبدء نشاط تجاري، (الأيام). Time RB: إجراءات بدء العمل لتسجيل منشأة تجارية (رقم). Time EL: الحيز الزمني اللازم للحصول على الكهرباء (الأيام). Time OL: الحيز الزمني اللازم للحصول على رخصة عمل (الأيام). Time EC: الحيز الزمني المطلوب لتنفيذ عقد، (الأيام). Time RP: الحيز الزمني اللازم لتسجيل الملكية (الأيام).

الجدول 3 أ.2: الضرائب والقوانين

	العمل	أخرى	الرقم	الربح	المعدل	التوقيت	الهدايا	Time GR	إجراءات قانونية
أفغانستان	0	71.4	19	0	71.4	270	34	9.8	10
ألبانيا	18.8	3.6	35	14.1	36.6	252	34.6	2.3	8
الجزائر	31.1	26.9	27	8.1	66.1	265			2
أذربيجان	25.4	2.6	9	12.7	40.7	159	9.7	2.7	12
البحرين	13.5	0.3	3	0	13.8	22.5			3
بنغلاديش	0	2.3	33	31.1	33.4	435	19.3	13.3	5
بنين	26.4	10.6	54	11.9	48.9	270	11	5.7	6
بروناي دار السلام	7.9	0	5	0.1	8	52.5			12
بوركينا فاسو	21.4	3.6	45	16.2	41.3	270			6
الكاميرون	18.3	0.5	44	38.9	57.7	624	20.4	17.9	6
تشاد	28.4	3.8	54	31.3	63.5	834	21	13.3	6
جزر القمر	0	189.2	33	30.4	219.6	100			6
كوت ديفوار	23.3	17.9	25	8.8	50.1	187	22.9	15.2	6
جيبوتي	17.7	2.6	35	17.7	37.9	76	3.4	5.3	8
مصر	25.5	4.4	27	14.4	44.4	370	4.6	0.4	5
الغابون	25.5	1.4	50	20.3	47.1	632			6
غامبيا	12.6	11.3	49	24.4	48.4	326	5.6	2.5	6
غينيا	28.6	40.7	33	0	69.3	400	6.9	3.9	6
غينيا بيساو	24.8	5.6	46	15.1	45.5	218			6
غيانا	9.2	1.7	35	19.6	30.6	256	4.6	11.5	3
إندونيسيا	11.6	0.4	26	18.1	30.1	191	21.6	0.9	6
إيران	25.9	0.4	20	18.4	44.7	216			2
العراق	13.5	2.3	15	15	30.8	312	51.2	2.8	0
الأردن	16.1	2	9	10.5	28.6	96.5	0.6	0.4	11
كازاخستان	10.1	1.9	10	16.4	28.4	186	11.9	4.3	8
الكويت	13	0	12	0	13	98			1
قرغيزستان	19.5	2.8	26	6.7	29	220	28.7	11.3	9
لبنان	24.9	0.4	20	6.9	32.2	181	19.3	2.4	2
ليبيا	10.3	0.2	19	22.1	32.6	889			0
ماليزيا	16.7	2.5	9	19.6	38.7	174	0.2	5.2	7
المالديف	7.9	9.2	17	13.1	30.2	391			2
مالي	43.1	3.9	35	7.5	54.5	276	32.1	27.5	6
موريتانيا	10.3	56.7	33	0	67	270	20.4	17.2	2
المغرب	23.3	1.4	6	21.1	45.8	155	10	15.2	2
موزمبيق	4.5	0.8	37	30.8	36.1	200	13.5	6.5	1
النيجر	22.3	3.4	41	21.6	47.2	270	6.1	11.4	6
نيجيريا	13.5	0.3	48	21	34.8	343	25.9	7.5	9
عمان	13	0	15	14.4	27.4	68			1
باكستان	15	1.1	34	17.8	33.9	283	11.9	0.2	2
فلسطين	0	0.3	28	15	15.3	174	5.4	1	8
قطر	11.3	0	4	0	11.3	41			1
السعودية	13.5	0	4	2.2	15.7	152	3.9	13	3
السنغال	23.6	5	53	16.2	44.8	416	7.3	3	6
سيراليون	11.3	1	34	18.5	30.7	343	29.6	13.1	5
السودان	19.2	14.7	42	11.5	45.4	180	3.2	4.1	3
سورينام	0	0	30	27.9	27.9	199	7.7	4.9	2
سوريا	19.3	0.4	20	23	42.7	336			1
طاجيكستان	28.5	21.1	7	17.7	67.3	224	8.1	10.7	11
توغو	23.1	14.7	49	10.3	48.2	159	4.7	10.3	6
تونس	25.3	21.8	8	13.6	60.7	144	4.8	0.1	3
تركيا	19.7	2.5	10	20	42.3	170	1.3	5.9	7
أوغندا	11.3	0.1	31	22.3	33.7	195	14.3	6.5	5
الإمارات	14.1	1.8	5	0	15.9	158			6
أوزبكستان	17.4	2.5	9	11.8	31.6	181	6.7	4.9	6
اليمن	11.3	1.6	44	13.8	26.6	248	62.6	1.9	0

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، يونيو 2024. البيانات تخص آخر سنة متاحة. العمل: ضريبة العمالة والاشتراكات (% من الأرباح التجارية)، أخرى: ضرائب أخرى تدفعها الشركات (% من الأرباح التجارية)، مدفوعات الضرائب (عدد)، الأرباح: ضريبة الأرباح (% من الأرباح التجارية)، معدل: إجمالي معدل الضريبة والمساهمة (% من الأرباح) Time GR: الوقت المستغرق في التعامل مع متطلبات الأنظمة الحكومية (% من وقت التعامل مع المسؤولين)؛ وقت: وقت المستغرق في إعداد الضرائب ودفعها (ساعات العمل) ؛ الهدايا: الشركات التي تتوقع أن تدفع رشاوى في اجتماعاتها مع موظفي مصلحة الضرائب (% من الشركات) قانوني: مؤشر قوة الحقوق القانونية (0 = ضعيف إلى 12 = قوي).

الجدول 3 أ.3: التمويل والابتكار

	BWC	BFI	DCII	UF	R&D	FT	POWER
أفغانستان	3.9	2	0	41.5	24.5	31.7	11.5
ألبانيا	30.4	21.5	6	44.7	4	46.2	1.5
الجزائر			0				
أذربيجان	19.4	0	8	29.9	14	33.9	2.1
البحرين			8				
بنغلاديش	38.7	18.8	4	36.5	2.6	6.4	26.2
بنين	26	12	0	66.8	25.7	20	28
بروناي دار السلام			8				
بوركينا فاسو			0				
الكاميرون	20.2	15.8	6	80.3	8.7	37.6	7.6
تشاد	9.8	7.3	0	80	24	22.9	4.5
جزر القمر			2				
كوت ديفوار	15.3	23.6	8	75.6	15	35.5	3.5
جيبوتي	25.2	24.3	0	22.2	22.8	21.8	1.6
مصر	4.8	10.3	8	39.1	2	7.9	0.8
الغابون			2				
غامبيا	13.7	10.1	0	71.1	22.3	25.2	21.1
غينيا	11.4	9.2	0	75.7	14.6	16	4.5
غينيا بيساو			0				
غيانا	59.3	34.5	8	59.8	54.3	63	8.5
إندونيسيا	32	36.6	8	65	5.1	7.7	0.5
إيران			8				
العراق	2.1	0.9	0	44	12.5	16.8	12.3
الأردن	20	39.2	8	48.6	2.3	16.9	0.2
كازاخستان	13.2	14	8	39.2	4.2	21.8	0.5
الكويت			8				
قرغيزستان	18.8	16.7	8	51.4	17.7	41.4	0.9
لبنان	44.5	38.9	6	56.3	8.4	20.8	0.6
ليبيا			0				
ماليزيا	32.1	35.3	8	29.6	10.1	24	0.4
المالديف			5				
مالي	51.7	55.1	0	79.5	17	17.7	4.2
موريتانيا	29.4	12.8	6	78.5	27.9	52.7	5.3
المغرب	45	43.9	7	47.2	14.3	35.7	0.3
موزمبيق	9	11.4	4	58	20.4	20.7	1.6
النيجر	28.9	22.1	8	85.1	15.6	27.5	22
نيجيريا	16.9	6.9	8	46.2	19.6	30.7	32.8
عمان			6				
باكستان	3.5	5.5	7	44.6	2.3	5.9	22
فلسطين	12.7	7.9	8	63.9	10.9	9.6	16.2
قطر			8				
السعودية	12.8	13.1	8	19	7.8	3.9	0
السنغال	19.6	19.2	7	76.4	18.5	17.4	6
سيراليون	8.6	7	0	62.5	17.4	21.6	9.1
الصومال			0				
السودان	2.6	6.7	0	90.5	28	9.5	3.4
سورينام	44.5	51.8	0	54.6	32	34.8	2.8
سوريا			2				
طاجيكستان	12.8	8.3	7	11.8	6.3	24.3	1.3
توغو	40.3	25.7	8	68.7	24	33.7	5.5
تونس	41.7	35.9	7	60.9	11.1	19.1	0.9
تركيا	34	28.7	8	50.2	11.2	30.7	0.7
أوغندا	21.4	8.1	7	95.2	53.4	34.7	6.3
الإمارات			8				
أوزبكستان	23.7	26.2	7	21.5	9.6	16.9	1.9
اليمن	4.6	3.8	0	43	27	14.3	38.8

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، يونيو 2024. البيانات تخص آخر سنة متاحة. BWC: الشركات التي تستخدم البنوك لتمويل رأس المال المتداول (% من الشركات) ؛ BFI: الشركات التي تستخدم المصارف لتمويل الاستثمار (% من الشركات) ؛ DCII: عمق مؤشر المعلومات الائتمانية (0 = منخفض إلى 8 = مرتفع) ؛ UF: الشركات التي تتنافس مع الشركات غير المسجلة (% من الشركات) ؛ R&D: الشركات التي تنفق على البحث والتطوير (% من الشركات) ؛ FT: الشركات التي تقدم برامج تدريب رسمية (% من الشركات) ؛ POWER: انقطاع التيار الكهربائي في الشركات خلال شهر واحد (العدد).

الفصل الرابع

تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي:

قضايا وتحديات

يبدأ هذا الفصل بتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما يسلط الضوء على دورها الحاسم في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والابتكار. وهو يقدم، بناء على البيانات المتاحة، لمحة إحصائية عامة عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وعن مساهماتها الاقتصادية وتوزيعها القطاعي عبر دول منظمة التعاون الإسلامي. ومن خلال استخدام الدراسات الاستقصائية لمشاريع البنك الدولي، فإنه يقدم مناقشة مفصلة للتحديات التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مثل الوصول إلى التمويل، والعقبات التنظيمية، والوصول إلى الأسواق، والقدرة التنافسية، ومحدودية البنية التحتية. ويخلص الفصل بمبادرات السياسات وآليات الدعم الموصى بها لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

1.4 دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في التنمية

يستخدم اختصار "SME" الذي يشير إلى "المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم"، للإشارة إلى جميع المؤسسات غير الكبيرة، والتي لا تتوفر غالبا على عتبات حجم محددة. وبالمثل، فإن المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة، تشمل أصغر الشركات. يعتمد هذا التقرير على الممارسة النموذجية المتمثلة في استخدام المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم كمصطلح عام. بيد أن التمييز بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم - حيث تستبعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الشركات الصغرى أما المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم فتشملهم - لن يتم إلا عندما يلزم وضع تعاريف دقيقة، في حال وجب تقديم إحصاءات أو عندما يحددها المصدر.

ولا يوجد تعريف متفق عليه عالميا للمؤسسات "الصغرى" و "الصغيرة" و "المتوسطة". فعادة ما تحدد الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية هذه الفئات بناءً على عدد الموظفين و/أو العائدات السنوية. يمكن أن تكون هذه العتبات خاصة بقطاعات محددة وهذا ما يجعل من الصعب إجراء مقارنات بين البلدان. وتستخدم معظم البلدان التعاريف التالية: تضم المؤسسات الصغرى 10 موظفين، ويتراوح عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة بين 10 و 50 موظفا، ويتراوح عدد العاملين في المؤسسات المتوسطة الحجم بين 50 و 250 موظفا. زوفقًا لمؤسسة التمويل الدولية (IFC)، فإن الشركة تعتبر كمؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا استوفت اثنين من المعايير الثلاثة (الموظفون والمبيعات والأصول) أو إذا كان القرض المقدم للشركة ضمن حجم قرض المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة ذي الصلة. لذلك، واستناداً إلى تعريف مؤسسة التمويل الدولية، سيكون للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم نطاق من 10 إلى 300 موظفاً، وقيمة إجمالية للأصول تتراوح بين 100 ألف و15 مليون أمريكي، و/أو إيرادات سنوية تتراوح بين 100 ألف 15 مليون دولار أمريكي (IFC, 2024).

إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من العناصر المحركة لعجلة النمو الاقتصادي ووسيلة للتخفيف من حدة الفقر وخلق فرص للعمل (IFC, 2021). واليوم، تمثل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة 90% من الشركات، و60 إلى 70% من العمالة، و50% من الناتج المحلي الإجمالي في جميع أنحاء العالم (UN, 2024). ورغم الدور المهم للغاية للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في معظم الاقتصادات، غالبا ما لا تستفيد من اقتصاديات الحجم، وتكون منخرطة في أنشطة أقل إنتاجية، ولا تنجح عموما في خلق فرص شغل كثيرة ومستقرة وذات جودة مقارنة بالشركات الكبيرة (Ciani et al., 2020; Atkin et al., 2021).. وأجمعت الدراسات على أن الشركات الكبيرة، في المتوسط، هي أكثر إنتاجية (Ciani et al., 2020). وفي حين أن الشركات

الصغيرة تكون، في المتوسط، أقل إنتاجية، فإن مساهمتها في المستوى الإجمالي للإنتاج في أي بلد يمكن أن تكون مهمة، وذلك راجع للعدد الهائل للشركات الصغيرة والمتوسطة. وعلاوة على ذلك، فإن اندماج الشركات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة العالمية محدود، لكن الاقتصاد الرقمي يوفر فرصًا جديدة لتعزيز مشاركتها (WTO, 2018). ولذلك، فإن مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على النمو يمكن أن يكون له تأثير كبير على اقتصاد البلد.

2.4 وضع الشركات الصغيرة والمتوسطة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة غالبية الشركات في معظم البلدان وتمثل نسبة كبيرة من إجمالي العمالة، خاصة إذا قمنا بإدراج الشركات غير الرسمية. وفي البلدان النامية، تلعب الشركات الصغيرة دورا حاسما في الإدماج الاجتماعي، حيث توفر فرصا اقتصادية، خاصة أمام النساء. تسلط أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة الضوء على إمكانات الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الحد من الفقر. ومع ذلك، كما تم توضيحه سابقًا، عادة ما تكون هذه الشركات الصغيرة أقل إنتاجية من الشركات الأكبر حجمًا، وهذا ما يؤدي إلى نسب إخفاق أكبر بالإضافة إلى وظائف أقل استقرارًا وأجورًا. بالإضافة إلى ذلك، لا يشارك سوى عدد قليل من الشركات الصغيرة والمتوسطة في الابتكار، الذي يعد أمرا ضروريا لتحقيق النمو الاقتصادي.

وتجدر الإشارة أن هناك محدودية في توافر البيانات المحدثة عن الشركات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الأنشطة الاقتصادية. قاعدة بيانات المؤشرات الاقتصادية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التابعة لمؤسسة التمويل الدولية هي مجموعة البيانات الأكثر شمولاً التي تقدم معلومات حول المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من 176 دولة. ومع ذلك، فإن أحدث إصدار للبيانات متاح فقط لعام 2019. ووفقا لقاعدة البيانات هذه، تهيمن المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على مشهد الأعمال في جميع المناطق، حيث تمثل 99.9% من جميع الشركات في دول منظمة التعاون الإسلامي وفي العالم. وتساهم المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في دول منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 93.4% في التوظيف، وهي

الشكل 1.4: حصة المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من العدد الإجمالي، والتوظيف والقيمة المضافة لجميع الشركات

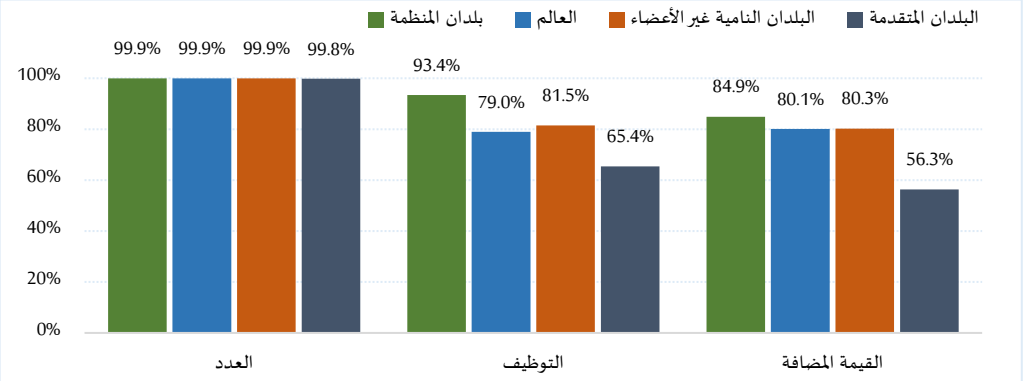

المصدر: قاعدة بيانات المؤشرات الاقتصادية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة لعام 2019، منتدى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. استنادا إلى بيانات آخر سنة المتاحة لـ49 دولة من منظمة التعاون الإسلامي، و 38 دولة متقدمة، و 89 دولة نامية غير عضو في منظمة التعاون الإسلامي.

نسبة تفوق بكثير المتوسط العالمي البالغ 79.0% والدول النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي يبلغ 81.5%. البلدان المتقدمة لديها حصة أقل من العمالة في المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة تبلغ 65.4% وتعكس مشهد توظيف أكثر تنوعا حيث تلعب المشروعات الأكبر حجما دورا أكثر أهمية.ومن حيث القيمة المضافة، تساهم المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 84.9%، متجاوزة المتوسط العالمي البالغ 80.1% ومتوسط الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة البالغ 80.3%. وهي نسب أعلى بكثير من نسبة الدول المتقدمة، حيث تساهم المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بنسبة 56.3% من القيمة المضافة، وهذا ما يحيل إلى أن الشركات الصغيرة في اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي تساهم بشكل أكبر في الناتج الاقتصادي (الشكل 1.4).

يوضح الشكل 2.4 التوزيع بالنسبة المؤوية لعدد المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والتوظيف والقيمة المضافة حسب حجم الشركة بين مجموعات البلدان. تهيمن المؤسسات الصغرى بشكل ملحوظ على مشهد المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، حيث تشكل 97.2% من جميع المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مقارنة بـ94.3% على مستوى العالم و92.1% في البلدان المتقدمة. ويشير هذا الاعتماد الكبير على المشاريع الصغرى، التي تساهم أيضا بنسبة 85% من فرص العمل، إلى بيئة أعمال مجزأة للغاية. ورغم أن هذه المؤسسات تلعب دورا حاسما في خلق فرص العمل، فإن نطاقها المحدود يحد من تأثيرها الاقتصادي، كما يتضح من مساهمتها المنخفضة نسبيا في القيمة المضافة والتي تبلغ 15.7% فقط. ويشير هذا إلى أن دول منظمة التعاون الإسلامي يمكن أن تستفيد من السياسات التي تشجع نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي يمكن أن تدفع قيمة اقتصادية أعلى وتوفر فرص عمل أكثر استدامة.

الشكل 2.4: توزيع عدد المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والتوظيف والقيمة المضافة بها حسب حجم الشركة

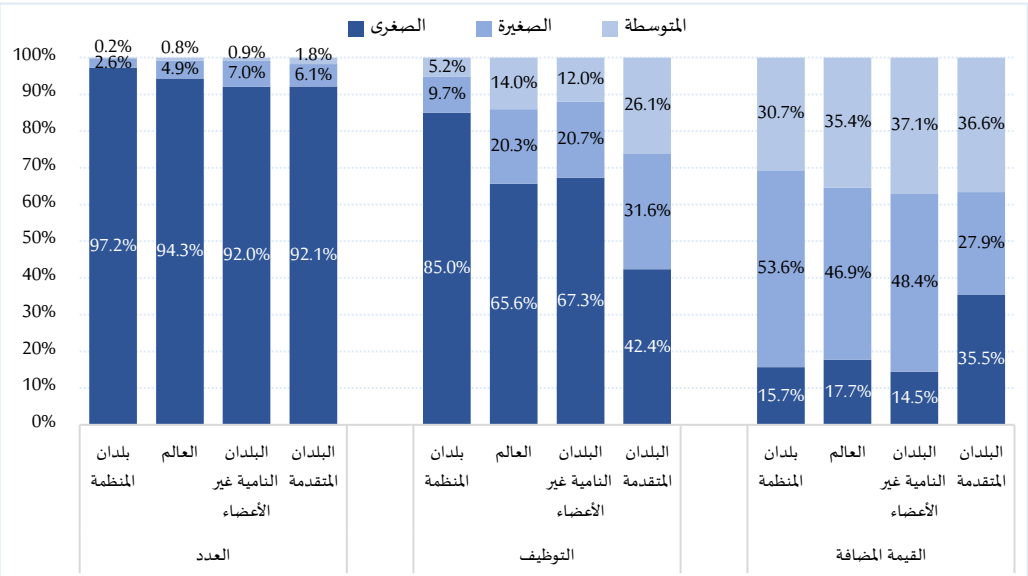

المصدر: قاعدة بيانات المؤشرات الاقتصادية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة لعام 2019، منتدى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. استنادا إلى بيانات آخر سنة المتاحة لـ49 دولة من منظمة التعاون الإسلامي، و 38 دولة متقدمة، و 89 دولة نامية غير عضو في منظمة التعاون الإسلامي.

إن نسبة المؤسسات الصغيرة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي أقل بكثير مما هي عليه في المناطق المتقدمة، حيث تمثل 2.6% فقط من المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم مقارنة بـ6.1% في البلدان المتقدمة. وبالمثل، تبلغ مساهمة المؤسسات الصغيرة في التوظيف 9.7% في بلدان المنظمة ، وهي نسب دون المتوسط العالمي البالغ 20.3%. ويتيح هذا الجانب فرص للنمو بالنسبة للمؤسسات الصغيرة، والتي يمكن أن تكون بمثابة جسر بين المؤسسات الصغرى والمتوسطة. ومن الممكن أن يساعد تيسير الوصول إلى التمويل، وتحسين البنية الأساسية، وتخفيف الأعباء التنظيمية، الشركات الصغيرة على التوسع، وبالتالي تعزيز مساهماتها في تشغيل العمالة والقيمة الاقتصادية. تظهر الأبحاث أن فرص تحول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى شركات كبيرة في البلدان النامية ليست عالية جدًا في العادة؛ فإن شركة واحدة فقط من أصل 10 شركات صغيرة تنمو لتصبح متوسطة، وواحدة فقط من كل 100 شركة تنمو لتصبح شركة كبيرة (Ciani et al., 2020).

ومن النتائج الأخرى التي خلصنا لها هي أنه ثمة تفوت ملحوظ في ما يخص التوظيف ومساهمات القيمة المضافة للشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في دول منظمة التعاون الإسلامي. وتساهم المؤسسات المتوسطة الحجم، التي تشكل 0.2% فقط من إجمالي عدد المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بشكل كبير في القيمة المضافة (30.7%). ومع ذلك، فإن مساهمتها في التوظيف متواضعة حيث تبلغ 5.2% فقط. وهذا ما يشير إلى أن المؤسسات المتوسطة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي تتسم بالكفاءة نسبيا في خلق القيمة الاقتصادية ولكنها ليست كبيرة بما يكفي لاستيعاب جزء كبير من القوى العاملة. ولذلك، فإن الدعم المستهدف لتوسيع نطاق هذه المؤسسات يمكن أن يعزز دورها في خلق فرص العمل والتنمية الاقتصادية.

ومع ذلك، تشير الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى أن الوصول إلى التمويل هو أحد أكبر العقبات التي تحول دون تنمية أعمالها (IFC, 2017; Wang, 2016). ويكشف الشكل 3.4 عن فجوة تمويلية كبيرة في دول منظمة التعاون الإسلامي، حيث تبلغ 6.3% من الناتج المحلي الإجمالي للمؤسسات الصغرى و12.9% من الناتج المحلي الإجمالي للشركات الصغيرة والمتوسطة؛ إذ تعتبر النسبة الأولى أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 2.3%، أما النسبة الثانية فهي أقل من المتوسط العالمي البالغ 15.7%. وتشير الفجوة الكبيرة التي تواجهها المؤسسات الصغرى إلى أنها تواجه تحديات كبيرة، أكبر من تلك التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل، مما يعيق قدرتها على

الشكل 3.4: الفجوة التمويلية للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة، % من الناتج المحلي الإجمالي

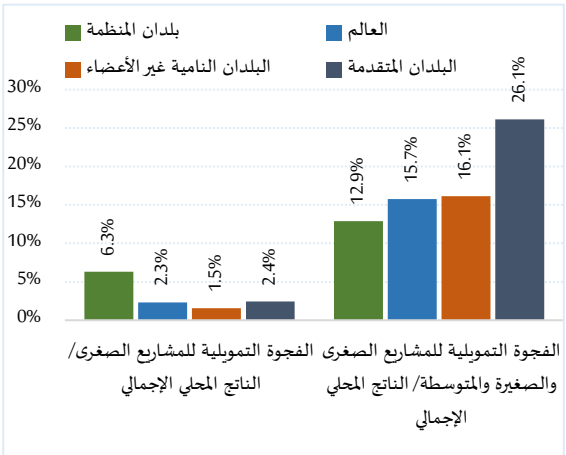

المصدر: قاعدة بيانات مؤسسة التمويل الدولية حول فجوة تمويل المؤسسات. المنتدى المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. تغطي قاعدة البيانات 40 بلدا من بلدان منظمة التعاون الإسلامي و15 من الدول المتقدمة، و86 بلدا ناميا غير عضو في المنظمة.

النمو والمساهمة بفعالية في الاقتصاد. تعد معالجة هذه الفجوة شديد الأهمية إذا ما أردنا تعزيز ريادة الأعمال وتمكين الشركات الصغيرة من توسيع عملياتها وزيادة تأثيرها الاقتصادي (راجع القسم 2.3.4 للاطلاع على مناقشة أكثر إسهابا).

تشكل قاعدة بيانات رصد الشركات الصغيرة والمتوسطة التابعة لبنك التنمية الآسيوي مصدر بيانات شامل آخر عن الشركات الصغيرة والمتوسطة حيث أنها توفر إحصاءات عن 24 اقتصادا آسيويا، بما في ذلك 10 بلدان أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. تظهر بلدان منظمة التعاون الإسلامي الآسيوية ارتفاعا في معدل انتشار المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة، حيث أفادت جميع البلدان تقريبا أن المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة تشكل أكثر من 97% من إجمالي المؤسسات (الجدول 2.4). فعلى سبيل المثال، سجلت بنجلاديش وإندونيسيا حصصا في المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة تبلغ 99.97% و99.99% على التوالي. وتؤكد بيانات التوظيف، حيثما توافرت، على الدور الحاسم الذي تلعبه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل. وفي إندونيسيا، توظف المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة 96.9% من القوى العاملة، في حين أن هذا الرقم في طاجيكستان لا يتجاوز 20.4%. ومع ذلك، فإن مساهمة المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في إجمالي القيمة المضافة أو الناتج المحلي الإجمالي تتباين بشكل كبير، حيث تتقدم إندونيسيا بنسبة 60.5%، في حين تتخلف باكستان بنسبة 2.0%. ويشير هذا التفاوت إلى مستويات متباينة من حيث إنتاجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتوظيف، والتكامل الاقتصادي في هذه البلدان.

ويسلط التوزيع القطاعي للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الضوء على الوجود المهيمن في قطاع الخدمات في معظم البلدان. وعلى سبيل المثال، تبلغ أذربيجان وبنجلاديش حصص المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الخدمات بنسبة 93.5% و88.6% على التوالي، في حين تظل حصص التصنيع أقل نسبيًا. وتعد حصة التصنيع هي الأعلى في أوزبكستان (18.7%) وإندونيسيا (16.7%)، إلا أنها منخفضة في أذربيجان إذ تبلغ 4.9%. وتشير هذه الأرقام إلى وجود هيكل للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة موجه نحو الخدمات، الشيء الذي قد يحد من التنويع والقدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الاقتصادية الخاصة بقطاعات محددة.

وتكشف المؤشرات المالية عن نتائج متباينة فيما يتعلق بوصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل وبصحة القطاع المصرفي. وتتباين نسب إجمالي القروض المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير، حيث تتراوح من 10.3% في طاجيكستان إلى 113.2% في ماليزيا، وهذا ما يدل على وجود مستويات مختلفة من التعميق المالي. وأظهرت القروض المتعثرة كذلك تباينا كبيرا، حيث سجلت أعلى نسبة في طاجيكستان بنسبة 16.2%، وهذا ما يوحي إلى وجود نقاط ضعف كبيرة في القطاع المالي. ومن ناحية أخرى، تحافظ دول مثل ماليزيا وإندونيسيا على نسب أفضل للقروض المتعثرة حيث تبلغ 1.7% و2.4% على التوالي. وتعكس أرقام الميزان التجاري، المتباينة أيضا، الظروف الاقتصادية، حيث تتناقض قيم الفائض في كازاخستان (34 مليار دولار) مع العجز الكبير في دول مثل باكستان وبنغلاديش.

الجدول 2.4: مؤشرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي الواقعة في آسيا

	أذربيجان	بنغلاديش	بروناي د. س.	إندونيسيا	كازاخستان
المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي المشاريع (%)	99.7	99.97	97.2	99.99	99.9
موظفو المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي المشاريع (%)	41.8		54.6	96.9	45.8
حصة المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في التصنيع (%)	4.9	11.1	10.5	16.7	5.6
حصة المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الخدمات (%)	93.5	88.6	85.3	82.4	64.5
مساهمة المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في إجمالي القيمة المضافة أو الناتج المحلي الإجمالي (الحصة %)	16.4		31.2	60.5	36.5
الميزان التجاري (مليون دولار أمريكي)	23,607	2,629,990 -	6,433	3,044 -	34,350
إجمالي القروض للناتج المحلي الإجمالي (%)	14.6		27.7	32.8	22.2
إجمالي القروض غير الربحية إلى إجمالي القروض (%)	3.8	8.2	3.4	2.4	3.4
	قرغيزستان	ماليزيا	باكستان	طاجيكستان	أوزبكستان
المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي المشاريع (%)	98.2	97.4	98.6	98.6	99.3
موظفو المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي المشاريع (%)	49.3	47.8	72.0	20.4	74.4
حصة المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في التصنيع (%)	14.6	5.6		9.0	18.7
حصة المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الخدمات (%)	82.1	84.4		77.1	71.1
مساهمة المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في إجمالي القيمة المضافة أو الناتج المحلي الإجمالي (الحصة %)	42.8	37.4	2.0	60.0	51.8
الميزان التجاري (بالملايين)	2,828 -	129,632	8,612,267 -	33,359 -	11,474 -
إجمالي القروض للناتج المحلي الإجمالي (%)	25.1	113.2		10.3	44.4
إجمالي القروض غير الربحية إلى إجمالي القروض (%)		1.7	7.1	16.2	5.2

المصدر: البيانات خاصة بعام 2022 أو آخر سنة متاحة. توضح المناطق ذات الظل القيم التجارية بالعملة الوطنية.

3.4 المشاكل والتحديات التي تعيق تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم

تواجه الشركات في البلدان النامية تحديات متعددة تهدد استمراريتها وتحد من نموها. وتعد بعض هذه التحديات أكثر خطورة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالشركات الأكبر حجما، ويتجلى ذلك في الوصول إلى التمويل، والوصول إلى البنية التحتية (الكهرباء، والنقل، والخدمات اللوجستية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما إلى ذلك)، والوصول إلى اليد العاملة المهرة، وممارسات الإدارة الفعالة (Bertanzetti, 2024). يهدف هذا القسم إلى تحديد التحديات الرئيسية التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من خلال استخدام قاعدة بيانات مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال. وتغطي قاعدة البيانات هذه قرابة 30 ألف شركة من 39 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي. تصنف حوالي 52% من هذه الشركات على أنها صغيرة، و 32% متوسطة و 16% كمشاريع كبيرة. وقد يعكس الوجود الكبير للمشاريع الصغيرة تحديات متميزة في مجال توسيع نطاق الموارد والحصول عليها. ويقدم الجدول 3.4 معلومات أكثر تفصيلا عن هيكل الشركات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي المشمولة بالدراسة الاستقصائية.

يظهر التوزيع القطاعي لشركات منظمة التعاون الإسلامي أن الصناعة التحويلية والخدمات هما قطاعان مهمان ينهضان بالاقتصاد. تهيمن الشركات الصغيرة على قطاع الخدمات، في حين تظهر الشركات المتوسطة والكبيرة حضوراً أقوى في التصنيع. ويبين هذا التوزيع على اقتصاد متوازن ولكنه أكثر توجها نحو الخدمات، لا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة. وتعد هياكل ملكية الشركات في منظمة التعاون الإسلامي محلية في الغالب، حيث أن 23775 شركة (80.5%) مملوكة بالكامل (100%) من مواطنين محليين، وهذا ما يشكل غالبية بالنسبة لجميع أحجام المشاريع. وبذلك تكون الملكية الأجنبية ضئيلة، حيث أن 823 شركة فقط تعود ملكيتها بالكامل للأجانب. ويبلغ عدد الشركات ذات الملكية المختلطة 4937 شركة، مشيرا إلى وجود قدر من التعاون الدولي. نستنتج من ما سبق أن هنالك قاعدة ملكية محلية قوية، وأن الملكية الأجنبية والحكومية محدودتان. بالإضافة إلى ذلك، تقع معظم شركات منظمة التعاون الإسلامي خارج المدن التجارية الرئيسية. وغالبا ما تكون الشركات الصغيرة خارج هذه المناطق المركزية، مما يعكس توزيعا جغرافيا أوسع نطاقا ولكنه قد يكون مصحوبا بتحديات محتملة في مجال مركزية الأنشطة التجارية والحصول على الفوائد الاقتصادية الحضرية. وأخيرا، يبين الوضع القانوني لشركات منظمة التعاون الإسلامي تفضيلا للملكية الفردية، خاصة لدى الشركات الصغيرة. وتعتبر الشركات المساهمة الأكثر شيوعا بالنسبة للشركات المتوسطة والكبيرة.

الجدول 3.4: خصائص شركات منظمة التعاون الإسلامي في مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال

	صغيرة	متوسطة	كبيرة	الإجمالي
التوزيع القطاعي				
التصنيع	6,844	5,098	3,180	15,122
الخدمات	8,606	4,350	1,468	14,424
هيكل الملكية				
محلية (100%)	12,913	7,555	3,307	23,775
أجنبية (100%)	231	268	324	823
حكومية (100%)	0	6	5	11
مختلطة	2,306	1,619	1,012	4,937
التواجد في المدينة المستضيفة للأعمال الرئيسية				
نعم	4,376	2,524	1,096	7,996
الرقم	10,339	6,555	3,411	20,305
أخرى/ لا أعلم	735	369	141	1,245
الوضع القانوني للشركة				
شركة مساهمة	3,529	3,841	2,836	10,206
ملكية فردية	9,531	3,485	945	13,961
الشراكة	1,241	1,024	397	2,662
شراكة محدودة	1,013	975	418	2,406
أخرى/ لا أعلم	136	123	52	311
الإجمالي	15,450 (52.3%)	9,448 (32%)	4,648 (15.7%)	29,546

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال. DK: لا أعلم.

1.3.4 جودة البنية التحتية والخدمات

يعتبر وضع البنية التحتية من المحددات الرئيسية لأداء الشركات (Atkin et al.، 2021). وكثيراً ما يُنظر إلى عدم كفاية استحداث البنية التحتية على أنه عقبة رئيسية أمام نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لأنه يزيد من تكاليف الإنتاج ومن النفقات الإجمالية للأعمال التجارية. علاوة على ذلك، غالبا ما يُشار إلى النقل وإمدادات الطاقة على أنهما أبرز تحديان يواجهان قطاع الأعمال في البلدان النامية، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة (Khan, 2022). ويؤثر توافر هذه المرافق أو عدمه بشكل كبير على القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وربحيتها وأدائها العام بسبب تأثيرها المباشر وغير المباشر على التكاليف التشغيلية.

الشكل 4.4: نسبة الشركات التي تعرضت لانقطاع التيار الكهربائي خلال العام الماضي

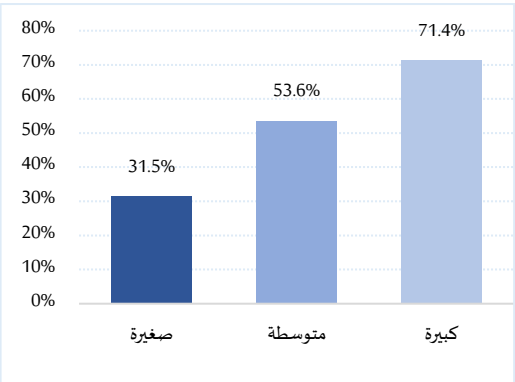

المصدر: مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال، يونيو 2024.

الشكل 5.4: نسبة الشركات التي تمتلك موقعا إلكترونيا خاصا بها

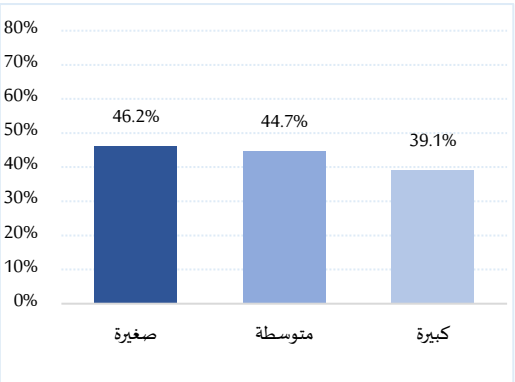

المصدر: مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال، يونيو 2024.

وفي هذا السياق، فإن الحصول على مصدر موثوق للطاقة أمر بالغ الأهمية. وكما هو مبين في الشكل 4.4، فإن النسبة المئوية للشركات التي تعاني من انقطاع التيار الكهربائي تختلف حسب حجم الشركة. سجلت الشركات الصغيرة أعلى معدل لانقطاع التيار الكهربائي بنسبة 46.2%، تليها الشركات المتوسطة بنسبة 44.7%، والشركات الكبيرة بنسبة 39.1%. ونستنتج من ذلك أن انقطاع التيار الكهربائي يمثل تحديًا كبيرًا، حيث يعاني ما يقرب من نصف الشركات منه، وتتأثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنسبة أكثر من الشركات الكبيرة. وهذا ما يعني أن الشركات الصغيرة قد تكون أقل مرونة أو أن تكون لها موارد أقل تمكنها من التخفيف من أثر تكرار انقطاع التيار مقارنة بنظيراتها الأكبر حجما.

عند النظر في الحضور الرقمي للشركات، نستنتج أن هناك تفاوت واضح قائم على حجم الشركة. تمتلك الشركات الكبيرة أعلى نسبة ملكية لمواقع الويب حيث تبلغ 71.4%، وهي أعلى بكثير من الشركات المتوسطة بنسبة 53.6% والشركات الصغيرة بنسبة 31.5% (الشكل 5.4). وهذا يشير إلى وجود فجوة رقمية، فقلما dكون للشركات الصغيرة تواجد عبر الإنترنت. ويرجع ارتفاع النسبة المئوية للشركات الكبيرة التي تتوفر على مواقع إلكترونية إلى إمكانية وصول أفضل إلى الموارد الرقمية وقد يكون السبب في ذلك أيضا وعيها الأكبر بأهمية التواجد عبر الإنترنت بالنسبة للعمليات التجارية والتسويق.

وعلى ضوء ما تقدم، فأن الشركات الصغيرة تواجه تحديات مزدوجة: تزيد احتمالية تعرضها لمشاكل البنية التحتية مثل انقطاع التيار الكهربائي وانخفاض المشاركة الرقمية. ويمكن أن يؤدي ارتفاع معدل انقطاع التيار الكهربائي عند الشركات الصغيرة إلى إعاقة كفاءتها التشغيلية، في حين أن انخفاض وجودها عبر الإنترنت قد يحد من وصولها إلى السوق وبالتالي فإنه يقلل من قدرتها التنافسية. ومن شأن معالجة هذه المشاكل من خلال تحسين البنية التحتية ومبادرات محو الأمية الرقمية أن يعزز إلى حد كبير بيئة الأعمال التجارية للشركات الأصغر حجما، وأن يشجع على زيادة المرونة الاقتصادية الشاملة والنمو في هذا القطاع.

ويمثل الحصول على الكهرباء عقبة كبيرة أمام الشركات، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تظهر البيانات أن 32% من الشركات الصغيرة تعتبر الوصول إلى الكهرباء عقبة رئيسية أو شديدة، وفي الوقت ذاته، 30% من الشركات المتوسطة تشاركها هذا الرأي. وفي المقابل، تعتبر 28 % من الشركات الكبيرة أن الحصول على الكهرباء يشكل عقبة رئيسية (الشكل 6.4). وهذا يبرز تفاوتا واضحا حيث تتأثر الشركات الصغيرة بشكل أكبر بالمشاكل المتعلقة بالحصول على الكهرباء مقارنة بالشركات الكبيرة. وقد يكون هذا بسبب الموارد المحدودة أو قدرات البنية التحتية كما يتعين على الشركات الصغيرة إدارة ا لمشكلات المتعلقة بإمدادات الطاقة.

الشكل 6.4: الوصول إلى الكهرباء باعتباره عائقا رئيسيا أو خطيرا للغاية (% الشركات)

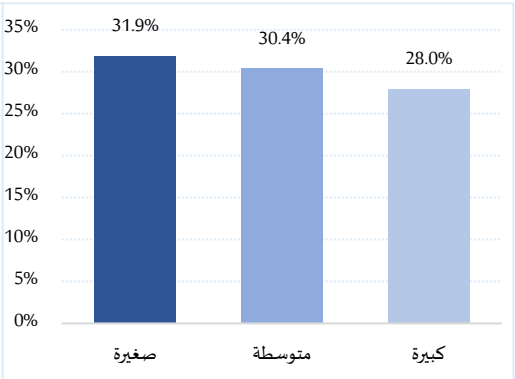

المصدر: مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال، يونيو 2024.

الشكل 7.4: الحصول على الأراضي باعتباره عقبة كبرى أو شديدا للغاية (% من الشركات)

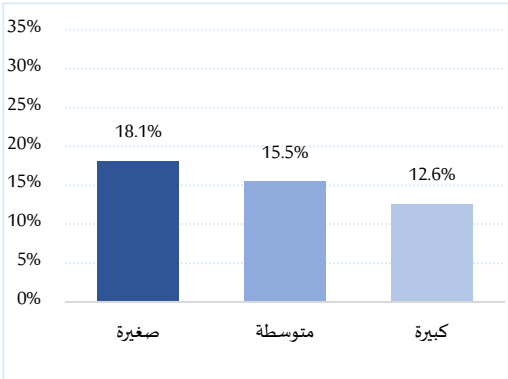

المصدر: مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال، يونيو 2024.

يمثل الحصول على الأراضي تحديا كبيرا، لا سيما بالنسبة للشركات الصغيرة. ووفقا لبيانات الدراسة الاستقصائية، فإن 18% من الشركات الصغيرة تعتبر أن الحصول على الأراضي يشكل عقبة رئيسية أو خطيرة جداً، في حين أن 16% من الشركات المتوسطة و13% من الشركات الكبيرة تعتبر الحصول على الأراضي تحديا كبيرا (الشكل 7.4). وعلى غرار الحصول إلى الكهرباء، تواجه الشركات الصغيرة صعوبات أكبر في الوصول إلى الأراضي، والتي يمكن أن تُعزى إلى ارتفاع التكاليف، أو محدودية التوافر، أو العقبات البيروقراطية التي قد تجد الشركات الصغيرة صعوبة في تجاوزها. ويقدم الفرع 3.3.4 مزيدا من الأفكار بشأن التحديات المرتبطة بالنقل أيضا.

يشير تحليل توافر البنية التحتية إلى أن الشركات الصغيرة تتأثر بشكل غير متناسب بالتحديات المتعلقة بالبنية التحتية مقارنة بالشركات المتوسطة والكبيرة. ويمكن لهذه العقبات أن تعوق بشدة القدرة التشغيلية

للشركات الصغيرة وإمكانات نموها. ومن شأن التصدي لهذه التحديات من خلال سياسات موجهة، مثل تحسين البنى الأساسية وإمكانية الوصول إليها والحد من القيود البيروقراطية التي تحول دون حيازة الأراضي، أن يحسن إلى حد كبير من بيئة الأعمال التجارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. ومن شأن تعزيز آليات الدعم من أجل إدارة الشركات الصغيرة لهذه العقبات وتسهيل وصولها للموارد أن يحسن المشهد الاقتصادي ليصير أكثر إنصافا وازدهارا.

2.3.4 الحصول على التمويل

كما ذكر آنفاً، يُشار إلى الحصول على التمويل باعتباره أحد أهم التحديات التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية. ولتقييم الوضع في دول منظمة التعاون الإسلامي، نبدأ بلمحة عامة عن السلوكيات المالية والوصول إلى الخدمات المالية عبر الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. يبين الشكل 8.4 معامل تدرج واضح انطلاقا من شراء الأصول الثابتة: تشارك 1.5% من الشركات الصغيرة في مثل هذه الاستثمارات، مقارنة بـ29.6% من الشركات المتوسطة و34.4% من الشركات الكبيرة، وهذا ما يعني أن هنالك ارتفاع في متطلبات التمويل للشركات الكبيرة. ويشير هذا النمط أيضًا إلى أن الشركات الأكبر حجمًا هي أكثر قدرة على تخصيص موارد للاستثمارات طويلة الأجل، ويرجع ذلك في الغالب إلى تحسين الوصول إلى رأس المال وزيادة استقرار التدفقات النقدية. وفي المقابل، قد تكون الشركات الصغيرة مقيدة بموارد مالية محدودة، أو مخاطر أعلى محتملة، أو بسبب رغبتها في البقاء على المدى القصير بدلاً من النمو طويل الأجل.

الشكل 8.4: الوصول إلى التمويل (% من الشركات)

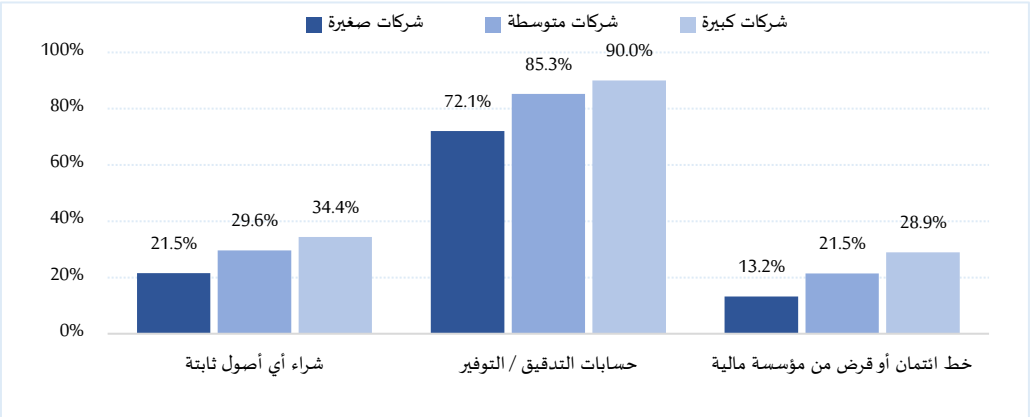

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال، يونيو 2024.

وتبين البيانات المتعلقة بالاحتفاظ بحسابات التحقق و/أو الادخار عن وجود فجوة كبيرة: 72,1% من الشركات الصغيرة لديها مثل هذه الحسابات، مقارنة بـ85,3% من الشركات المتوسطة و90,0% من الشركات الكبيرة. ويعد الوصول إلى التمويل أمرا بالغ الأهمية بالنسبة للعمليات اليومية، مما يتيح إدارة مالية أفضل، ومعالجة أكثر سلاسة للمعاملات، ومعالجة التدفق النقدي بشكل أكثر كفاءة. ويمكن أن يرجع انخفاض النسبة المئوية بين الشركات الصغيرة إلى عدة عوامل، بما في ذلك انخفاض المعرفة المالية أو ارتفاع التكاليف المصرفية.

ولعل الوصول إلى خطوط الائتمان أو القروض من المؤسسات المالية هو أهم مؤشر على الصحة المالية وإمكانات النمو. وهنا يظهر جلياً وجود تفاوت لافت: 13.2% فقط من الشركات الصغيرة لديها إمكانية الوصول إلى مثل هذه المنتجات المالية، مقارنة بـ21.5% من الشركات المتوسطة و28.9% من الشركات الكبيرة. من شأن هذا الوصول المحدود للشركات الصغيرة إلى الائتمان أن يعيق النمو والابتكار، حيث تناضل هذه الشركات للتوسع أو شراء المعدات اللازمة أو إدارة تقلبات التدفق النقدي. وغالبًا ما يتطلب التغلب على هذا الحاجز حلولًا مبتكرة مثل التمويل الأصغر أو التمويل الإسلامي أو الإقراض بين النظراء أو برامج القروض المدعومة من الحكومة والمصممة لتقليل المخاطر على المقرضين.

وبوجه عام، تُبرز الاختلافات في السلوك المالي والوصول إلى الخدمات المالية تحديات كبيرة أمام الشركات الصغيرة. وتشمل هذه التحديات القدرة المحدودة على الاستثمار في النمو، واندماج أقل في النظم المالية الرسمية، وتقييد الوصول إلى الائتمان اللازم. وتعد معالجة هذه الفوارق أمرا حاسما لتعزيز بيئة اقتصادية أكثر شمولا وديناميكية. ويمكن أن تشمل تدخلات على مستوى السياسات برامج تعليم مالي موجهة لتحسين محو الأمية بين أصحاب الأعمال الصغيرة، وحوافز للبنوك لتقديم منتجات أكثر ملاءمة وبأسعار معقولة للشركات الصغيرة، وتطوير آليات تمويل بديلة يمكنها سد الفجوة لتلك الشركات التي لا تستوفي معايير الإقراض التقليدية.

يكشف الشكل 9.4 على رؤى إضافية باستخدام بيانات المؤسسات المالية الدولية، حيث يشير إلى أن المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي تواجه قيوداً تمويلية كبيرة، إذ أن 19.5% من المشاريع الصغرى و22,0% من المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي مكبلة تماما بالقيود، في حين أن 30,9%

الشكل 9.4: القيود التمويلية التي تواجهها الشركات (% من الشركات)

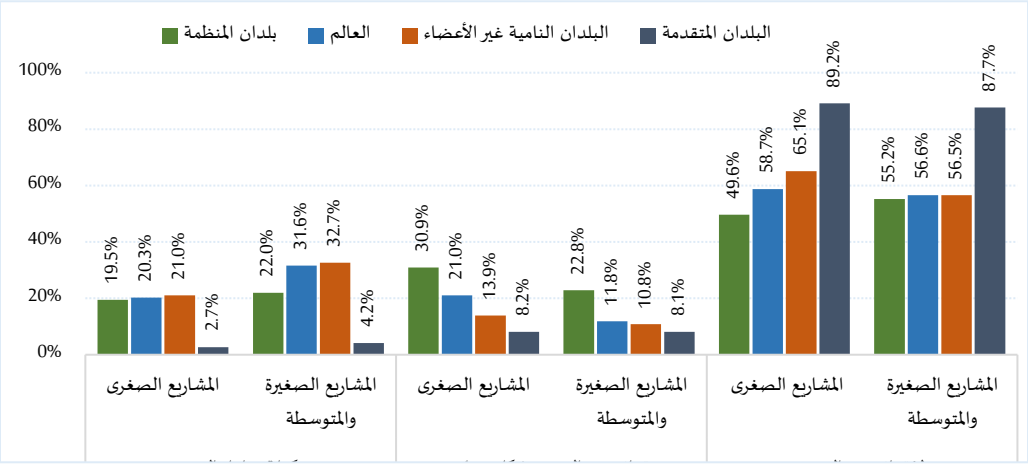

المصدر: قاعدة بيانات مؤسسة التمويل الدولية حول فجوة تمويل المؤسسات. المنتدى المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. تغطي قاعدة البيانات 40 بلدا من بلدان منظمة التعاون الإسلامي و6 من الدول المتقدمة، و86 بلدا ناميا غير عضو في المنظمة.

من المشاريع الصغرى و22,8% من المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعاني من القيود بشكل جزئي. وهذا يتناقض مع المتوسطات العالمية، حيث أن 20.3% من المشاريع الصغرى و31.6% من المشاريع الصغيرة والمتوسطة

مقيدة بالكامل، أما 21.0%من المشاريع الصغرى فضلا عن 11.8% من المشاريع الصغيرة والمتوسطة فهي مقيدة جزئيًا. وفي حين أن حصة الشركات المكبلة تماما بالقيود أقل في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، فإن حصة الشركات التي لا تشير إلى وجود قيود هي أيضاً أدنى حصة، مما يعكس حصة مرتفعة نسبياً من الشركات ذات القيود الجزئية في الحصول على التمويل.

ويبين الجدول 4.4 مؤشرات مختارة لتقييم الفجوة المالية للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الرسمية وغير الرسمية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي مقارنة بالمجموعات الأخرى. ويبلغ العرض الحالي للتمويل لقطاع المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الرسمي في بلدان المنظمة 371 بليون دولار، وهو أقل بكثير من الطلب المحتمل البالغ 1.18 تريليون دولار. وهذا يؤدي إلى فجوة مالية كبيرة تبلغ 811 مليار دولار. وتبلغ الفجوة في تمويل المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 19.2 %، وهو أعلى بقليل من المتوسط العالمي البالغ 18.3% والبلدان النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي البالغ 18.0%. وهذا يدل على أنه على الرغم من انخفاض الأرقام المطلقة، فإن بلدان منظمة التعاون الإسلامي تواجه عبئا أكبر نسبيا من احتياجات التمويل غير الملباة بالنظر إلى حجم اقتصاداتها. وعلاوة على ذلك، يُقدر الطلب المحتمل على التمويل في قطاع المشاريع الصغرى والصغيرة

الجدول 4.4: فجوة التمويل القائمة في المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة

	بلدان منظمة التعاون الإسلامي	بلدان العالم	البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة	البلدان المتقدمة
قطاع المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الرسمي				
العرض الحالي للتمويل (مليار دولار أمريكي)	370.8	3,858.8	3,431.4	56.6
الطلب المحتمل على التمويل (مليار دولار أمريكي)	1,181.4	8,670.6	7,328.4	160.9
الفجوة التمويلية للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة (مليار دولار أمريكي)	810.6	4,811.9	3,897.0	104.2
الفجوة التمويلية للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة ، % من الناتج المحلي الإجمالي	%19.2	%18.3	%18.0	%28.9
المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة المقيدة بالكامل بالائتمان، % من المجموع	%19.5	%21.3	%22.7	%2.8
المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة المقيدة جزئياً بالإئتمان، % من المجموع	%30.7	%20.1	%13.4	%8.2
قطاع المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة غير الرسمي				
الطلب المحتمل في القطاع غير الرسمي (بليون دولار)	567.0	2,763.0	2,158.0	38.0
الطلب غير الرسمي للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة على التمويل، % من الناتج المحلي الإجمالي	%13.5	%10.5	%9.9	%10.5

المصدر: قاعدة بيانات مؤسسة التمويل الدولية حول فجوة تمويل المشاريع 2018. المنتدى المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. تغطي قاعدة البيانات 40 بلدا من بلدان منظمة التعاون الإسلامي و15 من الدول المتقدمة، و86 بلدا ناميا غير عضو في المنظمة.

والمتوسطة غير الرسمي في بلدان المنظمة بمبلغ 567 بليون دولار، وهو ما يمثل 13.5% من الناتج المحلي الإجمالي. يعتبر هذا الطلب أعلى من حيث القيمة النسبية مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 10.5% والبلدان

النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي البالغ 9.9%. وتتطلب الفجوات المالية الكبيرة في كل من قطاعي المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الرسمي وغير الرسمي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي تعزيز البنية التحتية المالية، وتوسيع نطاق توافر الائتمان من خلال أدوات مالية متنوعة، وتحسين البيئة التنظيمية لدعم المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

يعرض الجدول 5.4 معلومات إضافية حول تقديم طلبات للحصول على قروض أو خطوط ائتمان جديدة من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. ففي السنة المالية الماضية، كانت النسبة المئوية للمؤسسات التي تقدمت بطلب للحصول على قروض أو خطوط ائتمان جديدة منخفضة نسبيًا عبر جميع الأحجام، حيث تقدمت 10% من الشركات الصغيرة، و 14% من الشركات المتوسطة، و 18% من الشركات الكبيرة بطلبات.

الجدول 5.4: الحصول على قروض جديدة

	الصغيرة	المتوسطة	الكبيرة	الإجمالي
هل تقدمت المنشأة بطلبات للحصول على قروض/ خطوط ائتمان جديدة خلال السنة المالية الماضية؟				
نعم	%9.8	%13.8	%18.1	%12.4
الرقم	%85.9	%80.5	%73.5	%82.2
لا أعلم	%4.3	%5.7	%8.4	%5.4
نوع المؤسسة المالية التي منحت خط الائتمان أو القرض				
البنوك التجارية الخاصة	%60.2	%70.4	%74.1	%67.5
بنوك تملكها الدولة أو وكالات حكومية	%27.3	%23.4	%20.5	%24.1
مؤسسة تمويل غير مصرفية	%8.2	%3.5	%2.3	%5.0
أخرى	%2.7	%1.5	%1.3	%1.9
لا أعلم	%1.7	%1.2	%1.9	%1.5
الأسباب الرئيسية وراء عدم طلب قروض أو خطوط ائتمان جديدة				
لا حاجة للقرض	%55.7	%63.4	%71.5	%60.3
إجراءات الطلب معقدة	%8.6	%7.1	%5.6	%7.7
معدلات الفائدة غير مواتية	%14.3	%12.3	%9.5	%13.0
متطلبات ضمان عالية جدا	%8.4	%5.4	%3.5	%6.8
عدم كفاية حجم القرض ومدة الاستحقاق	%1.9	%2.1	%1.5	%1.9
لم أعتقد أنه سيتم الموافقة عليه	%3.7	%2.3	%0.9	%2.9
أخرى	%5.7	%5.2	%5.2	%5.5
لا أعلم	%1.7	%2.1	%2.5	%1.9

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات كليمايت ووتش التابعة لمعهد الموارد العالمية

وهذا يشير إلى إحجام عام للشركات أو عدم حاجتها إلى منتجات مالية جديدة، ولا سيما الشركات الصغيرة. وعند النظر في أنواع المؤسسات المالية التي منحت خطوط ائتمان أو قروض، كانت البنوك التجارية الخاصة هي المصدر السائد، أي أن 60% من القروض كانت من نصيب الشركات الصغيرة، و 70% منحت للشركات المتوسطة، أما 74% فكانت من نصيب الشركات الكبيرة. ولعبت البنوك المملوكة للدولة أو الوكالات الحكومية دورًا مهمًا، لا سيما بالنسبة للقروض الممنوحة للشركات الصغيرة (27%) والشركات المتوسطة (23%)، ولكن

النسبة الأقل كانت لفائدة الشركات الكبيرة (21%). ويشير ما سبق إلى أنه في حين أن البنوك التجارية الخاصة هي المصدر الرئيسي للقروض، فإن البنوك المملوكة للدولة والوكالات الحكومية تبقى ضرورية، خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة التي قد تجد من الصعب تلبية معايير البنوك الخاصة.

توحي الأسباب الرئيسية لعدم التقدم بطلب للحصول على قروض أو خطوط ائتمان جديدة عن رؤى مهمة حول الحواجز المتصورة والفعلية. أشارت غالبية الشركات من جميع الأحجام إلى عدم الحاجة إلى قرض: 56% من الشركات الصغيرة و 63% من الشركات المتوسطة و 72%من الشركات الكبيرة، وذا ما يعني عدم وجود حاجة للتمويل الداخلي أو أن هنالك عزوف عن الاقتراض. وكانت أسعار الفائدة غير المناسبة سببًا مهمًا، حيث أثرت على 14.3% من الشركات الصغيرة و 12.3% من الشركات المتوسطة. وتشمل الحواجز البارزة الأخرى تعقيد إجراءات التقديم، حيث أشار 8.6% من الشركات الصغيرة و 7.1% من الشركات المتوسطة إلى هذا السبب. وكانت المتطلبات الإضافية عائقًا ملحوظًا للشركات الصغيرة (8.4%)، وذا ما يكشف عن الصعوبة الكبيرة التي تواجهها الشركات الصغيرة في تأمين الضمانات الضرورية.

الشكل 10.4: قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة غير المسددة من البنوك التجارية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

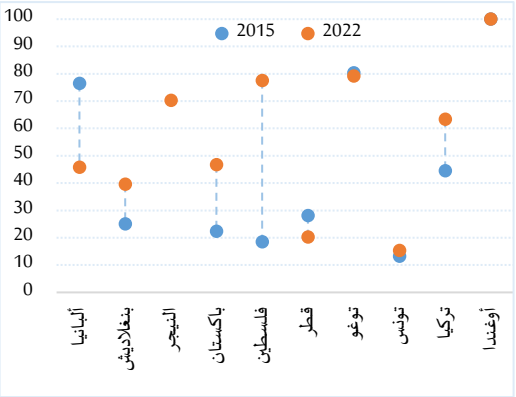

المصدر: مسح الوصول المالي لصندوق النقد الدولي لعام 2024.
ملاحظة: يتم استخدام بيانات 2021 بالنسبة لنيجيريا بدلاً من 2022.

الشكل 11.4: عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تدينت من البنوك التجارية كنسبة مئوية من الشركات غير المالية المقترضة من 2015 إلى 2022

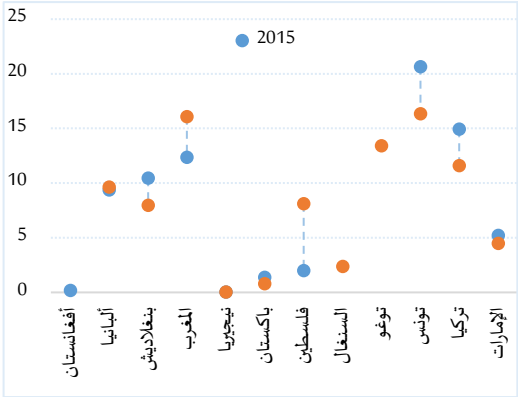

المصدر: مسح الوصول المالي لصندوق النقد الدوليلعام 2024.
ملاحظة: تم استخدام بيانات عام 2016 لألبانيا بدلاً من عام 2015 و بيانات عام 2019 لتوغو بدلاً من 2015؛ وبيانات 2021 لقطر بدلا من 2022.

وباستخدام البيانات التي نادراً ما تكون متاحة من قاعدة بيانات مسح الوصول المالي (FAS) لصندوق النقد الدولي لفرادى دول منظمة التعاون الإسلامي، يعرض الشكلان 10.4 و 11.4 قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة غير المسددة من البنوك التجارية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وعدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تدينت من البنوك التجارية كنسبة مئوية من الشركات غير المالية المقترضة من 2015 إلى 2022. تظهر قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة المستحقة مستويات متفاوتة. فلدى أفغانستان ونيجيريا بيانات ضئيلة، تشير إلى حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الحد الأدنى من الديون. أما ألبانيا والمغرب وفلسطين فقد شهدت زيادات، حيث أظهر المغرب وفلسطين نموًا كبيرًا في هذا الاتجاه. وشهدت بنغلاديش

وباكستان وتونس وتركيا والإمارات العربية المتحدة انخفاضا، مما يعكس انخفاضا نسبيا في إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة (الشكل 10.4). كما يظهر عدد المقترضين من المشاريع الصغيرة والمتوسطة اتجاهات متنوعة. وشهدت ألبانيا وتوغو وقطر انخفاضاً أو استقراراً، في حين شهدت باكستان وبنغلاديش وتركيا وفلسطين زيادات كبيرة، مما يدل على ارتفاع فرص حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على القروض. وظلت أوغندا ثابتة عند 100%، مما يشير إلى الاقتراض الحصري للشركات الصغيرة والمتوسطة بين الشركات غير المالية. وأظهرت النيجر ارتفاعًا في عام 2022 بلغ 70.2% (الشكل 11.4). وعموماً، قامت بعض البلدان بتحسين تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، في حين شهدت بلدان أخرى انخفاضاً، وهذا ما يبرز بوضوح اختلاف البيئات الاقتصادية وتأثيرات السياسات العامة على حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل.

3.3.4 التجارة والابتكار

رغم التجزئة الدولية للإنتاج التي يبدو أنها تزيد من الفرص المتاحة للشركات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية لا تزال محدودة نسبيًا مقارنة بالشركات الكبيرة(WTO & World Bank, 2019). وذلك راجع لعدة قيود متعلقة بحجم الشركات، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالإنتاج على نطاق واسع، ومحدودية الوصول إلى الائتمان، والطابع غير الرسمي، والصعوبات في شراء المدخلات الفعالة من حيث التكلفة مع الحفاظ على معايير جودة المنتجات الجاهزة للتصدير (Cusolito, et al. 2016). وعلى الرغم من أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة ليس لها وجود كاف في سلاسل القيمة العالمية، إلا أن الاقتصاد الرقمي يوفر لها فرصًا، لا سيما في قطاع الخدمات، حيث من المرجح أن تشارك المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل أكبر في قطاع التجارة (WTO, 2018).

ويكشف توزيع مدخلات وإمدادات الشركات من المواد من المنشأ المحلي مقابل الأجنبي عن أنماط مختلفة لممارسات التوريد حسب الأحجام المختلفة للشركات، حيث تعتمد الشركات الصغيرة في الغالب على مواد محلية المصدر ؛ وتعتمد 60 %من الشركات الصغيرة اعتمادا كاملا على المصادر المحلية (الشكل 12.4). وينخفض اعتماد الشركات بزيادة حجمها، حيث تعتمد الشركات المتوسطة بنسبة 52% والشركات الكبيرة بنسبة 42%. وعلى العكس من ذلك، تظل نسبة الشركات التي تحصل على جميع موادها من الواردات ثابتة نسبيًا عبر الأحجام، حيث تبلغ قرابة 7% لجميع الفئات. ويشير هذا إلى أن الاعتماد على المواد المستوردة بالكامل لا يتأثر بشكل كبير بحجم الشركة. ومن المثير للاهتمام أن فئة المصادر المختلطة، والتي تشمل المواد المحلية والمستوردة، تظهر اتجاهًا متزايدًا حسب حجم الشركة. بلغت نسبة المواد المختلطة للشركات الصغيرة 33%، في حين بلغت 41% في الشركات المتوسطة ، و51% في الشركات الكبيرة ومن هنا نستنتج أنه غالبا ما يكون تنوع الشركات الأكبر من سلاسل التوريد الخاصة بها، كما أنها توازن بين المصادر المحلية والأجنبية لتحسين التكاليف والجودة وضمان مرونة سلسلة التوريد

الشكل 12.4: منشأ المدخلات والإمدادات من المواد في السنة المالية الماضية

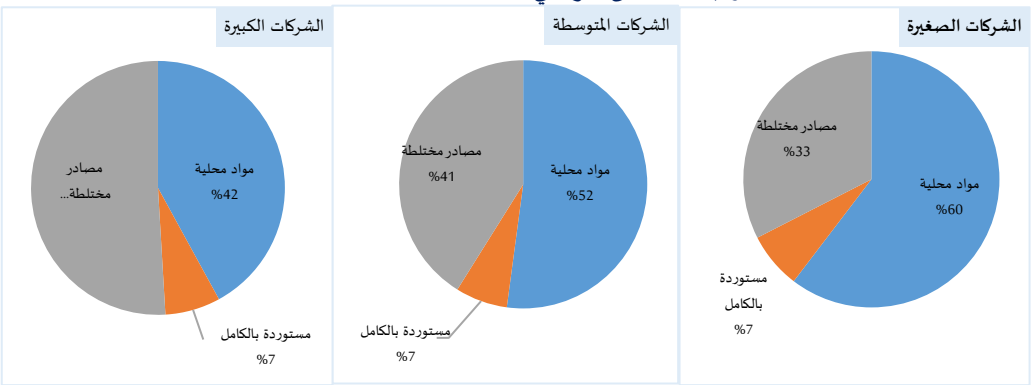

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، يونيو 2024

وبينما يختلف مستوى التعرض للتجارة الدولية باختلاف الشركات وأحجامها، فإن الكفاءة في العمليات التجارية تشكل مؤشرا هاما لتحديد التحديات المتصلة بالتجارة. تبلغ النسب المئوية للشركات التي أبلغت أن تخليص الجمارك يستغرق يومًا واحدًا أو أقل 21% من الشركات الصغيرة و (23%) من الشركات المتوسطة و(24%)من الشركات الكبيرة، وهذا ما يدل على عدم وجود تفاوت كبير حسب أحجام الشركات. ومع ذلك، فإن نسبة الشركات التي تشهد تأخيرات تدوم لمدة عشرة أيام أو أكثر تزداد مع زيادة حجم الشركة، أذ إنها تبلغ 12% بالنسبة للشركات الصغيرة و19% للشركات المتوسطة و 22% للشركات الكبيرة (الشكل 13.4). وفي حين يمكن للعديد من الشركات تصفية الصادرات بسرعة، غالبا ما تواجه الشركات الأكبر تأخيرات كبيرة.

الشكل 13.4:وقت التخليص الجمركي، السنة المالية الأخيرة (% من الشركات)

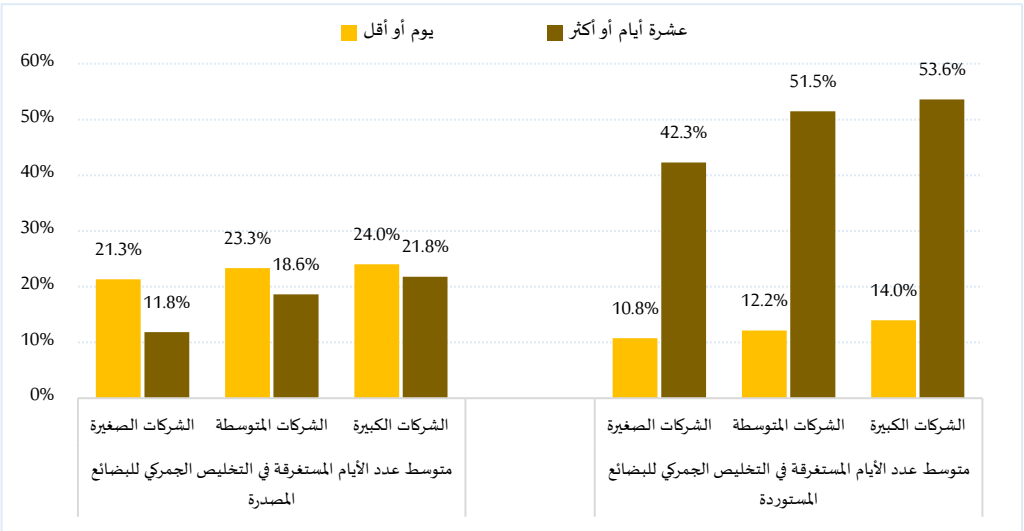

المصدر: مسوح الشركات الصادرة عن البنك الدولي، يونيو 2024

أما بالنسبة للسلع المستوردة، فإن التأخير بات أكثر وضوحا: أبلغت 11% فقط من الشركات الصغيرة عن تخليص جمركي في غضون يوم واحد أو أقل، مقارنة بـ12% من الشركات المتوسطة و 14% من الشركات الكبيرة. من ناحية أخرى، فإن النسبة المئوية للشركات التي تعاني من تأخيرات جمركية دامت عشرة أيام أو أكثر أعلى بكثير: 42% من شركات الصغيرة، و52% من الشركات المتوسطة، و54% من شركات الكبيرة. وهذا يدل على وجود اختناق كبير في عملية الاستيراد، لا سيما بالنسبة للشركات الكبرى، التي قد تتعامل مع عمليات استيراد أكثر تعقيدا وكميات أكبر من السلع. تؤكد هذه الحقائق على الحاجة إلى تحسين الكفاءة الجمركية، لا سيما بالنسبة للواردات، لتسهيل عمليات التجارة الدولية وجعلها أكثر سلاسة بالنسبة لكل الشركات على اختلاف أحجامها.

ومن جهة أخرى، أبلغت 13% من الشركات الصغيرة و% من الشركات المتوسطة والكبيرة على السواء عن أن اللوائح الجمركية والتجارية تشكل عقبات رئيسية أو شديدة الخطورة (الشكل 14.4). ولذلك، يبدو أن تعقيد الإجراءات الجمركية، والامتثال التنظيمي الصارم، والحواجز التجارية مسائل هامة تؤثر على الشركات وعملها. ويمكن لهذه العقبات أن تعيق مشاركة الشركات في التجارة الدولية، وأن تحد من توسع الأسواق، وأن تزيد التكاليف المرتبطة بالامتثال التنظيمي. وقد تكون النسبة المئوية الأعلى قليلاً للشركات المتوسطة والكبيرة ناتجة عن ارتفاع مستويات مشاركتها في الأسواق الدولية مقارنة بالشركات الأصغر حجما.

وفيما يخص النقل، الذي يشكل عاملاً حاسماً في التجارة، فإن من 15 إلى 18% من الشركات تعتبره عقبة رئيسية أو خطيرة جداً (الشكل 15.4). وتشير هذه الأرقام إلى أن قضايا النقل، مثل جودة البنية التحتية، وعدم الكفاءة اللوجستية، وتأخيرات العبور، تمثل إشكالية عالمية. ويمكن أن تؤدي هذه التحديات إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية، والتأخير في سلسلة التوريد، وعدم الكفاءة في تسليم المنتجات إلى السوق. وعلى الرغم من قلة الموارد، تواجه الشركات المتوسطة الحجم نفس المستوى تقريبا من العقبات المتصلة بالنقل التي تواجهها الشركات الكبيرة، مما يشير إلى أن التحسينات في لبنية الأساسية للنقل ستفيد نطاق الأعمال التجارية بأك مله.

الشكل 14.4: الجمارك والقوانين التجارية باعتبارها عائقا رئيسيا أو خطيرا للغاية (% الشركات)

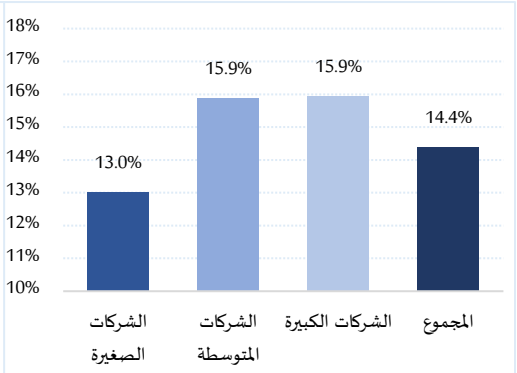

المصدر: مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال، يونيو 2024.

الشكل 15.4: النقل باعتباره عائقا رئيسيا أو خطيرا للغاية (% الشركات)

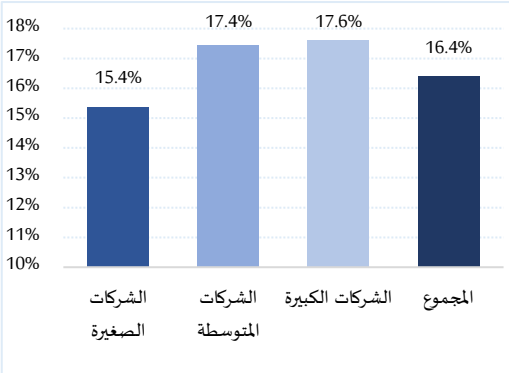

المصدر: مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال، يونيو 2024.

وتشكل كل من أنظمة النقل والجمارك والتجارة مجالات حاسمة يمكن تحسينها لتعزيز العمليات التجارية. إن تبسيط البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية، إلى جانب تبسيط الإجراءات الجمركية وتقليل الأعباء التنظيمية، يمكن أن يساعد الشركات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي على العمل بسلاسة أكبر، وخفض التكاليف، وتحسين ميزتها التنافسية في كل من الأسواق المحلية والدولية.

الشكل 16.4: طرح منتجات وخدمات جديدة (% الشركات)

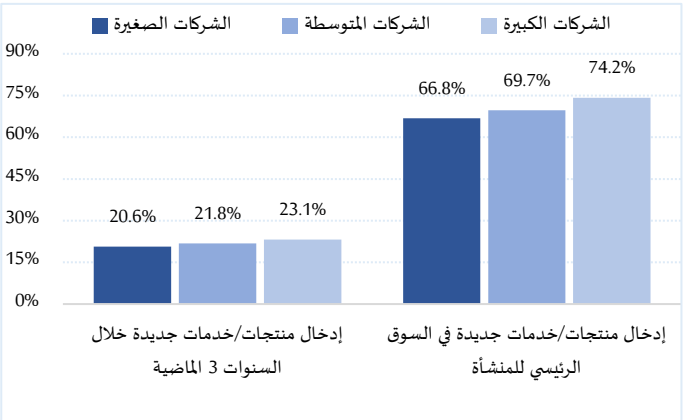

المصدر: مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال، يونيو 2024.

تشكل القدرة على الابتكار وإدخال منتجات وخدمات جديدة عاملا هاما آخر لتحقيق النجاح في الأسواق المحلية والدولية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يكشف الشكلين 16.4 و17.4 عن أنماط ورؤى مهمة في مجال الابتكار لدى الشركات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. والشركات الأكبر لديها قدرة أكبر على الابتكار من حيث عروض المنتجات أو الخدمات الجديدة. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن الشركات الأكبر حجما غالباً ما يكون لديها موارد أكبر تخصصها لتطوير المنتجات كما أن هذه الشركات يمكنها استيعاب المخاطر المرتبطة بإدخال منتجات جديدة بسهولة أكبر من الشركات الصغيرة. بالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة الشركات التي تقدم منتجات أو خدمات جديدة في السوق الرئيسية مرتفعة جدًا عبر جميع أحجام الشركات، وتتراوح بين 67% و 74% (الشكل 16.4). وهذا يشير إلى أن الشركات الأكبر حجماً ليست فقط أكثر عرضة لإدخال منتجات أو خدمات جديدة، ولكن من المرجح أيضاً أن تكون ابتكاراتها رائدة في أسواقها الأولية. وقد يرجع ذلك إلى زيادة فرص وصولها إلى استخبارات السوق، وتسهيلات البحث والتطوير المتقدمة، وزيادة القدرة على وضع استراتيجيات لاختراق الأسواق.

الشكل 17.4: الابتكار والإنفاق على البحث والتطوير (% الشركات)

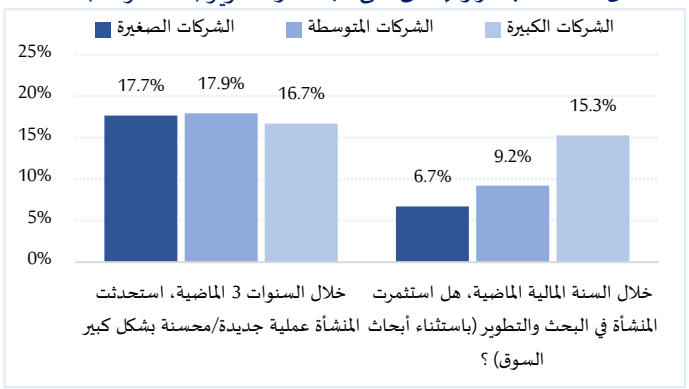

المصدر: مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال، يونيو 2024.

من حيث تحسينات العمليات على مدى السنوات الثلاث الماضية، أفادت 17.7% من الشركات الصغيرة، و 17.9% من الشركات المتوسطة، و 16.7% من الشركات الكبيرة عن إدخال عمليات جديدة أو محسنة بشكل

كبير. ومن المثير للاهتمام أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تتصدر هذه الفئة بشكل طفيف، مما يشير إلى أنها قد تركز أكثر على تحسينات الكفاءة الداخلية مقارنة بالشركات الكبيرة. وقد يكون السبب في ذلك هو أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لا تزال تسعى جاهدة إلى تحقيق المستوى الأمثل للحفاظ على نموها. وفيما يتعلق بنفقات البحث والتطوير، تبين البيانات وجود علاقة إيجابية واضحة بين حجم الشركة ونفقات البحث والتطوير، حيث غالبا ما تستثمر الشركات الأكبر حجماً في أنشطة البحث والتطوير (الشكل 17.4). وبشكل عام، تكشف هذه الأرقام أن الشركات الأكبر بشكل عام هي أكثر انخراطًا في كل من ابتكار المنتجات وأنشطة البحث والتطوير، بينما تظهر الشركات الصغيرة والمتوسطة ميلًا أقوى نحو تحسين العمليات.

4.3.4 العمل والحوكمة والمنافسة

يعد رأس المال البشري أحد أهم الموارد لنمو الأعمال التجارية الصغيرة. فمن الأهمية بمكان تنظيم هذه الموارد البشرية بشكل جيد، ومعرفة إلى أي مدى يمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة إعادة تشكيل مواردها وتخصيصها وتجميعها لتحقيق أهدافها المرسومة (ILO, 2021). وفقًا لبيانات المسح، تقل نسبة العمال الذين أكملوا دراستهم الثانوية عن 10% في ربع الشركات الصغيرة. على العكس من ذلك، تزداد نسبة العمال الحاصلين على الشهادة الثانوية بشكل كبير مع نمو حجم الشركة. وبشكل عام، تميل الشركات الأكبر إلى توظيف العمال ذوي المستويات التعليمية الأعلى. (الشكل 18.4). وقد يرجع ذلك إلى عدة عوامل، منها قدرة الشركات الكبرى على اجتذاب مرشحين مؤهلين، وطبيعة الوظائف المتاحة، وتحسين فرص التطوير الوظيفي.

الشكل 18.4: نسبة العاملين بدوام كامل ممن أنهوا دراستهم الثانوية

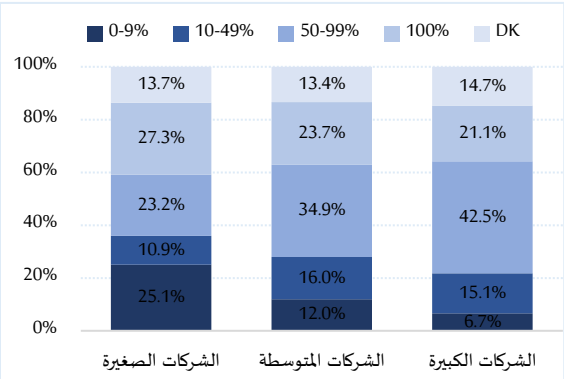

المصدر: مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال، يونيو 2024. DK: لا أعلم

على الرغم من الفجوة في العمالة الماهرة، فإن 13% فقط من الشركات الصغيرة تقدم برامج تدريب رسمية لموظفيها، مقارنة بنسبة 37%من الشركات الكبيرة (الشكل 19.4). يسلط هذا التفاوت الضوء على التحديات التي تواجهها الشركات الصغيرة في توفير تدريب رسمي، وربما يرجع السبب لمحدودية الموارد لديها أو لتحديدها ميزانيات أصغر للتدريب . ويعني كل ما سبق على ضرورة توفير الدعم الموجه لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التغلب على الحواجز التي تحول دون تنمية القوى العاملة.

غير أنه كما تكشف البيانات الواردة في الجدول 6.4، لا يبدو أن الممارسات الحالية تدعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. تعتبر 26.5% من جميع الشركات معدلات الضرائب عقبة كبيرة ، حيث أبلغت الشركات الصغيرة والمتوسطة عن مخاوف أعلى بقليل مقارنة بالشركات الكبيرة. ونلاحظ أيضا أن قضايا إدارة الضرائب تثير قلق الشركات فهي تؤثر على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل غير متناسب. وتمثل التراخيص والتصاريح التجارية تحديات أضعف نسبيًا للشركات من جميع الأحجام. أما عدم الاستقرار السياسي فيمثل عقبة رئيسية أمام جميع الشركات، حيث يؤثر عليها بنسبة 30.5%، مع اختلاف طفيف حسب أحجام الشركات. وبالمثل، تعتبر 29.5 % من الشركات الفساد مسألة هامة، ولا سيما بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتشير كل هذه الأمور إلى أن القضايا المتعلقة بالضرائب وعدم الاستقرار السياسي والفساد هي مخاوف سائدة عند جميع الشركات، حيث تشعر الشركات الصغيرة والمتوسطة بأنها العبء الأكبر في العديد من المجالات.

الشكل 19.4: برامج التدريب الرسمي للموظفين (% الشركات)

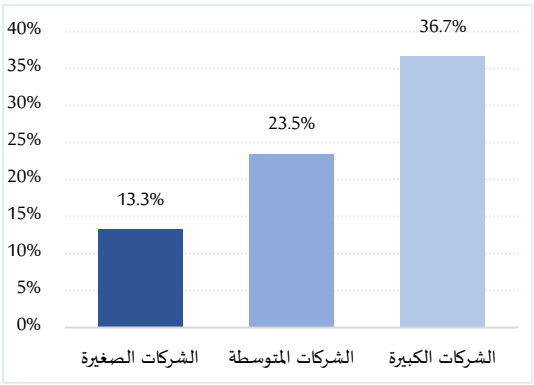

المصدر: مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال، يونيو 2024.

الجدول 6.4: علاقات الشركات - الحكومة: أبرز التحديات

	صغيرة	متوسطة	الكبيرة	الإجمالي
معدلات الضرائب	%26.2	%27.6	%24.8	%26.5
إدارة الضرائب	%20.0	%20.3	%17.1	%19.6
التصاريح والتراخيص للأعمال التجارية	%13.1	%14.7	%13.3	%13.7
عدم الاستقرار السياسي	%30.4	%30.8	%30.2	%30.5
الفساد	%30.7	%29.7	%25.1	%29.5

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال، يونيو 2024.

وفقًا لمنظمة العمل الدولية (ILO, 2015)، فإن 26% من المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم هي مشاريع رسمية، في حين أن 74% المتبقية تتكون من شركات غير رسمية والشركات من دون أجير (مؤسسات لشخص واحد، إما مسجلة أو غير مسجلة). وتشير منظمة العمل الدولية أن هذه الأرقام قد تبالغ في تقدير الطابع غير الرسمي لأنها تشمل أيضا شركات الشخص الواحد الرسمية أي التي لا يعمل بها إلا مالكها. غير أن ارتفاع مستويات العمالة غير المنظمة يطرح تحديات أمام المشاريع الرسمية الصغيرة والمتوسطة . وبخصوص المنافسة ضد الشركات غير الرسمية، تتأثر الشركات الصغيرة بشكل أكبر (47%) مقارنة بالشركات المتوسطة (43%) والكبيرة (33%). وهذا يدل على أن المنافسة غير الرسمية تشكل تحديا أكبر للمشاريع الصغيرة (الشكل 20.4). من الأكثر شيوعا أن تقل الحصة السوقية لأكبر منافس عن 50% مقارنة بالشركات

الأصغر (65%)، مما يشير إلى أن الشركات الأكبر تعمل في أسواق أقل احتكارًا. وبالإضافة إلى ذلك، يزداد استخدام التكنولوجيا من قبل الشركات المملوكة للأجانب حسب حجم الشركة، حيث تستخدم (27%) من الشركات الكبيرة هذه التقنيات في حين تستخدمها (14%) من الشركات المتوسطة و(9%) فقط من الشركات الصغيرة . ويمكن أن يعكس ذلك زيادة في فرص حصول الشركات الكبرى على الموارد والقدرات الدولية اللازمة لتبني التكنولوجيات المتقدمة.

الشكل 20.4: المنافسة مع الشركات الأخرى

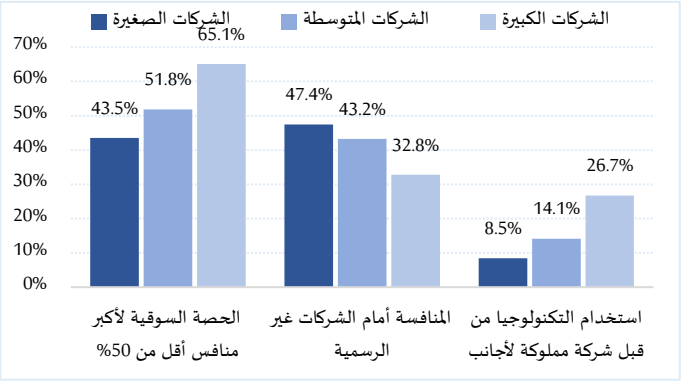

المصدر: مسوح البنك الدولي لمنشآت الأعمال، يونيو 2024.

5.3.4 القيود التي تعترض تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

أبرزت الأقسام السابقة رؤى هامة عن التحديات التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأبعاد مختلفة. وقبل اختتام المناقشة، سيكشف تحليل أكبر العقبات التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن أنماط وآثار متميزة بالنسبة لوضع السياسات والاستراتيجيات. وكما هو مبين في الجدول 7.4، فإن فرص حصول المشاريع الصغيرة على التمويل محدودة إلى حد كبير، حيث أبلغت 20.1% منها أن التمويل يشكل عقبة رئيسية أمامها. وهذا يعكس مدى الحاجة إلى إصلاحات مالية ونظم دعم مصممة خصيصًا للشركات الصغيرة، والتي غالبًا ما تكون أكثر عرضة لقضايا التدفق النقدي وتفتقر إلى الضمانات اللازمة للإقراض التقليدي. وتعتبر معدلات الضرائب أيضاً من أهم التحديات التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تأثير مسألة الوصول إلى الكهرباء على الشركات الصغيرة (11.9%) يؤكد أوجه القصور في البنية التحتية التي تؤثر بشكل غير متناسب على الشركات الصغيرة، إذ أنها قد تفتقر إلى الموارد اللازمة للاستثمار في حلول توفر مصادر للطاقة البديلة.

وبشكل عام، توضح البيانات والتحليلات أنه في حين أن معدلات الضرائب تشكل عقبة شائعة بالنسبة لجميع الشركات، فإن طبيعة العقبات تتطور مع نمو الأعمال. ويمثل الحصول على التمويل أهم تحد يواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. علاوة على ذلك، تحتاج الشركات الصغيرة إلى الدعم المالي والبني التحتية، وتحتاج الشركات المتوسطة إلى الاستقرار التنظيمي والعمالة الماهرة، أما الشركات الكبيرة فإنها بحاجة إلى الحماية من المخاطر السياسية والفساد. وتتطلب مواجهة هذه التحديات الدقيقة تدخلات سياساتية محددة تراعي الاحتياجات الخاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في مراحل مختلفة من مسار نموها. ويمكن لهذا النهج الملائم أن يساعد في تهيئة بيئة تجارية أكثر دعماً ومرونة تفضي إلى تنمية مستدامة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

الجدول 7.4: أكبر عائق يؤثر على سير عمل الشركات

	صغيرة	متوسطة	كبيرة
الحصول على التمويل	%20.1	%17.0	%13.4
الحصول على الأراضي	%3.3	%3.3	%2.9
التصاريح وتراخيص الأعمال التجارية	%3.1	%3.5	%4.0
الفساد	%9.7	%9.5	%11.8
المحاكم	%0.5	%0.7	%0.6
الجريمة، والسرقة، والإخلال بالنظام	%3.3	%3.1	%3.4
الجمارك والقوانين التجارية	%3.0	%4.2	%5.1
الكهرباء	%11.9	%10.4	%8.5
القوى العاملة المتعلمة بمقدار غير كاف	%4.1	%6.4	%7.7
قوانين العمل	%2.7	%3.4	%4.1
عدم الاستقرار السياسي	%9.9	%10.6	%12.9
ممارسات المنافسين في القطاع غير الرسمي	%10.0	%9.2	%8.0
إدارة الضرائب	%3.7	%3.6	%3.6
معدلات الضرائب	%11.6	%11.8	%11.1
النقل	%3.1	%3.2	%2.9

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات مسوح المؤسسات للبنك الدولي.يونيو 2024.

4.4 مبادرات سياسية وآليات الدعم

تسلط البيانات والتحليلات الواردة في الأقسام السابقة الضوء على التحديات الهامة التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وتفيد الأرقام بأن تعزيز إمكانية الحصول على التمويل من القضايا التي ينبغي أن تحظى بأولوية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.. كما أن الوصول لحل لأوجه القصور التي تشوب البنية التحتية أمر يستلزم الاستثمار في مصادر الطاقة ووسائل النقل ذات الموثوقية. ومن شأن هذه المشاريع الاستفادة بصورة كبيرة من الإصلاحات التنظيمية التي تبسط إجراءات استصدار تراخيص الأعمال وتقلل من العقبات البيروقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للاستثمار في برامج التعليم والتدريب المهني المساهمة في سد الفجوة على مستوى المهارات، وضمان إعداد القوى العاملة على نحو يلبي احتياجات ومتطلبات الأعمال التجارية المتنامية. واستناداً إلى هذه الاعتبارات، يقدم التقرير عددا من التوصيات المتعلقة بالسياسات لبلدان المنظمة والتي من شأنها أن تدعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

دعم مالي

لتعزيز فرص حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل، ينبغي تنفيذ عدة تدابير. من شأن تطوير منتجات مالية ملائمة مثل القروض البالغة الصغر وخطوط الائتمان المرنة ومنتجات التأمين الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة أن تلبي الاحتياجات المتنوعة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويمكن أن تحد القروض المدعومة من الحكومة من المخاطر التي يتعرض لها المقرضون، فهذا ما سيشجعهم على تقديم

المزيد من الائتمانات إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن شأن تسهيل إقامة علاقات أقوى بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات المالية من خلال فعاليات الربط الشبكي وبرامج محو الأمية المالية والإرشاد أن يؤدي دوراً محورياً في هذا الاتجاه. وعلاوة على ذلك، يمكن لإنشاء صناديق أو منابر استثمارية مخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة جذب الاستثمارات الخاصة إلى هذا القطاع.

والقائمة التالية تورد توصيات أكثر تحديدا:

- يمكن لتطوير وتعزيز القروض البالغة الصغر وخطوط الائتمان المرنة ومنتجات التأمين الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تلبية الاحتياجات المالية المتنوعة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. تصميم منتجات مالية ذات فترات سداد أطول وأسعار فائدة أقل لتقليل العبء المالي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- إنشاء برامج تضمن الحصول على قروض مدعومة من الحكومة لتقليل المخاطر التي يتعرض لها المقرضون، وتشجيعهم على تقديم المزيد من الائتمانات للشركات الصغيرة والمتوسطة. ضمان سهولة الوصول إلى هذه البرامج وحسن الترويج لها لزيادة وصولها وتأثيرها إلى أقصى حد ممكن.
- تشجيع تطوير واستخدام آليات تمويل بديلة مثل منصات التمويل الجماعي، والإقراض من نظير إلى نظير، وشبكات الاستثمارات الملائكية. إنشاء أطر تنظيمية تضمن أمن وموثوقية برامج التمويل البديلة هذه. دعم إنشاء صناديق لرأس المال الاستثماري تركز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف توفير التمويل السهمي للأعمال التجارية المبتكرة وذات النمو المرتفع.
- تقديم برامج محو الأمية المالية لتوعيةأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بخيارات التمويل المختلفة والإدارة المالية وفوائد النظم المالية الرسمية. إنشاء بوابات إلكترونية ومراكز موارد توفر المعلومات والخدمات الاستشارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم فيما يتعلق بخيارات التمويل وعمليات التطبيق.
- إنشاء صناديق مخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تهدف لجمع الموارد من الحكومات والمستثمرين من القطاع الخاص والمنظمات الدولية لتوفير التمويل الميسور.

إصلاحات على مستوى الأنظمة والحوكمة

تكتسي الإصلاحات التنظيمية والإدارية أهمية كبيرة في تهيئة بيئة تجارية مواتية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويمكن أن يسهل تبسيط عمليات ترخيص الأعمال والحد من البيروقراطية بدء توسيع نطاق أعمال هذه المشاريع. ومن شأن تنفيذ ممارسات شفافة في مجال الحوكمة واتخاد تدابير صارمة لمكافحة الفساد أن يهيئ جوا من الثقة والاستقرار، وهما أمران أساسيان لإرساء ثقة الأعمال التجارية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لإنشاء نظام ضريبي أكثر قابلية للتنبؤ أن يخفف من العبء الضريبي على الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يمكنها من إعادة الاستثمار في أعمالها. ومن شأن تشجيع الاستقرار السياسي من خلال وضع سياسات متسقة وواضحة أن يزيد من تحسين البيئة التشغيلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

القائمة التالية تورد توصيات أكثر تحديدا:

- تبسيط عملية الحصول على التراخيص والتصاريح التجارية عن طريق تخفيض الكم الهائل من الأعمال الكتابية وتفعيل إجراءات التشغيل الآلي. إنشاء متاجر شاملة حيث يمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الوفاء بجميع المتطلبات التنظيمية من خلال موقع واحد أو بوابة إلكترونية واحدة.
- تبسيط عملية الإيداع الضريبي للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال إدخال منصات سهلة الاستخدام عبر الإنترنت وتقديم إرشادات واضحة. تقديم حوافز ضريبية، مثل المعدلات المخفضة أو الإعفاءات الضريبية، للشركات الصغيرة والمتوسطة المنشأة حديثًا أو تلك التي تعمل في القطاعات عالية النمو.
- تعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة للحد من فرص الفساد التي تؤثر بشكل غير متناسب على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. تنفيذ عمليات تدقيق وتفتيش صارمة لضمان الامتثال لقوانين وأنظمة مكافحة الفساد.
- تبسيط الإجراءات الجمركية للحد من التأخير في استيراد وتصدير السلع، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة العاملة في التجارة الدولية. تقديم معلومات واضحة ومتسقة عن القوانين التجارية وضمان تطبيقها بشكل موحد.
- ضمان توازن قوانين العمل لحماية حقوق العمال دون فرض أعباء مفرطة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. تعزيز سياسات العمل المرنة التي تسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالتكيف مع ظروف السوق المتغيرة دون مواجهة تدابير عقابية.
- تعزيز النظم القضائية لضمان تسوية المنازعات التجارية في الوقت المناسب وبصورة عادلة. تعزيز آليات بديلة لتسوية النزاعات مثل التحكيم والوساطة لإتاحة خيارات فعالة من حيث التكلفة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

البنية التحتية والتكنولوجيا

يعتبر تحسين البنية التحتية، ولا سيما في قطاع الكهرباء والنقل، أمراً أساسياً لتحقيق الكفاءة التشغيلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويمكن للاستثمار في مصادر الطاقة الموثوقة وتشجيع اعتماد حلول للطاقة المتجددة أن يكفلا إمدادات ثابتة من الكهرباء، وهو أمر أساسي للإنتاج وتقديم الخدمات. ويمكن أن يؤدي تعزيز الهياكل الأساسية للنقل من خلال تحسين الطرق والموانئ والشبكات اللوجستية إلى خفض التكاليف وتحسين وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى السوق. ويمكن لتشجيع اعتماد التكنولوجيا من خلال مبادرات التحول الرقمي، مثل منصات التجارة الإلكترونية ونظم الدفع الرقمي أن يعزز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وأن يحسن وصولها إلى الأسواق. بالإضافو إلى ذلك، يمكن للحوافز الحكومية لاعتماد التكنولوجيا، مثل الإعفاءات الضريبية ومنح الترقيات الرقمية، أن تدعم هذا الانتقال بشكل أكبر.

القائمة التالية تورد توصيات أكثر تحديدا:

- تعزيز مرافق الطرق والسكك الحديدية والموانئ لخفض تكاليف النقل وتحسين كفاءة سلاسل التوريد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ضمان إمدادات طاقة موثوقة وغير مكلفة من خلال الاستثمار في البنية التحتية الحديثة للطاقة وتعزيز حلول الطاقة المتجددة. توسيع وتحسين البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية لتوفير شبكة إنترنت عالية السرعة وشبكات اتصالات موثوقة.
- تعزيز برامج للتوعية الرقمية لتزويد مالكي الشركات الصغيرة والمتوسطة والموظفين بالمهارات الرقمية الأساسية. تشجيع تبني التقنيات الحديثة مثل الحوسبة السحابية وتحليلات البيانات وأدوات التسويق الرقمي. تقديم حوافز أو إعانات أو إعفاءات ضريبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تستثمر في تحسين التكنولوجيا.
- إنشاء مراكز الابتكار ومجمعات تكنولوجية لكي تمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى أحدث التقنيات ومرافق البحث وفرص التعاون مع شركات التكنولوجيا والمؤسسات البحثية.
- تقديم المنح والإعانات والحوافز الضريبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تستثمر في البحث والتطوير. يمكن أن يؤدي دعم الابتكار إلى تطوير منتجات وخدمات وعمليات جديدة تعزز القدرة التنافسية. كما يمكن لتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية أن يشجع الابتكار.
- تطوير ودعم منصات التجارة الإلكترونية التي تمكن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من الوصول إلى أسواق أوسع. تعزيز استخدام الخدمات المالية الرقمية مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والمدفوعات الرقمية وتطبيقات القروض عبر الإنترنت. وفي الوقت نفسه، يجب رفع مستوى الوعي حول تهديدات الأمن السيبراني وتوفير الموارد لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على حماية أصولها الرقمية.
- تزويد الشركات الصغيرة والمتوسطة بإمكانية الوصول إلى معلومات السوق وأدوات تحليل البيانات التي تساعدها على اتخاذ قرارات تجارية مستنيرة. يمكن أن يؤدي الفهم الجيد لاتجاهات السوق وتفضيلات العملاء والديناميكيات التنافسية إلى تحسين التخطيط الاستراتيجي والنمو. إنشاء وصيانة قواعد بيانات مركزية تمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمتطلبات التنظيمية وفرص الأعمال وبرامج الدعم الحكومي.

التعليم و تنمية القوى العاملة

يكتسي الاستثمار في التعليم وتنمية القوى العاملة أهمية حاسمة في التصدي للتحدي التي تواجهه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمتمثل في وجود قوى عاملة غير متعلمة بما يكفي. يمكن أن يضمن تطوير برامج التدريب المهني ومواءمتها مع احتياجات الصناعة تنمية القوى العاملة للمهارات اللازمة لسوق العمل. يمكن للتعاون بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات التعليمية والوكالات الحكومية إنشاء مناهج وبرامج

تدريب مهني مصممة خصيصًا لتلبية متطلبات السوق. ويمكن أن يساعد توفير فرص التعلم المستمر وبرامج التطوير المهني الموظفين على التكيف مع التغيرات التكنولوجية والتقدم الصناعي.

القائمة التالية تورد توصيات أكثر تحديدا:

- تحديث المناهج التعليمية لتشمل المهارات ذات الصلة بالاقتصاد الحديث، مثل محو الأمية الرقمية والتفكير النقدي وريادة الأعمال. توسيع وتحسين برامج التعليم والتدريب الفني والمهني لتزويد الطلاب بالمهارات العملية والخبرة العملية في مختلف الحرف والمهن. التعاون مع الشركاء في القطاع لضمان تلبية هذه البرامج للاحتياجات الحالية والمستقبلية للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز فرص التعلم القائم على العمل مثل التلمذة الصناعية والتدريب الداخلي والبرامج التعاونية. تشجيع ثقافة التعلم مدى الحياة عن طريق توفير فرص ميسورة التكلفة للتعليم المستمر وتنمية المهارات.
- تطوير برامج تحسين المهارات وصقلها لمساعدة القوى العاملة الحالية على التكيف مع احتياجات الصناعة المتغيرة والتقدم التكنولوجي. تقديم إعانات أو حوافز ضريبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تستثمر في تدريب الموظفين وتطويرهم.
- تقديم برامج تدريب على القيادة والإدارة لتطوير قدرات مالكي ومديري المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويمكن للقيادة القوية أن تدفع عجل نمو الأعمال والابتكار وأن تحسن من مشاركة الموظفين. إنشاء برامج إرشادية وتدريبية لدعم التطوير المهني لقادة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وفي هذا السياق، يجب أن نشير إلى أن سيسرك يبادر إلى دعم تنمية المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بتنظيم مختلف أنشطة بناء القدرات والتدريب. نظم المركز نشاط مؤخرًا بالتعاون مع وكالة تنمية الأعمال الصغيرة والمتوسطة (KOBIA) في جمهورية أذربيجان حول "تمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان الأعضاء في منظمة االتعاون الإسلامي من خلال التمويل الأخضر للمناخ" خلال الفترة من 9 إلى 10 يوليو 2024. وشملت المواضيع الرئيسية التي نوقشت خلال ورشة العمل التي استمرت يومين ما يلي: توقعات أندونيسيا للتمويل المستدام للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة ؛ كفاءة التمويل الذكي للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في تركيا ؛ منبر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل الاستدامة ؛ مستقبل التمويل الأخضر: الفرص المتاحة للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الخضراء ؛ في أذربيجان: التمويل الذكي للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة ؛ الاستفادة من التمويل الأخضر: استراتيجية تنفيذ الممارسات التجارية المستدامة في المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة ؛ ومنظور البنك الإسلامي للتنمية بشأن المناخ والتمويل الأخضر.

وفي إطار التعاون مع القطاع الخاص، تلعب اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك) دورا هاما في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، ركزت بعض الدورات

السابقة فريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة على تعزيز صادرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتحسين فرص حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل التجاري في الدول الأعضاء في المنظمة. وفي الآونة الأخيرة، رحبت الدورة الثامنة والثلاثون للكومسيك باقتراح تركيا بوضع برنامج شامل للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة وكلفت مكتب التنسيق التابع للكومسيك ببدء دراسات تفنية بالتعاون مع البلدان الأعضاء المهتمة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي.

الملحق: تصنيف البلدان

A. مجموعات البلدان الرئيسية المعتمدة في التقرير

بلدان منظمة التعاون الإسلامي (57)*

الرمز	الاسم	الرمز	الاسم	الرمز	الاسم
AFG	أفغانستان	GUY	غيانا	PAK	باكستان
ALB	ألبانيا	IDN	إندونيسيا	PSE	فلسطين
DZA	الجزائر	IRN	إيران	QAT	قطر
AZE	أذربيجان	IRQ	العراق	SAU	المملكة العربية السعودية
BHR	البحرين	JOR	الأردن	SEN	السنغال
BGD	بنغلاديش	KAZ	كازاخستان	SLE	سيراليون
BEN	بنين	KWT	الكويت	SOM	الصومال
BRN	بروناي دار السلام	KGZ	قرغيزستان	SDN	السودان
BFA	بوركينا فاسو	LBN	لبنان	SUR	سورينام
CMR	الكاميرون	LBY	ليبيا	SYR	سوريا*
TCD	تشاد	MYS	ماليزيا	TJK	طاجيكستان
COM	جزر القمر	MDV	جزر المالديف	TGO	توغو
CIV	كوت ديفوار	MLI	مالي	TUN	تونس
DJI	جيبوتي	MRT	موريتانيا	TUR	تركيا
EGY	مصر	MAR	المغرب	TKM	تركمانستان
GAB	الغابون	MOZ	موزمبيق	UGA	أوغندا
GMB	غامبيا	NER	النيجر	ARE	الإمارات العربية المتحدة
GIN	غينيا	NGA	نيجيريا	UZB	أوزبكستان
GNB	غينيا بيساو	OMN	عمان	YEM	اليمن

* عضوية سوريا في منظمة التعاون الإسلامي معلقة حاليا.

البلدان المتقدمة* (41)

أندورا	فرنسا	لتوانيا	جمهورية سلوفاكيا
أستراليا	ألمانيا	لوكسمبورغ	سلوفينيا
النمسا	اليونان	ماكاو، م.إ.خ.	إسبانيا
بلجيكا	هونغ كونغ، م.إ.خ.	مالطا	السويد
كندا	أيسلندا	هولندا	سويسرا
كرواتيا	إيرلندا	نيوزيلاندا	محافظة تايوان الصينية
قبرص	إسرائيل	النرويج	المملكة المتحدة
جمهورية التشيك	إيطاليا	البرتغال	الولايات المتحدة
الدنمارك	اليابان	بويرتو ريكو	
إستونيا	كوريا	سان مارينو	
فنلندا	لاتفيا	سنغافورة	

* يشير إلى "الاقتصادات المتقدمة" حسب تصنيف صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، أبريل 2024. م.إ.خ.: المنطقة الإدارية الخاصة.

البلدان النامية

تشمل جميع البلدان الأخرى غير تلك المصنفة باعتبارها بلدانا متقدمة.

B. تصنيف بلدان منظمة التعاون الإسلامي حسب الدخل

البلدان مرتفعة الدخل* (8)			
البحرين	غيانا	عمان	المملكة العربية السعودية
بروناي دار السلام	الكويت	قطر	الإمارات العربية المتحدة

الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل* (14)			
ألبانيا	إندونيسيا	ليبيا	تركيا
الجزائر	العراق	ماليزيا	تركمانستان
أذربيجان	إيران	جزر المالديف	
الغابون	كازاخستان	سورينام	

الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل* (20)			
بنغلاديش	جيبوتي	لبنان	فلسطين
بنين	مصر	موريتانيا	السنغال
الكاميرون	غينيا	المغرب	طاجيكستان
جزر القمر	الأردن	نيجيريا	تونس
كوت ديفوار	قرغيزستان	باكستان	أوزبكستان

البلدان منخفضة الدخل* (15)**			
أفغانستان	غينيا بيساو	سيراليون	توغو
بوركينا فاسو	مالي	الصومال	أوغندا
تشاد	موزمبيق	السودان	اليمن
غامبيا	النيجر	سوريا**	

* يستند تصنيف البلدان حسب مستوى الدخل إلى التصنيف الذي يعتمده البنك الدولي حسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في عام 2023. ووفقا لذلك؛

- البلدان المنخفضة الدخل: بمعدل 1,145 دولار، أو أقل، كنصيب للفرد من الدخل القومي الإجمالي،
- البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا: ذات نصيب فرد من الدخل القومي الإجمالي يتراوح بين 1,146 و 4,515 دولارا أمريكيا،
- البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة العليا: ذات نصيب فرد من الدخل القومي الإجمالي يتراوح بين 4,516 و 14,005 دولارا أمريكيا،
- البلدان مرتفعة الدخل: ذات نصيب فرد من الدخل القومي الإجمالي يبلغ 14,006 دولارا أمريكيا أو أكثر.

** عضوية سوريا في منظمة التعاون الإسلامي معلقة حاليا.

المراجع

ADB (2013). ADB Support for Strengthening the Enabling Environment for Private Sector Development. Thematic Evaluation Study. Asian Development Bank. Manila.

Afandi, E., A. Nassar and R. Hassan (2019). Private Sector Development Index of OIC Countries. Journal of Economic Cooperation and Development, 40, 3 (2019), 141-158.

Atkin, D., D. Donaldson, I. Rasul, et al. (2021). "IGC Evidence Paper: Firms, Trade, and Productivity." London: International Growth Centre (IGC).

Bertanzetti M., S. Mondal, R. Nasir, and M. Teachout (2024). "Why do SMEs matter? The impact of small and medium-sized enterprises (SMEs) in developing countries and implications for DFIs and impact investors." London: International Growth Centre.

Ciani, A., Hyland, M. C., Karalashvili, N., Keller, J. L., Ragoussis, A., & Tran, T. T. (2020). "Making It Big: Why Developing Countries Need More Large Firms." Washington, DC: World Bank Group.

Cusolito, A. P., Safadi, R., & Taglioni, D. (2016). "Inclusive Global Value Chains – Policy Options for Small and Medium Enterprises and Low-Income Countries." OECD/World Bank.

Djankov, S., C. Freund, & C.S. Pham (2010). Trading on Time. *The Review of Economics and Statistics*, 92(1), 166-173. DOI: 10.1162/rest.2009.11498.

IEA (2019). *World Energy Outlook 2019*. Paris: International Energy Agency.

IFC (2017). *MSME Finance Gap: Assessment of the Shortfalls and Opportunities in Financing Micro, Small, and Medium Enterprises in Emerging Markets.* Washington, D.C.

IFC (2021). *Small Business, Big Growth: How Investing in SMEs Creates Jobs*. International Finance Corporation.

IFC (2024). IFC's Definitions of Targeted Sectors. https://www.ifc.org/en/what-we-do/sector-expertise/financial-institutions/definitions-of-targeted-sectors.

ILO (2015). *Small and Medium-Sized Enterprises and Decent and Productive Employment Creation*. Geneva: International Labour Organization.

ILO (2021). *Internal and external factors for SME success: What EBMOs should know to promote more competitive enterprises*. Geneva: International Labour Organization.

ILO (2023). *New frontier or the latest buzzword? - Evidence and best practice in entrepreneurship ecosystem development*. Geneva: International Labour Organization.

ILO (2024a). *World Employment and Social Outlook. Trends 2024*. ILO Flagship Report. Geneva: International Labour Organization. DOI: https://doi.org/10.54394/HQAE1085

ILO (2024b). *World Employment and Social Outlook*: May 2024 Update. ILO Brief. Geneva: International Labour Organization.

IMF (2023a). World Economic Outlook Update: Near-Term Resilience, Persistent Challenges, July 2023. Washington, DC: International Monetary Fund.

IMF (2023b). World Economic Outlook: A Rocky Recovery. Washington, DC: International Monetary Fund, April.

IMF (2024a). *World Economic Outlook Update, July 2024*: The Global Economy in a Sticky Spot July 16, 2024. Washington, DC: International Monetary Fund.

IMF (2024b). *World Economic Outlook 2024 - Steady but Slow: Resilience amid Divergence*. International Monetary Fund. Washington, DC. April.

ITU (2018). *Digital Skills Toolkit*. Geneva: International Telecommunication Union.

Khan, M. (2022). "Barriers constraining the growth of and potential solutions for emerging entrepreneurial SMEs." Asia Pacific Journal of Innovation and Entrepreneurship, 16(1), 38–50.

OECD (2015). *Fostering Investment in Infrastructure: Lessons Learned from OECD Investment Policy Reviews*. Paris: Organisation for Economic Co-Operation and Development.

OECD (2017). *International Regulatory Co-operation and Trade: Understanding the Trade Costs of Regulatory Divergence and the Remedies*. Organisation for Economic Co-operation and Development.

OECD (2017). *Public Consultation on Regulatory Policy*. Organisation for Economic Co-operation and Development. Paris.

OECD (2019). *OECD Skills Strategy 2019: Skills to Shape a Better Future*. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development.

OECD (2019). *The Future of Justice: Governance, Innovation, and the Future of Legal Systems*. Organisation for Economic Co-operation and Development.

OECD (2024a), *OECD Economic Outlook*, Volume 2024, Issue 1, No. 115, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/69a0c310-en.

OECD (2024b). *Development Co-operation Report 2024: Tackling Poverty and Inequalities through the Green Transition*. OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/357b63f7-en.

SESRIC (2022). *Socio-Economic Impacts of the COVID-19 Pandemic in OIC Countries: Pathways for Sustainable and Resilient Recovery*. Ankara.

SESRIC (2023). *OIC Labour Market Report 2023 - Implications of Rising Automation and Digitalization on Employment*. Ankara: Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries.

UN (2021). World Economic Situation and Prospects: July 2021. Briefing, No. 151.

UN (2022). Black Sea Grain Initiative Joint Coordination Centre. Available at: https://www.un.org/en/black-sea-grain-initiative.

UN (2024). MSMEs Day 2024. https://www.un.org/en/observances/micro-small-medium-businesses-day.

UNCTAD (2018). *Trade and Development Report 2018: Power, Platforms and the Free Trade Delusion*. United Nations Conference on Trade and Development.

UNCTAD (2021). *World Investment Report 2021: Investing in Sustainable Recovery*. Retrieved from https://unctad.org/system/files/official-document/wir2021_en.pdf

UNCTAD (2024). *World Investment Report 2024: Investment Facilitation and Digital Government*. United Nations Conference on Trade and Development. United Nations. Geneva. Online ISSN 2225-1677.

UNESCO (2019). *Global Education Monitoring Report 2019: Migration, Displacement and Education – Building Bridges, not Walls*. Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

UNIDO (2008). *Creating an enabling environment for private sector development in sub-Saharan Africa*. Vienna: United Nations Industrial Development Organization and the Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit.

UNIDO (2017). *Industrial Development Report 2018: Demand for Manufacturing: Driving Inclusive and Sustainable Industrial Development*. United Nations Industrial Development Organization.

Wang, Y. (2016). "What are the biggest obstacles to growth of SMEs in developing countries? – An empirical evidence from an enterprise survey." Borsa Istanbul Review, 16(3), 167–176.

WEF (2020). *Global Competitiveness Report 2020*. World Economic Forum.

World Bank (2022). *Doing Business 2022: Comparing Business Regulation in 190 Economies*. The World Bank Group. Washington DC.

World Bank (2023). Int*ernational Debt Report 2023*. The World Bank. Washington, D.C. DOI: 10.1596/978-1-4648-2032-8

World Bank (2024a). *Global Economic Prospects 2024.* World Bank Group Flagship Report. January. World Bank Group. Washington, D.C. DOI: 10.1596/978-1-4648-2017-5

World Bank (2024b) *Global Economic Prospects 2024*. World Bank Group Flagship Report. June. World Bank Group. Washington, D.C. DOI: 10.1596/978-1-4648-2058-8

WTO & World Bank (2019). *Global Value Chain Development Report 2019: Technological Innovation, Supply Chain Trade and Workers in a Globalized World*. Washington, D.C.: World Bank Group.

WTO (2016). *World Trade Report 2016: Levelling the trading field for SMEs*. Geneva: World Trade Organization.

WTO (2018). *World Trade Report 2018: The Future of World Trade, How Digital Technologies are Transforming Global Commerce*. Geneva: World Trade Organization.

Main Data Sources

IFC Enterprise Finance Gap Database 2019

ILO ILOSTAT Database, November 2023

ILO ILOSTAT Database, May 2024

IMF Direction of Trade Statistics (DOT) Database, July 2024

IMF, International Financial Statistics (IFS) Database, July 2024

IMF, Financial Access Survey, June 2024

IMF World Economic Outlook Database, April and July 2024

OECD, OECD. Stat Database

SESRIC OIC-STAT Database, July 2024

UN COMTRADE Database, July 2024

UN Services Trade Database, July 2024

UNCTAD Online Database and World Investment Report Annex Tables, July 2024

UNSD National Accounts Main Aggregates Database, July 2024

WTO Database, July 2024

World Bank Business Enterprise Surveys, June 2024

World Bank World Development Indicators, July 2024

الحواشي

[1] لضمان الاتساق في هذا التقرير، اعتمد تصنيف صندوق النقد الدولي للبلدان المتقدمة والنامية، وهو مختلف عن تصنيف الأونكتاد. راجع الملحق (أ).

وتسجيل ارتفاع في نسبة العمالة إلى السكان يعني أن نسبة كبيرة من سكان البلد يزاولون عملا، في حين أن انخفاضها يدل على أن نسبة كبيرة من السكان لا تشارك مباشرة في الأنشطة ذات الصلة بالسوق، لأنهم إما عاطلون عن العمل أو خارج دائرة القوى العاملة بالأساس.

[3] التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية، مايو 2024. باستثناء فلسطين وأوكرانيا لعدم توفر البيانات بشأنهما.

[4] شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تبدأ الشركة الأم مشروعا جديدا في بلد أجنبي عن طريق إنشاء مرافق تشغيلية جديدة من الأساس بدلا من شراء منشأة موجودة في ذلك البلد. هذه الأنواع من الاستثمار ضرورية لتنمية القدرة الإنتاجية والبنية التحتية ولآفاق الانتعاش المستدام (UNCTAD, 2021).

[5] يشمل إجمالي الاحتياطيات حيازات الذهب النقدية وحقوق السحب الخاصة (SDRs) واحتياطيات أعضاء صندوق النقد الدولي التي يحتفظ بها صندوق النقد الدولي (المركز الاحتياطي في صندوق النقد الدولي) وحيازات العملات الأجنبية الخاضعة لرقابة السلطات النقدية.

[6] مؤشر تقليدي لقياس كفاية الاحتياطيات يوضح عدد الأشهر التي يمكن أن يستمر فيها بلد معين في دعم مستواه الحالي من الواردات إذا توقفت جميع التدفقات الواردة والخارجة.

[7] الزيادة في حجم تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نابعة في الغالب من المدفوعات المخصصة لأوكرانيا التي زادت من 2.2 مليار دولار أمريكي في عام 2021 إلى 28.7 مليار في عام 2022، وهذا الرقم يمثل ثلث (35%) إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى هذه المجموعة.

[8] بلغت حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية (بما في ذلك تلك المبلغ عنها على المستوى القطري بالإضافة إلى التدفقات غير المحددة) 28.2% لحدود عام 2022، مقارنة بنسبة 38.7% في 2021. وإلى جانب الحالات المسجلة للتراجع في التدفقات إلى فرادى بلدان المنظمة (12.3-%)، فإن التدفقات المتزايدة إلى البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (45.2%) وإلى بلدان ومناطق غير محددة (37.4%) ساهمت في هذه النتيجة.

SESRIC

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية
والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية

Kudüs Cad. No:9 Diplomatik Site 06450 ORAN-Ankara, Türkiye
Tel: (90-312) 468 61 72-76 Fax: (90-312) 467 34 58
Email: cabinet@sesric.org • Web: www.sesric.org